رؤى مغايرة

يصدرها مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان العدد التاسع

سراب المراقبة الدولية للانتخابات!

عدد خاص

هل يستخدم الإسلاميون الديمقراطية للانقلاب عليها؟

هندسة الانتخابات العربية

هذا العدد

هل يستخدم الإسلاميون الديمقراطية النيابية للوصول إلى السلطة.. لكي ينقلبوا عليها؟
جيليان شويدلر ـــــــــــــــــــــــ ٦

العمل السياسي المدني في المغرب وعملية خلق الفضاء المستقل
دانيل بيرتون -روس ـــــــــــــــــــــــ ١٣

محاولة في النقد من واقع خبرة مراقب دولي للإنتخابات المغربية
هنري مانسون ـــــــــــــــــــــــ ١٩

اعتلال الديمقراطية التركية
أسلي آيدينتاسباس ـــــــــــــــــــــــ ٢٥

مباراة الإنتخابات في الجزائر
هيو روبرتس ـــــــــــــــــــــــ ٣١

خلف صندوق الاقتراع
هندسة الانتخابات في العالم العربي
مارشا بريشتاين بوسوسن ـــــــــــــــــــــــ ٣٧

المهمة المطروحة: الديمقراطية
شيلا كاربيو ـــــــــــــــــــــــ ٤٤

رؤى مغايرة

مختارات مترجمة من مجلة MERIP

التي تصدر عن مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات

Middle East Research And Information Project

المدير التنفيذي والمحرر
كريس تونسينج

المسئول عن المطبوعة العربية
محمد السيد سعيد

تصدر عن
مركز القاهرة
لدراسات حقوق الإنسان

قام بترجمة العدد
د. شهرت العالم
د. صلاح أبو نار
خالد الفيشاوي

قام بمراجعة الترجمة
سهيل شدود
سلاف طه

إخراج ورسومات الفنان
أحمد عز العرب

نشرت مقالات هذا العدد في
MERIP. Winter 1998, Number 209

تقديم

الرقـــابة على الانتخابات في العالم العربي

□ محمد السيد سعيد □

تشتمل المواد المنشورة في هذا العدد من "رؤى مغايرة" على نقد شامل لتجربة الرقابة الدولية على الانتخابات التي تجري في الدول الانتقالية، ومنها عدد من الدول العربية.

ويمكن تلخيص هذا النقد في أربع نقاط رئيسية، كالتالي:

أولا: أن الرقابة الدولية على الانتخابات العامة تضمنت موقفا تبريريا مسبقا، حيث انتهت معظم تجارب الرقابة إلى التصريح بأن الانتخابات جرت بصورة نزيهة، وأنها -بالمعايير الغربية- مقبولة، حتى لو أن التصريحات أو التقارير النهائية قد أشارت إلى مشكلات وعيوب في العملية الانتخابية أو بعض الحالات المتفرقة التي تجرح نزاهتها.

وتشير تلك الدراسات ضمنا أو صراحة إلى نوع من سوء النية الذي تتسم به حملات الرقابة الدولية، من حيث وجود نفوذ ملحوظ لبعض رجال الأعمال أو شخصيات سياسية ذات صلة قوية بالحكومات المحلية، حيث استخدم هذا النفوذ لوضع تقارير نهائية تبرأ الحكومات من شبهة تعمد تزوير الانتخابات، وذلك على عكس آراء العديد من أعضاء الفرق والبعثات الرقابية.

ثانيا: إن الرقابة الدولية على الانتخابات العامة تطبق معايير عالمية قد لا تصلح بالمرة للكشف عن الواقع السياسي والثقافي في المجتمعات التي جرت فيها هذه الانتخابات. وبافتراض حسن النية، فإن هذا الخطأ ينجم عن أن الرقابة الدولية عادة ما تشارك فيها معاهد أو مراكز أو مؤسسات غربية لا تعرف المجتمعات المحلية عن كثب ولا تهتم سوى بترويج أفكارها الخاصة عن الديمقراطية، وهو ما يؤدي إلى انعدام الوعي بدقائق التلاعب القانوني والسياسي الذي تتقنه الحكومات وتستخدمه لتحقيق النتائج التي ترغب أن تنتهي إليها الانتخابات العامة. وثمة صيغة أخرى لهذا النقد، و هى صيغة للنقد الثقافي أكثر مما هى اتهام صريح بالتحيز لصالح الحكومات المحلية من جانب الهيئات والمؤسسات والأفراد المشاركين في فرق الرقابة الدولية. يقدم محررو "ميريب" في هذا النقد صورة ساخرة عن "الخبراء المزعومين" في الشئون السياسية والانتخابية الذين ينتمون إلى الحضارة الغربية، والذين يفدون إلى مجتمعات العالم الثالث باعتبارها موضوعا للرقابة، ممتلئين بالزهو بعلمهم الذاخر وخبراتهم العريضة، ومعتقدين بغرور- إنهم قادرون على فهم تعقيدات الواقع المحلي أكثر من الخبراء المحليين، وهو ما يتناقض مع جهلهم التام

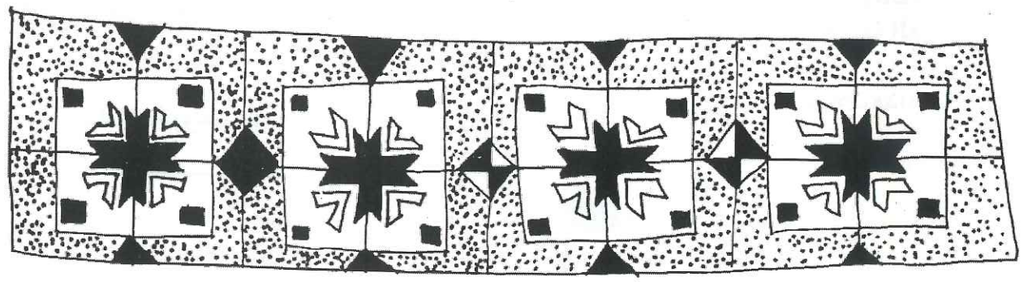

باللغة والثقافة المحلية وافتقارهم للفهم العميق لطبيعة النظم السياسية المحلية وطرقها العجيبة في هندسة الواقع السياسي الداخلي. هذه الصورة هي التي يطلق عليها هنا "السياحة الانتخابية"، وهو مصطلح يكشف عن الوهم المغرور بالقدرة على الرقابة في غضون أيام قليلة من المعايشة العلّوية للمجتمع الذي تتم فيه الرقابة على الانتخابات.

ثالثا: التركيز على المسائل الفنية فيما جرى من رقابة دولية حتى الآن، والمقصود بالمسائل الفنية والإجرائية هنا هو أن المراقبين الدوليين يأتون لكي يصدروا شهادة تفيد ما إذا كانوا قد شاهدوا تزويرا مباشرا لإرادة الناخبين. فإذا لم تكن عيونهم قد وقعت على أحداث تزوير بهذا المعنى، فإنهم يصدرون شهادة براءة للحكومات المعنية.

والواقع أن هذا الجانب من النقد يتسم بقدر كبير من الغموض؛ إذ هناك ما يشير إلى إن المقصود هو أن تتعلق الرقابة بمضمون العملية الانتخابية، أي بالأسس التي تجري عليها الانتخابات: أي النظم الانتخابية المختلفة، من حيث الطرق التي تحتسب بها الأصوات الضرورية للتمثيل النيابي، أو تصميم وتحيّز الدوائر الانتخابية، أو إدارة العملية الانتخابية. قد يعني المضمون أيضا مدى الحرية التي تعبر بها التعددية الفعلية في أي مجتمع عن نفسها من خلال النظام الحزبي، وحرية الأحزاب في العمل السياسي والتعبئة والدعاية والمساواة في الفرص بين الأحزاب المختلفة، وغيرها من الأنشطة الحزبية. كما أن مضمون العملية الانتخابية قد يعني أيضا مدى المساواة في الفرص التي تعبر بها مختلف القوى الاجتماعية عن نفسها في الانتخابات العامة، ومدى عدم التساوي في القوة بين الطبقات المختلفة، وبين التيارات الفكرية والسياسية المختلفة.

ولكن الرقابة الدولية لا يمكنها أن تتعامل مع هذه المعاني كلها؛ فالأصل هو أن تبدأ الرقابة محلية كانت أو دولية- بتقويم القوانين والنظم المعمول بها في إجراء الانتخابات العامة من زاوية المعايير المقبولة في مجتمع ديمقراطي للحرية والتعددية والنزاهة، وهى كلها معايير إجرائية وشكلية، ليس من شأنها أن تتناول المضمون السياسي أو الطبقي لإفرازات العملية الانتخابية.

رابعا: تركز هذه المجموعة من المقالات على الدور الخاص للمؤسسات والهيئات الأمريكية باعتبارها أكثر الهيئات المشاركة في الرقابة الدولية غرورا وجهلا بالمجتمعات المحلية.

وثمة جانب صحيح شكليا على الأقل- في هذا النقد الأخير، ويتعلق بدور العمليات التمويلية التي قد تفضي إلى إفساد -جزئي على الأقل- للعملية الرقابية، إضافة إلى ما تنطوي عليه من مغالاة في تكلفة العملية، ومضاعفة المسافة بين الخبراء الدوليين الذين يشار مرارا إلى إقامتهم في فنادق خمس نجوم- وبين الواقع المحلي. وتمثل الرقابة الدولية التي يتم مباشرتها بهذه الطريقة امتداداً لاقتصاد الجيوب المنعزلة Enclaves التي تشمل الأجانب والقطاعات الاجتماعية المندمجة في العولمة والمعزولة في نفس الوقت عن محيطها الوطني الفقير.

سطحية الرقابة الدولية

هذا هو ملخص النقد الذي يوجهه محررو "ميريب" لتجربة الرقابة الدولية على الانتخابات في الدول الديمقراطية. فكيف نقوم هذا النقد؟ وكيف نتعامل معه، ونحن نطرح قضية نزاهة الانتخابات في بلادنا العربية؟

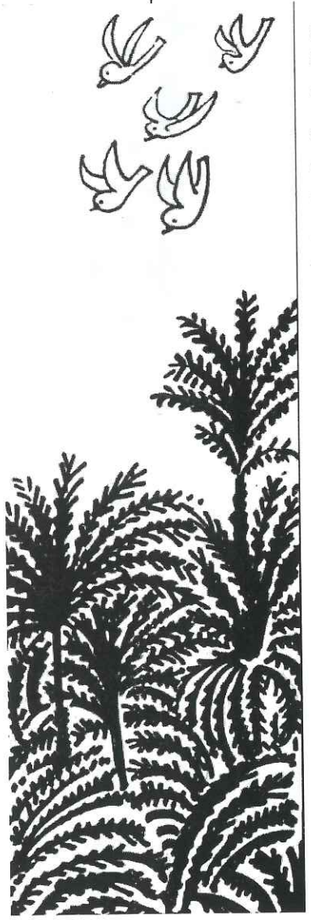

الواقع إن هذا النقد يخص الغرب نفسه، وتحديدا الولايات المتحدة، أكثر مما يخصنا. فهو يخضع للمسائلة حول إخلاص مؤسسة الحكم الأمريكية في طرحها لقضية الديمقراطية في الدول الحليفة. إنه يقول لنا إن المؤسسة الأمريكية لا تهتم بالحرية أو بنوعية وجودة الحكم في الدول الحليفة بقدر ما تهتم بمصالحها السياسية والاستراتيجية. وعندما تضطر للاختيار بين الأمرين: أي الديمقراطية أو تحقيق مصالحها الاستراتيجية فلا شك في أنها تحسم الاختيار لصالح الأخيرة. ومع ذلك، فإنها قد تهتم تحت ضغط الرأي العام المحلي هناك أو تحت ضغط الظروف أحيانا، بتوجيه التطور السياسي في الدول الحليفة إلى مسار "ديمقراطي". ولكن هذا التوجيه لا يتعدى في الحقيقة كونه واجهة. فالديمقراطية المطلوبة أمريكيا هي التي تضفي على نظم الحكم في الدول الحليفة طابعاً ليبرالياً شكلياً، وخالياً من المضمون. يكفي مؤسسة الحكم الأمريكية وجود تعدد حزبي وانتخابات عامة دورية تراعي شكليا بعض الأعراف، وخاصة توخي الشفافية في حساب الأصوات وغيرها من الأعراف المناهضة للتزوير الصريح لإرادة الناخبين.

إن جوهر القضية هو أن المؤسسة الأمريكية ترغب عادة في بقاء نفس نخبة الحكم الموالية لها، مع إعطاء هذه النخبة مظهراً ديمقراطياً شكلياً. فالتوزيع الفعلي للقوة، والتوازن بين

المصالح، والتيارات الفكرية والسياسية، والتداول الحقيقي للسلطة، والتمكين الجاد لطبقات وفئات الشعب عامة من مزاولة حقوقها السياسية ومتابعة الوفاء بحاجاتها ومصالحها، واستقرار الحريات العامة ومزاولتها فعلا وفقا للمعايير الدولية ليس هو ما يهم هذه المؤسسة.

كأن اليسار الأمريكي يقول لنا إن مؤسسة الحكم الأمريكية ترغب في مجرد مد بعض مظاهر الديمقراطية الأمريكية إلى العالم الخارجي، وتفعل ذلك بنفس الطريقة التي تميز هذه المظاهر في الولايات المتحدة، وخاصة الدور الكبير للمال في التلاعب بعقول الناس والتأثير على أصواتهم حفاظا على مصالح نخبة الحكم، وتأييدا لسلطة المؤسسة هناك، وفي الدول التابعة لها. ولذلك، فإن نفس المركب المعقد من مؤسسات الأبحاث، واللوبيات (أو جماعات الضغط) والخبراء والمستشارين وسماسرة السياسة يمد نطاق عمله من داخل الولايات المتحدة إلى الدول التابعة، وهو ما ينتج في أفضل الأحوال ديمقراطية مشوهة. ولكن السياق العام قد يحرم المجتمعات الانتقالية حتى من هذه الديمقراطية المشوهة، في شكلها الأمريكي، مفضلا عليها إنتاج واجهة ديمقراطية متهافتة تخفي الاستبداد الفعلي الكامل. وينتهي الأمر بأن تمنح فرق الرقابة الدولية المتأثرة بالمناهج الأمريكية في العمل مباركة صريحة أو ضمنية لما هو في الحقيقة مناورة انتخابية - غالبا ما تكون مكشوفة أمام جماهير الشعب في الدول التابعة - وهي مباركة تعمق اليأس في صفوف الرأي العام المحلي، لأنها توظف محليا، بأكثر مما توظف دوليا من جانب الحكومات والنظم التي تقوم بالتلاعب.

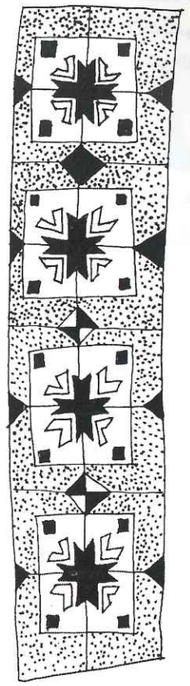

حتمية الرقابة الوطنية

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بالنسبة لنا في العالم العربي -بصفة خاصة- هو ما العمل إذن. لو صدقنا هذا النقد بكامله، يتعين علينا بالطبع أن نرفض فكرة الرقابة الدولية كلية.

والواقع أن أحدا من الديمقراطيين ونشطاء حقوق الإنسان في العالم العربي لم يكن ليطلب الرقابة الدولية لو كان لدينا ولو فرص محدودة للرقابة الوطنية، أو من باب أولى الحد الأدنى من ضمانات نزاهة الانتخابات العامة في بلادنا. وتعمل النظم العربية على تفكيك كل إمكانية لنشوء رقابة مؤسسية جادة على الانتخابات العامة، من الداخل، مستخدمة في ذلك كافة الوسائل المتاحة. ولا شك أن أهم هذه الوسائل ليس القمع المباشر وإنما التأكد من تقويض كل إمكانية لبناء مؤسسات أصيلة ومحايدة للرقابة الوطنية على الانتخابات العامة، وبعثرة ما يتبقى من قوى حية راغبة أو قادرة على القيام بهذه الرقابة. وفي أغلب الأحيان، ترفض النظم العربية كلاً من الرقابة الدولية والرقابة المحلية على الانتخابات، لرغبتها في إطلاق يدها بصورة كاملة في إدارة العملية الانتخابية بعيدا عن أي رقابة ذات مصداقية. فإذا اضطرت تحت ضغوط الشكوك العميقة والمتزايدة في نزاهة إدارتها للعملية الانتخابية إلى قبول أي رقابة، فإنها تفضل الرقابة الدولية بأكثر بكثير مما تفضل الرقابة المحلية، وخاصة لو تمكنت من عزل هذه الأخيرة أو تصفية إمكانيتها بصورة منهجية.

وتحت ضغط هذا الواقع المأسوي، يضطر بعض النشطاء الحقوقيين والديمقراطيين لتأييد الرقابة الدولية، رغم معرفته التامة بحدودها والقيود المفروضة على فعاليتها وما قد تنتهي إليه من مباركة لعملية التلاعب بالانتخابات وبالحياة السياسية عموما. إنهم يأخذون بهذا الاختيار لسببين جوهريين. الأول هو أنه مهما كانت حدود الرقابة الدولية والقيود المفروضة عليها فإنها قد تؤدي إلى امتناع النظم العربية عن استخدام أكثر وسائل التزوير سفورا، مما يسمح بإيجاد آلية لضمان أكبر قدر ممكن من التنوع والتعددية في البرلمان. أما السبب الثاني فهو أن آلية الرقابة الدولية قابلة للتحسين بطرق متعددة. فإذا كانت المدرسة الأمريكية سطحية ومتوافقة مع منهج التلاعبات الانتخابية، فإن هناك مدارس أخرى أكثر جدّية. وتتوفر في الوقت الحالي عدة مؤسسات لدراسة الانتخابات والتعاطي مع عناصرها ومستوياتها المختلفة بدرجة كبيرة من الرصانة والجدية في شمال أوربا، وداخل الأمم المتحدة.

ومجرد موافقة النظم العربية على الرقابة الدولية لانتخابات عامة ما، يجعل من المحتم عليها أن توافق عليها في الانتخابات التالية، وهو ما يعطي فرصة كبيرة للتحسن.

تحسين الرقابة الدولية

ولكن هل يعني هذا المنطق أن المطالبة بالرقابة الدولية هي الموقف الصحيح بالنسبة للنشطاء الحقوقيين والديمقراطيين في بلادنا العربية؟ الواقع إن الموقف الصحيح هو الاستمرار في المطالبة بلا كلل ضمانات قوية لنزاهة الانتخابات العامة داخل الوطن.

وبصورة محدودة، فإن تفويض هيئة مستقلة تتمتع بسلطات كاملة في إدارة العملية الانتخابية هو الضمان الحقيقي لنزاهة الانتخابات العامة، بحيث تخرج سلطة هذه الإدارة من يد السلطة التنفيذية التي عادة ما تقوم بالتلاعب بالانتخابات.

إن هذا المدخل الوطني لا ينطلق من مجرد التمسك الكامل بالكرامة الوطنية، أو بمبدأ السيادة. وهو لا ينطلق أيضا بالضرورة من عدم

الثقة في الرقابة الدولية. فهو يستند على حقيقة جوهرية وهي أنّ الرقابة الوطنية جزء لا يتجزأ من النضال من أجل الديمقراطية في الداخل. فالديمقراطية لن يهديها لنا أحد، ولن تكون ناتج مجرد الشعور بالحرج من جانب النخب الحاكمة أو القابضين على السلطات التنفيذية في بلادنا أمام الرأي العام العالمي. فالديمقراطية هي ناتج للنضال العقلاني للشعوب، ولا يوجد بديل لهذا النضال.

تبدو ظروف النضال من أجل الديمقراطية في الداخل صعبة للغاية. ويعني ذلك أن نيل الديمقراطية والحريات العامة سوف يكون بالضرورة شاقا، وقد يستغرق وقتا طويلا، ويفرض تضحيات جسيمة، ومع ذلك، فإن الوعي بحقيقة إن الديمقراطية لن تأتي هدية من الخارج تحتم هذا النضال، وتفرض ترقيته باستمرار.

ولكن هذا الجانب الوطني لا ينطوي بالضرورة بل ولا يفرض بالمرة- إحداث قطيعة مع العالم الخارجي أو الرفض المبدئي لفكرة الرقابة الدولية، إنه فقط يعيد تكييف القضية.

فعندما تكون الرقابة الدولية هي الاتجاه الرئيسي، لن يتمكن النشطاء الوطنيون من القيام سوى بدور ثانوي، وهو غالبا ما يكون تابعا ومشتتا إلى حد كبير. وقد تبرز معطيات هذا الدور باعتبارها قبولا ولو اضطراريا أو مضمرا- حسب تسمية محرري "ميريب" لمنهج السياحة الانتخابية .

أما إذا أخذنا بالمدخل الوطني، فإن الرقابة الدولية ستمثل عنصرا مكملا وتابعا. وسوف يكون بوسع النشطاء الوطنيين ليس التعامل بثقة مع المراقبين الدوليين فحسب، بل وضمان أن يقوم هؤلاء المراقبون بجهد ذي مضمون ديمقراطي وحيادي حقيقي.

يفرض هذا المدخل أيضا بلورة تصور محدد عن طبيعة الرقابة الدولية المطلوبة في سياق نضال ديمقراطي من أجل التحييد السياسي لإدارة العملية الانتخابية. وتشمل ملامح هذا التصور العناصر الجوهرية التالية:

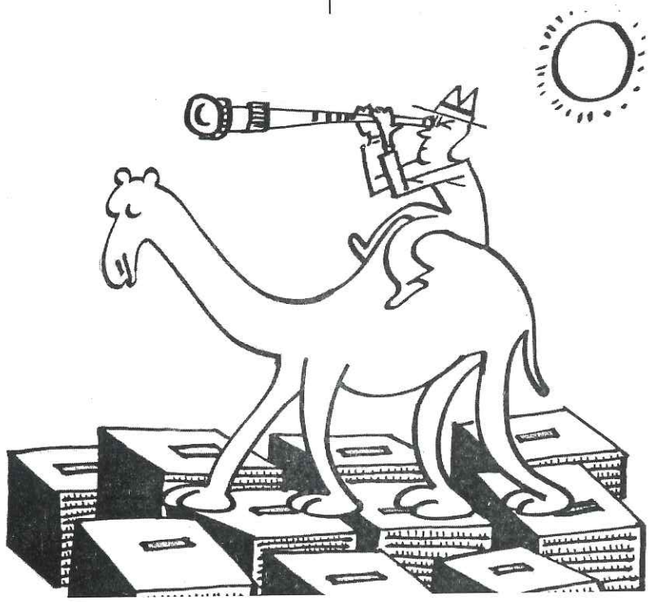

أولا: يجب أن يبتعد منهج الرقابة الدولية التكميلية عن أي مظهر يخدش مبدأ السيادة أو يجرح الكرامة الوطنية بأي صورة من الصور.

ثانيا: يجب أن تتسم "هيكلية" هذه الرقابة بطابع تعددي دولي ومقنن، وهو ما يرجح المطالبة بتقوية جهاز الرقابة على الانتخابات العامة في هيئة الأمم المتحدة.

ثالثا: يكون تشكيل فرق من المراقبين الدوليين من كيانات مؤسساتية ذات سمعة ممتازة وخبرة واسعة في العمليات الانتخابية، و"لها سوابق أعمال" متميزة من حيث حياديتها ورصانتها وجديتها. وتوجد مؤسسات ممتازة وذات خبرة واسعة في العمليات الانتخابية، تفي بهذه الشروط إلى حد كبير.

رابعا: يجب أن تتسم عملية الرقابة بطابع "تعاقدي" ولو بصورة ضمنية. فيترك للرقابة الوطنية مهمة تقويم الجوانب السياسية من العملية، مثل قوانين الانتخابات ونظم التمثيل المطلوبة، وما يمس تشكيل النظام السياسي بشكل عام. ويتناول المراقبون الدوليون الجوانب الإجرائية و الفنية من العملية الانتخابية بدءا من جداول الناخبين وسلامة إجراءات الترشيح والتعليق على تقسيم الدوائر الانتخابية، وعملية التصويت والفرز وحساب الأصوات، وإعلان النتائج، وذلك كله بما يعطي الدور الرئيسي للمراقبين المحليين الذين يتسمون بحسن السمعة.

خامسا: أن تأتي التقارير النهائية من خلال إجراءات مضبوطة من ناحيتي الشكل والمضمون، بحيث يشارك في المناقشات كافة أعضاء فريق الرقابة ويوقع كل عضو على هذه التقارير، بعد أن يقدم كلّ من هؤلاء الأعضاء أدلته المادية.

إننا نقر بصعوبة توفر كل هذه الشروط، وخاصة في النظام الحالي الذي تتبعه فرق الرقابة الدولية، بسبب الكلفة المالية والصعوبات المرتبطة بالتنقل وقصر الوقت المتاح لهذه الفرق. ويعيدنا ذلك كله إلى تفضيل منهج الرقابة الوطنية مهما اعتورته الصعوبات.

وتستطيع نظم الحكم العربية أن توفر علينا هذه الصعوبات كلها، إذا أقرت بالحاجة إلى وضع نظام شامل لضمانات النزاهة الانتخابية وتفويض هيئة مستقلة وذات مصداقية قضائية بالإشراف التام على إدارة العملية.

هل يستخدم الإسلاميون الديمقراطية النيابية للوصول إلى السلطة ..لكي ينقلبوا عليها؟

□ جيليان شويدلر* □ ترجمة: د. صلاح أبونار

في السابع والعشرين من أبريل عام ١٩٩٧ شهدت مدينة صنعاء القديمة الواقعة الدالة التالية. كان محمد زابارا مرشح جماعة الإصلاح اليمني، وهي حزب محافظ يتبنى برنامجا إسلاميا، يقف خارج أحد المراكز الانتخابية يتحدث مع الناخبين، الذين توافدوا للإدلاء بأصواتهم في ثاني انتخابات برلمانية شهدتها البلاد بعد التوحيد. وفي وقفته تلك كان المرشح الإسلامي يبدو أنيقا: بدلة كويت بعناية شديدة تكملها ربطة عنق، وشعر قصير وشارب مهذب خرج تواً من تحت شفرات مقص الحلاق، وفجأة يدخل المشهد فريق من المراقبين الغربيين الذين توافدوا على اليمن لمراقبة الانتخابات، ويسأله أحدهم إذا كان من أحد مرشحي المنطقة؟. فيجيبه بالإنجليزية بأنه مرشح جماعة الإصلاح اليمني ذات الاتجاه الإسلامي. فيرد أحدهم "ولكن احمد الراجحي هو المرشح الإسلامي لهذه المنطقة"، مشيرا بذلك إلى منافس زابارا الرئيسي وهو رجل معمم ملتح . ثم يستطرد معربا عن دهشته: "لكنك لا تبدو مثلهم، لا يبدو عليك إنك من الإسلاميين".(١)

تلك هى الواقعة، تعالوا نتأمل الآن دلالتها. كان المراقب الانتخابي الغربي الذي أعلن عن دهشته، مثله في ذلك مثل الكثير من المراقبين السياسيين الغربيين، يعبر عن إدراك سطحي لظاهرة الإسلاميين. إدراك يفترض مسبقا أن المرشحين الإسلاميين يجب أن يكونوا على هيئة وملامح مجاهدي حركة طالبان الأفغانية، ويرددون الشعارات المعادية للغرب(٢).

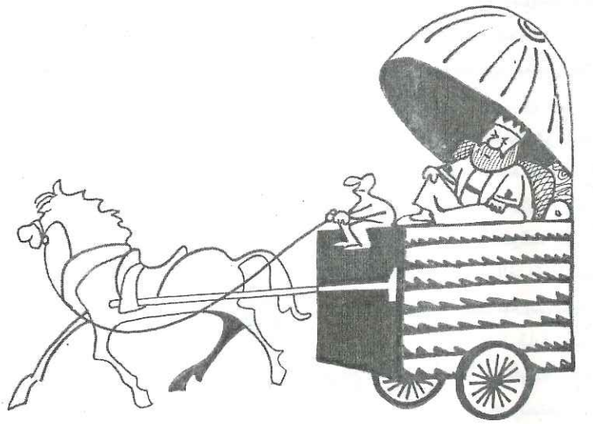

والواقع إن لنمط الإدراك السطحي هذا صلة وثيقة بموضوعنا، فهو نفسه المسئول عن اشتعال تلك المناقشات الدائرة حول ما يدعى بالمفارقة paradox الديمقراطية في الشرق الأوسط، أي الخوف من أن تؤدي الانتخابات الديمقراطية إلى سيطرة قوة إسلامية تطيح بالديمقراطية لتؤسس نظاماً غير ديمقراطي. وسنجد تعبيرا عن تلك المفارقة لدى أطراف عديدة: العلماء والصحفيون، ورجال النظم السياسية في المنطقة ومعهم القوى الأجنبية المدعمة لها، علاوة على مجموعة من النشطين الديمقراطيين في المنطقة. وكلهم

* جيليان شويدلر

إحدى المحررات في **Middle East Report** وتعد الآن للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية بجامعة New York

يعبرون عن قلقهم تجاه مساهمة الإسلاميين في الانتخابات ، تعالوا نرصد كيف يعبر هذا القلق عن نفسه. كيف لنا أن نعلم أية جماعة منهم تلتزم فعلا وحقا بالتعددية السياسية؟ من المؤكد إن عزل بعض تلك الجماعات عن المشاركة الانتخابية هو أمر لا يتفق مع المبادئ الديمقراطية، ولكن أليس من الممكن أن يكون ذات الإجراء أمرا ضروريا لاستمرارية الخطوات الديمقراطية الأولى وضمان عدم الانقضاض عليها؟ وهل يتعين علينا أن نميز بين الإسلاميين وغيرهم بوصفهم قوة تضمر غالبا برنامجا معاديا للديمقراطية؟ هكذا يتساءلون في معرض التعبير عن قلقهم. واقع الأمر إننا لا نستطيع أن ننزع عن هذا القلق رداء الشرعية، ولكن في نفس الوقت هناك من الأدلة والوقائع ما يحفزنا على انتهاج وجهة أخرى للتفكير. فالصور القوية التي يظهر بها الإسلام والإسلاميون على المسرح السياسي للمنطقة، والتي حددت وجهة الحوار الدائر الآن حول ما يسمى بالمفارقة الديمقراطية، قد تدفع بالنقاش عمليا صوب عدم الالتفات لمحاولات النظم الحاكمة التلاعب بالنتائج الانتخابية ، والابتعاد بالتالي عن كشف وتوضيح العقبات الحقيقية التي يواجهها الإصلاح الديمقراطي في الشرق الأوسط. كيف يمكننا الحكم على القضية المثارة؟. لدينا الآن عقد كامل من الخبرة التمثيلية التي عبرت عنها، يمكننا من فصل الحقيقة عن الوهم فيما يتعلق بمساهمة الإسلاميين في الانتخابات الديمقراطية.

تصوير الخطر

جاء عام ١٩٧٩ بالثورة الإيرانية إلى السلطة لتؤسس نظاماً إسلامياً محافظاً ذا طبيعة قمعية. وفي يونيو ١٩٨٩ جاء انقلاب البشير العسكري في السودان، بحكومة تدعمها الجبهة الإسلامية القوية بقيادة حسن الترابي ورغم إن تجربة الجزائر الانتخابية في أوائل التسعينات قد انتهت بانقلاب عسكري مناهض للديمقراطية، نلاحظ إن الذاكرة الجماعية العالمية لا تستعيد واقعة الانقلاب ذاتها، بل تكتفي بتذكر الانتصار الذي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على وشك تحقيقه، بعد أن كسبت ٤٨٪ من أصوات الناخبين. والواقع إن تأمل تلك الأمثلة المعبرة عن التهديد الإسلامي، سيقودنا إلى إن أي مثال منها لا يعبر عن المفارقة الديمقراطية المشار إليها أعلاه، حيث لا نجد في أي حالة من الحالات الثلاث نظاما تسلطيا وصل إلى السلطة عن طريق صناديق الانتخابات. فالإسلاميون الجزائريون لم يتمكنوا أصلا من الوصول إلى السلطة، وإذ ا التفتنا صوب المثالين الإيراني والسوداني سنجد أن حكومتيهما لا تتسمان بالتسامح على نحو واضح، ولكننا يجب أن نتذكر إن أياً منهما لم يأت إلى السلطة عن طريق الانتخابات. ورغم ذلك سنجد إن تلك الحالات قد دعمت التعميمات حول المشاركة السياسية الإسلامية في الانتخابات فحيث إن تلك الجماعات قد استولت على السلطة بالقوة، أو كان من الممكن أن تستولي عليها بالقوة، ظهر توقع مضمونه إن المشاركة الإسلامية في الانتخابات سوف تقود إلى ذات النتيجة. وكان لتلك الصورة المتشائمة تأثيرها السلبي. هكذا نجد أن حتى هؤلاء الذين يمكن إدارجهم في فئة المصلحين المؤمنين بقضية الديمقراطية، قد انتهوا إلى الاقتناع بضرورة الحذر والاحتراس تجاه كل مشاركة إسلامية. وتوازي مع ذلك تحول تلك الصور المنذرة بالخطر الإسلامي، إلى أداة لخدمة استمرارية النظم الراهنة غير الديمقراطية . وهناك صورة أخرى أكثر براعة ودهاء لفكرة التهديد الإسلامي تخبرنا أن ليس كل الإسلاميين على تلك الشاكلة، فبعض من يقرر منهم المشاركة في الانتخابات لا يشكل خطرا على الديمقراطية. هكذا على سبيل المثال أن الصورة دائمة الظهور على صفحات وسائل الإعلام، لامرأة منقبة تضع ورقة الاقتراع في صندوق الاقتراع قد أضحت رمزا أساسيا للغز يكتنف مسار الديمقراطية في مجتمعات الشرق الأوسط. وفي إطار رؤية تتبنى تقسيما ثنائيا حادا، بين السلوك السياسي المرغوب فيه والسلوك الآخر غير المرغوب فيه. أصبحت صورة تلك المرأة المنقبة المعبرة عن مشاركة فردية ذات طبيعة سلبية نسبيا، تطرح في مواجهة صورة أخرى لجماعات النشطين الإسلاميين يبدون فيها كحشد من السوقة الملتحين يتقدم حاملا معه التهديد والخطر.ولأن تلك الصورة الثنائية شديدة الانتشار والتغلغل، أضحى من الشائع تجاهل وجود أعداد كبيرة من النشطين الإسلاميين، المتمايزين عن جماعات المجاهدين، ونموذج ذلك محمد زابارا اليمني الذي تحدثنا عنه في مطلع هذه المقالة.

لقد أضحى العلماء وصانعوا السياسة يميزون الآن بين فئتين من الإسلاميين، فئة الإسلاميين المعتدلين وفئة الإسلاميين الراديكاليين، وإن كنا نلاحظ أن تعريف الاعتدال ينطوي على صعوبة مثيرة للدهشة. إذ إنه من الممكن أن تحمل إحدى الجماعات الإسلامية آراء معتدلة وراديكالية في نفس الوقت، فتبدي آراء في قضايا السياسة الخارجية تختلف عن رؤيتها لقضايا السياسة الداخلية، أو تتخذ مواقف تجاه القضايا الاقتصادية مختلفة عن مواقفها من القضايا الاجتماعية. ونجد لدى جوردان كريمر Gurdan Kramer محاولة لتعريف الاعتدال، ترتكز على تحليل السلوك الداخلي للجماعات الإسلامية. وفي هذا السياق كتب كريمر إن الاعتدال يشير إلى "تلك الجماعات الإسلامية وهؤلاء النشطين الإسلاميين الذين يعلنون رسميا احترامهم للتعددية والمبدأ الديمقراطي والتزامهم بهما، ومن ثم يدينون استخدام العنف لتحقيق الأهداف"(٤). وهو ما يعني أن الراديكاليين يسعون لتحقيق سلطة مطلقة عن طريق القوة، أما المعتدلون و فيلتزمون بنتائج الانتخاب ات. ويترتب على ذلك أن النماذج التاريخية المجسدة لحركة الراديكاليين، لا يمكن استخدامها للتنبؤ بما سوف يفعله المعتدلون.

ورغم إن هذا التناول للمشكلة يبشر بتحليل أكثر قدرة على وعي الفوارق الدقيقة، تظل هناك مشكلتان على الأقل يتعين التفكير فيهما. ها هى المشكلة الأولى: إن الانفصام الحاد السابق ذكره، بين المشاركة المرغوب فيها وتلك غير المرغوب فيها، يظل قائما بلا حل. ذلك أن المشاركة المرغوب فيها يعاد ببساطة تعريفها، من خلال ربطها بجماعات النشطين الإسلاميين، الذين لا يهددون

سيطرة النظم الراهنة على السلطة. ومثل هذا التعريف لا يترك مجالا لتلك الجماعات التي تقبل حدود النظم الموجودة، لكنها تسعى في نفس الوقت لتغيير تراتبية السلطة، وهو ما يحتمل السعي لعزل النخبة الحاكمة وتستخدم النظم الحاكمة صورة التهديد الإسلامي من أجل إثارة الذعر وإبطاء إيقاع العملية الديمقراطية. ومن شأن هذا الأسلوب المساهمة في إخفاء حقيقة العقبات الحقيقية المعوقة للعملية الديمقراطية، والنابعة من النخب السياسية الحاكمة المتحصنة داخل مؤسسات الحكم والمترددة في إرخاء قبضتها على السلطة. وها هى المشكلة الثانية: لا تزودنا فكرة التمييز بين المعتدلين والراديكاليين بوسيلة لمعالجة الخوف من احتمال لجوء إحدى الجماعات إلى سياسة تتبني بموجبها برنامجا معتدلا من أجل إخفاء برنامجها الراديكالي الحقيقي. وقبل أن نتناول تلك المسألة الأخيرة يتعين أن نلقي نظرة أقرب وأدق على نتائج الانتخابات.

تقييم نتائج الانتخابات

خلال العقد الماضي شهد كل من الأردن والكويت ولبنان والمغرب اليمن والسلطة الفلسطينية، تطورا في علمية المشاركة السياسية في إطار المجالس النيابية المنتخبة، تراوح بين تأسيس تلك المجالس وتجديدها. وهناك فئة أخرى من دول المنطقة، مثل مصر وباكستان وتركيا، لديها تقاليد انتخابية قيمة وراسخة. وإن كان ينبغي أن نلاحظ أن طول عمر تلك التقاليد وقدمها، نادرا ما يرتبط بوجود درجة أعظم من الشفافية السياسية. وداخل كل بلد من تلك البلدان ظهرت جماعات من الإسلاميين، تعلن التزامها بالعمل في إطار النظام الديمقراطي التعددي.

داخل كل حالة من الحالات السابقة لن نكتشف وجود جماعة إسلامية ما، خاضت الانتخابات وسعت لكسبها فقط من أجل تأسيس دولة إسلامية تسلطية، ولا كان أي منها على استعداد لفعل ذلك. بل على العكس، لا يزال كل بلد منها محكوما من قبل نظم حكم عصية على التغيير و مناهضة له. وفي مسار تلك الانتخابات تمكنت الجماعات الإسلامية من تحقيق كتلة نيابية كبيرة، لكنها فشلت غالبا في تحقيق أغلبية حقيقية واضحة[٥]. هكذا لم تتمكن أغلب تلك الجماعات، لا من تحقيق تقدم متواضع في نصيبها من المقاعد النيابية من مجلس إلى آخر، بل إن الكثير عانى من تراجع في حجم العضوية، وها هى بعض الأمثلة . في انتخابات ١٩٩٢ النيابية اللبنانية، تمكن حزب الله من الفوز بسبعة مقاعد فقط من ١٢٨ مقعدا، محققا نسبة ٦٪ فقط من إجمالي العضوية، وبعد أربع سنوات جاءت الانتخابات التالية عام ١٩٩٦، فلم يضف الحزب لرصيد مقاعده سوى مقعدا واحدا، فأضحى لديه ثمانية مقاعد بنسبة ٧٪ من إجمالي العضوية[٦]. وفي انتخابات ١٩٨٩ الأردنية، تمكنت جماعة الإخوان المسلمين من كسب ٢٢ مقعدا من ٨٠، أي ما يساوي ٢٧,٥٪ من إجمالي العضوية. ثم جاءت انتخابات ١٩٩٣ التالية، التي خاضتها الجماعة تحت اسم "جبهة العمل الإسلامي"، لتسفر عن انخفاض نصيبها إلى ١٧ مقعدا، أي ما يساوي ٢١,٣٪ من العضوية، ونفس ما حدث للإخوان المسلمين في الأردن جرى لجماعة الإصلاح اليمني. فها هو نصيبها في انتخابات ١٩٩٧ ينخفضّ إلى ٥٣ مقعدا من ٣٠١، بعد أن كان ٦٢ معقدا في انتخابات ١٩٩٣ السابقة، وهو ما يعني انخفاضه من ٢٠,٦٪ من إجمالي المقاعد إلى ١٧,٥٪.

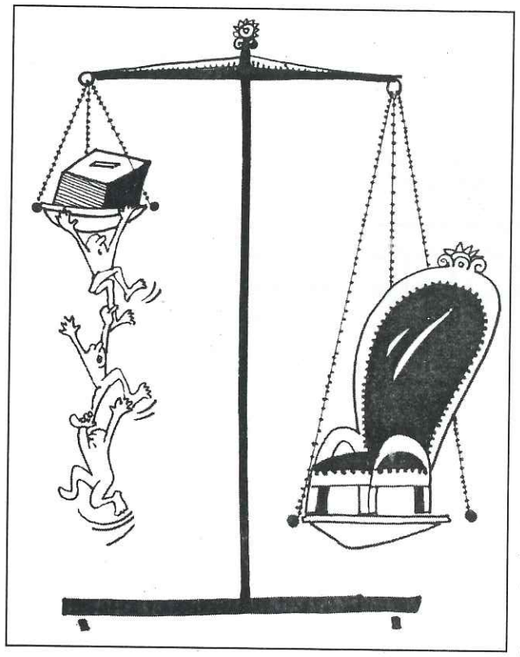

ولكن يتعين علينا الانتباه إلى حقيقة عامة. لا يمكن القول إن نتائج الانتخابات تعكس دائما مدى النجاح الفعلي الذي حققته جماعة إسلامية ما. ففي البلاد التي لا تزال الأحزاب الإسلامية فيها غير متمتعة بالشرعية، لا يمكننا في كل الأحوال تعيين الهوية الحقيقية للكتل السياسية. ففي تونس مثلا- رشحت حركة الاتجاه الإسلامي بقيادة راشد الغنوشي، مرشحيها في انتخابات ١٩٨٩ النيابية بوصفهم مستقلين، وادعت فوزهم بنسبة ١٣٪ من إجمالي الأصوات، ونجاحهم في الحصول ٣٠٪ من الأصوات في بعض المناطق الانتخابية[٧].

ومن جهة أخرى يمكن لنتائج الانتخابات أن تكون مؤشرا خاطئا، فيما يتعلق بالحجم الفعلي للكتل السياسية داخل المجلس النيابي: في انتخابات ١٩٩٣ اليمنية نجح ٣٠ من أنصار جماعة الإصلاح اليمني، عبر خوضهم الانتخابات كمرشحين لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم[٨]. وفي انتخابات ١٩٨٩ الأردنية انتزع الإخوان المسلمون ٢٢ مقعدا من إجمالي ٨٠، أضيف إليها ١٢ مقعدا جاءت من صفوف المستقلين، وهكذا ارتفعت نسبة الإسلاميين من ٢٧,٥٪ إلى ٤٢٪ ليصبحوا الكتلة السياسية الأكبر داخل المجلس. وفي انتخابات ١٩٩٣ لم يحقق الإخوان الأردنيون سوى ١٧ مقعدا، وعلة هذا التراجع نجدها أساسا في نتائج التغيرات

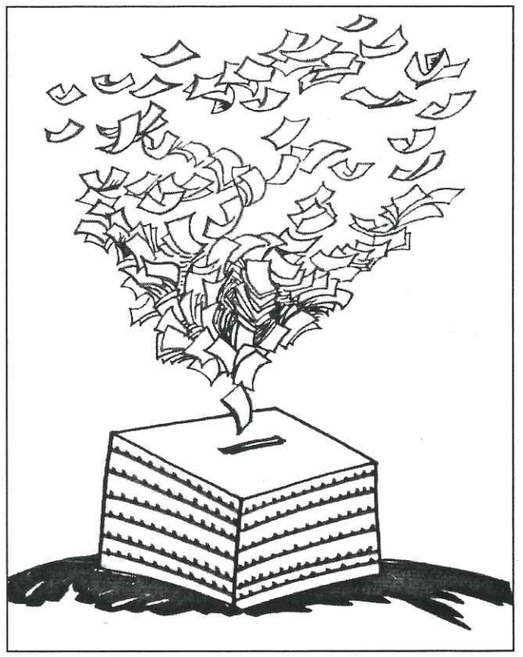

التي أدخلت على قانون الانتخابات[٩]. هذا هو الوجه الأول لعلاقة التفاوت بين نتائج الانتخابات والحجم الفعلي للكتل السياسية داخل المجلس النيابي، وإلى جواره سنجد وجهاً آخر مناقضا. يمكن أيضا للكتل السياسية داخل المجلس أن تكون أقل حجما مما أسفرت عنه الانتخابات فعليا، ففي المجلس النيابي الأردني الذي أسفرت عنه انتخابات ١٩٩٧، نجد النواب الإسلاميين السبعة منقسمين بحدة على بعضهم، وكان منهم اثنان فقط عضوان في جبهة العمل الإسلامي. وفي انتخابات أكتوبر ١٩٩٢ الكويتية، تمكن المرشحون المنتمون إلى ثلاث جماعات إسلامية من الفوز بعشرة مقاعد من ٥٠ معقدا، أضيف إليها عشرة مقاعد أخرى رفعت عضويتهم إلى ٢٠ عضوا بنسبة ٤٠٪[١٠] وفي الانتخابات التالية عام ١٩٩٦ حققوا ١٨ مقعدا بنسبة ٣٦٪ من إجمالي المقاعد[١١] ورغم إن هؤلاء النواب حاولوا العمل داخل المجلس بوصفهم كتلة سياسية واحدة، إلا إنهم فشلوا عمليا في ذلك، حيث نجد نواب التحالف الشعبي الإسلامي ذوي التوجه السلفي على خلاف دائم مع غيرهم من النواب الإسلاميين، وهو نفس ما نجده في اليمن ولبنان. الانقسام المتواجد بين حزب الله وحركة أمل والجماعات الإسلامية حول طائفة من القضايا، نراهم حريصين على تحالفات انتخابية فيما بينهم من أجل زيادة نسب نجاحهم في الانتخابات. وكما تظهر لنا التجربة الباكستانية، من الممكن أن يؤدي تزايد أعداد الأحزاب الإسلامية، إلى عامل لتصعيد الانقسام داخل كتلة المصوتين لها، بدلا من لعبه لدور العامل المؤدي لزيادة نفوذها الجماهيري[١٢].

وفي النهاية يتم تكوين التحالفات أحيانا عبر خطوط ذات طبيعة أيديولوجية، ففي انتخابات ١٩٨٤ المصرية، تكون تحالف في إطار حزب الوفد استطاع الفوز بـ ٥٨ مقعدا من ٣٩٠، ذهب منها ثمانية مقاعد لجماعة الإخوان المسلمون. وفي انتخابات ١٩٨٧ التالية تمكن التحالف الجديد بين الإخوان المسلمون وحزب العمل وحزب الأحرار، من تحقيق ٥٦ مقعدا من ٤٠٠، كان نصيب الإخوان منها ٣٥ مقعدا. وشهد الأردن شيئا مماثلا لما سبق، حيث عملت جبهة العمل الإسلامي ونسقت مع أحزاب سياسية صغيرة مختلفة ورئيسين سابقين للوزراء، من أجل تنظيم مقاطعة لانتخابات ١٩٩٧ والخلاصة إن الإسلاميين إذا كانوا ينسقون أحيانا فيما بينهم، نراهم أيضا كثيرا ما يتشاحنون فيما بينهم ويتعاونون مع آخرين من غير الإسلاميين.

هندسة الانتخابات

لا يمكن لنا الوصول إلى فهم كامل للاتجاهات السائدة داخل المشاركة الإسلامية في الانتخابات، دونما تقييم لمجهود حكومات المنطقة الهادفة للتأثير على نتائج العملية الانتخابية، ويستهدف هذا التدخل الحفاظ على احتكارها للسلطة من خلال ميكانزمات عديدة، مثل فرض القيود على أهلية الأفراد للتصويت والترشيح، وإعادة تقسيم الدوائر الانتخابية بهدف تعظيم فرص فوز رجالها وتقليل إمكانيات نجاح خصومها، واختيار نظم انتخابية معينة وفرض القيود على الأحزاب السياسية. والكثير من الحكومات تلجأ إلى سن قوانين جديدة، أو إدخال تغييرات على القوانين المتواجدة، خلال الفترة الفاصلة بين الانتخابات، سعيا لتحقيق ما تريده من نتائج، ففي الأردن سنت الحكومة قانونا جديدا، قبيل انتخابات نوفمبر ١٩٩٣ بشهور قليلة. بمقتضاه أصبح لكل ناخب صوت واحد، بعد أن كان القانون السابق يمنحه عدة أصوات بعدد أصوات المقاعد المخصصة لمنطقته الانتخابية. وأدى تطبيق هذا القانون الفوري إلى إضعاف لمواقف الأحزاب السياسية والشخصيات السياسية المستقلة غير الشهيرة، حيث حرم الناخبين من إمكانية الجمع في اختياراتهم الانتخابية بين ممثلي قبائلهم ومرشحي أحزابهم المفضلة والمرشحين المستقلين. وجاءت نتائج انتخابات ١٩٩٣ دليلاً على هذا التأثير السلبي للقانون الجديد. فرغم أن مرشحي جبهة العمل الإسلامي، تمكنوا من الحصول على عدد من الأصوات يقترب من الأصوات التي حصلوا عليها في انتخابات ١٩٨٩، وجدوا أنفسهم يفوزون بـ ١٧ مقعدا فقط خاسرين بذلك خمسة مقاعد بالمقارنة مع الانتخابات السابقة. وعندما لم توافق السلطة على إجراء تعديل جوهري للقانون قبيل انتخابات ١٩٩٧، قادت الجبهة حركة مقاطعة للانتخابات.

ولقد رفض الرئيس التونسي زين العابدين بن علي مطالب المعارضة، بتبني نظام الانتخاب بالقائمة في انتخابات ١٩٨٩، وأجريت الانتخابات وفقا للنظام القديم. وانتهت الانتخابات باكتساح الحزب الحاكم لها، حيث احتل ممثلوه كل مقاعد المجلس

النيابي، رغم نجاح حزب النهضة الإسلامي في الفوز بحصة كبيرة من الأصوات[١٣] وفي لبنان أجريت انتخابات ١٩٩٦، في ظل قانون ١٩٩٦ الانتخابي الجديد، الذي لا يختلف فعليا عن قانون ١٩٩٢ القديم. إلا أن القانون الجديد جرى تطبيقه بأسلوب يختلف من منطقة انتخابية إلى أخرى، من أجل تأمين الموقف الانتخابي لبعض قادة الميليشيات[١٤]. وكان القضاء اللبناني قد حكم بعدم دستورية القانون الجديد، إلا إن البرلمان أقره بعد إضفاء بضعة لمسات تجميلية عليه، وقبل أن تبدأ الانتخابات بأيام قليلة. ورغم نجاح مرشحي الأحزاب الموالية للحكومة في كسب ٩٥٪ من المقاعد، حصل مرشحو المعارضة على ما يتراوح بين ٣٠٪ و ٤٠ من الأصوات في الكثير من المناطق الانتخابية[١٥].

ولكن لا يمكن القول إن الحكومات تنجح دائما في محاولاتها لهندسة الانتخابات. ففي الجزائر على سبيل المثال يمكن القول إن النتائج القوية التي حققتها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، في انتخابات أواخر ١٩٩١، كانت ترجع جزئيا إلى نتائج محاولة السلطة هندسة الانتخابات[١٦]. فلقد لجأت الحكومة الجزائرية إلى إصدار قانون جديد، بمقتضاه زاد عدد المقاعد من ٢٩٥ إلى ٤٣٠ مقعدا، من خلال إضافة مناطق انتخابية جديدة، تتواجد أساسا في أقاليم ريفية، افترض كونها مواقع قوية لجبهة التحرير الوطنية الحاكمة. والذي حدث أن حسابات الحكومة لمدى شعبية جبهة التحرير في تلك المناطق كانت خاطئة، وانتهى الأمر بنجاحها في الفوز بـ ١٦ مقعدا فقط ومعها ١,٦١ مليون صوت، بينما فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بـ ١٨٨ مقعدا عبر ٣,٢٦ مليون صوت[١٧].

وفي الأردن يؤدي أسلوب توزيع المقاعد فيما بين المحافظات إلى إلحاق الضرر ببعض الجماعات السياسية فعلى سبيل المثال نجد أن مدينة الكرك التي يمثل أردنيو الضفة الغربية أغلب سكانها، لديها ٩ مقاعد بمعدل مقعد لكل ١٠٠٠٠ من سكانها. أما عمان العاصمة فلقد خصص لها ١٨ مقعدا بمعدل مقعد لكل ٢٠٠٠٠ مواطن. وفي ظل هذا الوضع نجد أن أكثر الجماعات السياسية معاناة من التهميش السياسي، هى الأحزاب السياسية ذات الولاء القوي داخل جماعات الفلسطينيين في عمان، وعل الأخص جبهة العمل الإسلامي.

كذلك تؤدي النظم الانتخابية إلى التأثير على التكوين الداخلي للمجالس النيابية. هكذا نجد أ غلب دول المنطقة لا تفضل استخدام نظام الانتخاب عن طريق القائمة، من واقع أن هذا النظام يؤمن للأحزاب الصغيرة الحصول على تمثيل أفضل، تبعا لقيامه على قاعدة توزيع المقاعد وفقا للنسبة المئوية للأصوات التي يحصل عليها كل حزب. ولكن لأن الأحزاب التي تخوض الانتخابات في ظل نظام القائمة، يتعين عليها الحصول على حد أدنى مقدرا بنسبة مئوية معينة من الأصوات من أجل ضمان دخولها المجلس، تستطيع الحكومات عند الحاجة رفع نسبة الحد الأدنى لضمان المزيد من التحكم في نتائج الانتخابات وعلى سبيل المثال عندما خططت الحكومة التركية منع المرشحين الأكراد من دخول المجلس، لجأت إلى تغيير الحد الأدنى لنظام الانتخاب بالقائمة برفعه إلى ١٠٪ على كلا المستويين القومي والإقليمي، وهى نسبة لم يكن من المرجح نجاح المرشحين الأكراد في تحقيقها. ومما يثير السخرية إن تلك الاستراتيجية قادت إلى نتائج أخرى غير مرغوب فيها، حيث نتج عنها زيادة فرص نجاح جماعة سياسية أخرى غير مرغوب فيها أصلا هى حزب الرفاه الإسلامي. فالكثير من الناخبين الأكراد الساخطين على الحكومة، عبروا عن سخطهم هذا بانتخاب ممثلي حزب الرفاه. كذلك تقوم الحكومات بالتأثير على نتائج الانتخابات عبر أساليب غير مباشرة ففي الأردن قامت وزارة الداخلية، برفض النظر في الطلبات التي قدمتها جبهة العمل الإسلامي قبيل انتخابات ١٩٩٣، من أجل السماح لها بعقد اجتماعات جماهيرية انتخابية. ولقد تمكن عبد المجيد السنباطي المحامي، أحد قادة الإخوان المسلمين، من الحصول على حكم قانوني يدين الموقف السابق للداخلية الأردنية. ولكن جاء هذا قبيل الانتخابات بأسابيع قليلة، وبعد أن حاق الضرر السياسي فعليا بمرشحي الجبهة. وها هو نموذج ثان من انتخابات ١٩٩٥ النيابية المصرية. خلال الشهور السابقة على الانتخابات زجت السلطات المصرية، بأكثر من مائة من قادة جماعة الإخوان المسلمين في السجون، مدمرة بذلك فرص مرشحي الجماعة في النجاح في الانتخابات. ولم يدخل الانتخابات عمليا من جانب الجماعة سوى مائة، ومعهم ١٢٠ آخرين من مرشحي حزب العمل ذي التوجه الإسلامي. إلا أن الانتخابات لم تسفر عن نجاح أي مرشح من هؤلاء[١٨].

الديمقراطية: ما وراء صندوق الانتخابات

تشير مراجعة خبرات الانتخابات على مدار العقد الماضي إلى أن الإسلاميين ليسوا مهيئين، للسيطرة على السلطة في بلدان الشرق الأوسط عن طريق صناديق الانتخابات ، مما يزيد من فرص حصولهم على الأصوات ومعها المقاعد، حتى مع افتراض ممارسة الحكومة لقدر أقل مما أسميناه بهندسة الانتخابات. وتظهر لنا ذات الخبرات إن المزيد من المشاركة الإسلامية، قد يكون من شأنه أيضا إحداث تراجع في شعبية الجماعات الإسلامية، عندما يظهر للعيان عجزها عن تحقيق وعودها. وعلاوة على ما سبق قد يكون من شأن تزايد المشاركة الانتخابية جعل مواقف الفاعلين السياسيين تنحو نحو مزيد من الاعتدال، تحت تأثير مواجهاتهم لتحديات المناورة داخل نظام سياسي تعددي.

كذلك ثمة احتمال لقيام الأحزاب السياسية الإسلامية بدمج مبادئ التعددية السياسية داخل إطارها العقائدي، وهو ما نجد مثالا عليه في قيامها بناء تنظيمات وترتيبات للتعاون السياسي مع أحزاب أخرى ذات أيديولوجيات مختلفة. هكذا انتهجت جماعة الإصلاح اليمني طريق التعاون مع أحزاب المعارضة اليسارية، عندما رأت نصيبها من السلطة آخذا في التراجع والنقصان.

كما قررت القوى المختلفة المشكلة لكتلة المعارضة الأردنية، عقد اجتماعها داخل مقر جبهة العمل الإسلامي في عمان، لسبب بسيط تماما هو احتواؤه على قاعة اجتماعات واسعة. وهكذا رأينا الإخوان المسلمين في مصر وحزب الله اللبناني، يعقدون تحالفات انتخابية مع عناصر وقوى غير إسلامية، ومثل هذا التعاون لا يبرهن على أن تلك الجماعات الإسلامية قد التزمت بالمبادئ الديمقراطية، ولكنه يوحي لنا بنتيجة أخرى. بينما تلجأ النظم الحاكمة إلى الحفاظ على سلطاتها من خلال التلاعب بمسار العمليات الانتخابية، تكتسب في المقابل فئة من الأحزاب السياسية ومن ضمنها الإسلاميين خبرة الممارسة السياسية ذات الطبيعة التعددية.

ومن شأن إلقاء نظرة على الهياكل والممارسات الداخلية للأحزاب الإسلامية، أن يزودنا بإدراك اعمق لحدود الالتزام الديمقراطي. سنجد في هذا الشأن أن بعض الأحزاب الإسلامية، سيطرت عليها لعدة عقود قيادة واحدة لم تتغير، وفي المقابل سنجد أحزاباً إسلامية أخرى تبنت هياكل سياسية داخلية ذات طبيعة ديمقراطية. ورغم إننا من الممكن أن نتشكك ، في المدى الذي نجحت فيه الانتخابات الحزبية الداخلية في تغيير القيادات الحزبية، لا يمكننا إنكار دلالة تبني تلك الجماعات لمثل تلك الممارسات.

ولقد شهد الإخوان المسلمون في الأردن مؤخرا انقلابا في انتخابات مجلس شورى الجماعة، عندما فشلت قيادة جبهة العمل الإسلامي في كسب عضوية المجلس[١٩]. وبالمقارنة بالحالة الأردنية سنجد أن الإخوان المسلمين المصريين كانوا غير ديمقراطيين فيما يتعلق بالخوف من قواعدهم الحزبية. وهكذا شهدت الجماعة مؤخرا ظهور خلاف بين شبابها وقيادتها، قاد الشباب صوب التعاون مع فئات من غير الإسلاميين في محاول فاشلة لتأسيس حزب جديد أسموه "حزب الوسط". وجاء رد فعل قيادة الجماعة مناهضة لتلك المحاولة إلى حد تقديم مادة معوقة للمحاولة إلى اللجنة الرسمية المخولة بالنظرة في طلبات تأسيس الأحزاب ولكن علينا أن ننتبه لكون المنطقة خالية عمليا، سوى قلة من الأحزاب التي يمكن وصفها بأنها ذات هياكل ديمقراطية داخلية. في مصر لعب حزب الوفد دور بطل الديمقراطية لعدة عقود، لكنه رغم ذلك لم يقم بدمج الآليات الديمقراطية في صلب بنيته الداخلية وفي الواقع من شأن إلقاء نظرة عابرة على حزب العمل والحزب الناصري، وحزب الوفد، أن تدلنا على أنها جميعا لا تزال تحت قيادة وسيطرة أفراد ينتمون إلى الأجيال السابقة على ١٩٥٢. وفي الأردن انهار الحزب الدستوري القومي الجديد عندما لم يتمكن قادته، الذين أعربت ثمانية أحزاب أردنية صغيرة عن ترحيبها بهم، من الاتفاق على آلية لتقاسم السلطة داخلها . وفي اليمن لا يمثل حزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم، مثله في ذلك مثل العديد من الأحزاب الحاكمة في المنطقة سوى قناعا عاجزا عن إخفاء وجه الحكم العسكري الكامن خلفه. ويعني ما سبق أن على هؤلاء المهتمين المهمومين بالأخطار المحتملة المهددة للديمقراطية في المنطقة، أن ينتبهوا إلى الحقيقة التالية. إذا اتجهنا صوب تحليل البنى الداخلية للأحزاب، سعيا للحصول على مؤشر لتقييم موقفها من الديمقراطية، فإن الدروس التي قد نخرج بها من مثل هذا التحليل، لن تكون مقصورة على الأحزاب الإسلامية، بل الإسلامية وغير الإسلامية على قدم المساواة.

وكما تظهر لنا الوقائع والأدلة التي عرضناها أعلاه، من المحتمل أن يكون ما يدعى بالمفارقة الديمقراطية، العقبة الأقل شأنا ضمن العقبات المعوقة للسياسيات التعددية في الشرق الأوسط. ومن حق أي فرد أن يظهر شكه الصريح في مدى إخلاص أي جماعة لولائها المعلن للمبادئ الديمقراطية، ولكن يصعب علينا فهم علة وجود الإسلاميين بمفردهم في قلب تلك المناقشات الشكاكة. ماذا بشأن التلاعب الصارخ في نتائج الانتخابات الذي تمارسه النظم الراهنة؟ وعلى أي أساس قرر البعض اعتبار الأحزاب غير الإسلامية ذات الهياكل الداخلية غير الديمقراطية تمثل خطرا على الديمقراطية؟ واقع الأمر إن النظم الحاكمة في المنطقة تتحدث عن الخطر الإسلامي وتشير إليه، كوسيلة لتبرير إحجامها عن توسيع نطاق العملية الديمقراطية. ولكن ما يثير الدهشة هو موقف الكثير من اليساريين من خصوم النظم التسلطية، الذين نراهم يواجهون اعتداءات السلطة على الإسلاميين بهدوء ودمائة. والواقع أن القضية الحقيقية ليست هى إذا ما كان الإسلاميون يشكلون خطرا على الديمقراطية، بل وعي طبيعة البرامج السياسية التي يتم دعمها من خلال الاستمرار بالحديث عن الإسلاميين وكأنهم حشد سياسي واحد، شديد التجانس لا يعرف داخله الفوارق والتمايزات، ويتخذ موقفا معاديا للديمقراطية.

وفي النهاية قد نجد في التجربة الإيرانية مفارقة فيما يتعلق بالعلاقة بين الإسلام والديمقراطية . في إيران قامت ثورة إسلامية نتج عنها حكومة ذات طبيعة قمعية صريحة، لكنها رغم ذلك أضحت بالتدريج أكثر ديمقراطية بالمقارنة بالوضع في ظل النظام الإمبراطوري، وجاء هذا التحول أساسا من خلال توظيف الهيئات التمثيلية المنتخبة[٢٠].

ومن المؤكد إن نظام إيران السياسي الآن لا يزال بعيدا عن الديمقراطية، إلا أن التحول الذي حدث داخله يقترح علينا وجهة تفكير أخرى مخالفة للوجهة السابقة السائدة. في سياق عملية دعم وتقوية النظم السياسية التعددية القائمة على حكم القانون و القابلية للمحاسبة، ليس من المؤكد لعب القوى الإسلامية لدور المتغير السلبي المعيق لمسار العملية الديمقراطية. وفي الواقع يمكننا اكتشاف أفضل الآليات الملائمة لتحقيق التحول الديمقراطي، في توفير أوسع مجال ممكن للمشاركة الإسلامية وغير الإسلامية.

الهوامش

١- تعتمد مقالتنا هذه على خبرة عامين من الدراسات الميدانية، التي دعمت ماليا من قبل الجهات التالية: Social Science Research Council, Fulbright Commission, American Institute for Yemeni Studies. وأود هنا تقديم عميق شكري وعرفاني لكل من قرأ المقالة في صورتها الأولى وزودني بالملاحظات والانتقادات بشأنها.

٢- يستخدم مصطلح "إسلامي" Islamist هنا بمعنى يختلف عن مصطلح "مسلم" Muslim . "المسلم" هنا يشير إلى نفس المعنى الشائع، أي المؤمنين بدين الإسلام، بينما يشير "الإسلامي" إلى فرد من ضمن جماعة المسلمين، يتمايز عنها بكونه يسعى لتحويل إيمانه بعقيدته الإسلامية، إلى برنامج للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهو ما يعني أن الإسلامي هو بالضرورة مسلم، ولكن المسلم ليس بالضرورة إسلامي.

٣- على سبيل المثال تطرح جوديث ميللر Judith Miller الرأي التالي: "يبدو لنا إن الانتخابات الحرة من المرجح أن تقود أكثر من أي طريق آخر إلى ظهور نظم إسلامية جهادية تحمل بطبيعتها ذاتها ميولا معادية للديمقراطية". انظر مقالتها التالية:

The Challenge of Radical Islam,". in Foreign Affairs, 72 / 2 (Spring 1993), p. 52.

4- Gudrun Kramer, "Cross- Links and double talk

Islamist, Movements in the Political Process," in Laura Guazzone, ed, The Islamist Dilemma: The political Role of Islamist Movements in Contemporary Arab world.

٥- لم تتمكن الجبهة الإسلامية للإنقاذ أيضا من تحقيق الأغلبية، وان كان من المحتمل نجاحها في تحقيقها لو لم تقم الحكومة الجزائرية بتعطيل الانتخابات.

٦- Paul salem, "Skirting Democracy: Lebanon's 1996 Elections and Beyond", Middle East Rep203 (Spring 1997), P. 28.

* ويذكر اوجستوس ريتشارد نورتون Augustus Richard Norton ان حزب الله قد كسب سبعة مقاعد في انتخابات١٩٩٦ انظر مقالته:

Hizballah: From Radicalism to Pragmatism ? ", Middle East policy 5/ 4 (jan. 1998), P. 156.

7- Krmer, "cross- Links and Double Talk" , P. 45.

8- Sheila Carapico, "Campaign and Coalition Building: The 193 parliamentary Elections", Yemen Updates 33 (Summer / Fall 1993), P. 38.

٩- في انتخابات ١٩٩٣ الأردنية خاض الإخوان المسلمون الانتخابات بوصفهم "جبهة العمل الإسلامي"، التي تأسست عام ١٩٩٢، عندما منحت السلطة الشرعية للأحزاب.

١٠- تنتمي "الحركة الإسلامية الدستورية" و "التحالف الشعبي الإسلامي" للسنة، أما التحالف الإسلامي الوطني فهو في الأساس شيعي التكوين. انظر:

Kramer, "cross- Links and Double- Talk", P. 45.

11- Shafeeq N. Ghabra, "Balancing State and Society. The Islamic Movement in Kuwait," Middle East policy 5/ 2 (May 1997), P. 67.

12- S. V. R, Nasr, "Islamic Opposition in the Political Process: Lessons from Pakistan," in John L. Esposito, ed, political Islam: Revolution, Radicalism, or Reform? (Boulder. Lynne Rienner, 1997) p 153.

١٣- انظر:

Christopher Alexander, "Authoritarianism and Civil Society in Tunisia", Middle East Report 205 (Fall 1997), p. 35.

ولقد دخل مرشحو حزب النهضة الانتخابات بوصفهم مستقلين.

14- salem, "Skirting democracy', P. 27

15- Ibid, p. 28.

١٦- تمكنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من كسب انتخابات يونيو ١٩٩٠ المحلية في الجزائر، حيث فازت بـ٥٥,٤٢ ٪ من الأصوات وفرت لها السيطرة على ٨٥٣ مجلسا محليا من إجمالي ١٥٣٩ وفي مواجهة هذا النجاح سعت الحكومة إلى إضعاف شعبية الجبهة من خلال تجريد المحافظين المنتمين إلى الجبهة من سلطة بيع قطع الأرض للموطنين الذين بلا مأوى بأسعار رمزية، وكان من شأن هذا القرار إشعال الموقف مبكراً، حيث دفع الجبهة صوب تسيير مظاهرات جماهيرية ضخمة والمطالبة بانتخابات برلمانية ورئاسة مبكرة". نقلا عن: Hamou Amirouch, "Algeria's Ilamist Revolution: The People Versus Democracy? "Middle East policy 5/ 4(Jan. 1998), p. 90.

17 -John. P. Entelis, "civl Society and the Authortarian Temptation," in A. R Norton, ed, civil Society in the Middle East, vol. 2 (Leiden: E. J. Brill, 1996) p. 85.

18- Mona Makram- Ebeid, "Egyptian Elections, "Middle East Policy 4/ 3 (March 1996), P. 131.

١٩- في انتخابات مجلس شورى الإخوان المسلمين في الأردن في يونيو ١٩٩٨، فشل إسحاق الفرحان وعبد اللطيف عربيات، وهما من قادة جبهة العمل الإسلامي، في الحصول على مقعدين من المائة وعشرين مقعدا المشكلة لمقاعد مجلس الشورى.

٢٠- انظر:

Mohsen M. Milani, "Political participation in Revolutionary Political Islam, pp. 77- 93. Iran", in: Esposito,

مجال للتنفس

العمل السياسي المدني في المغرب وعملية خلق الفضاء المستقل

دانيل بيرتون- روس *

ترجمة: د. صلاح أبونار

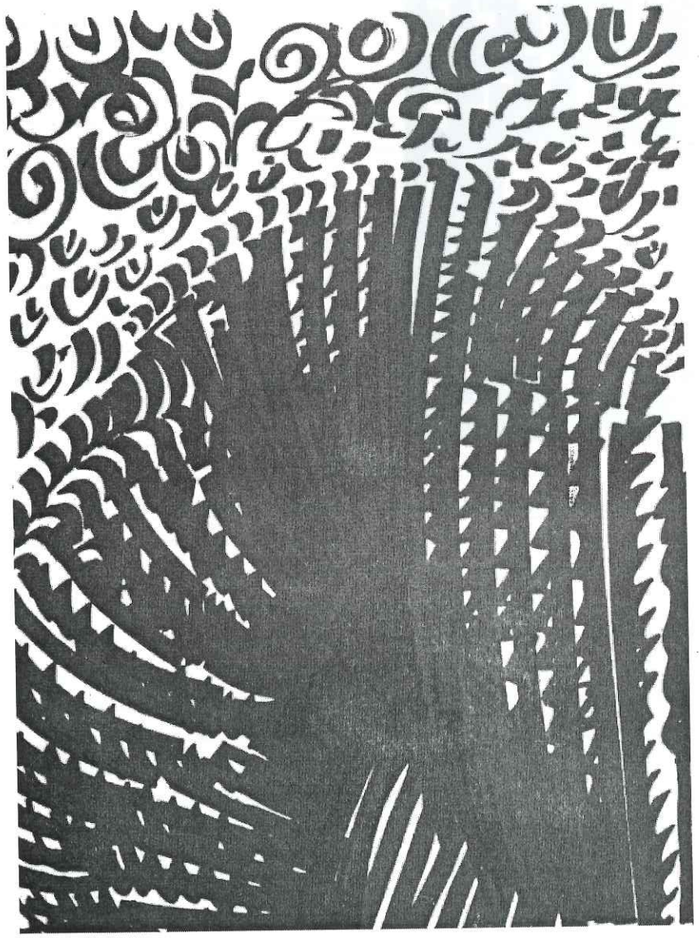

هذا هو مبنى جمعية تامينوت Association Tamaynut على مرمى البصر: بناء صغير ضمن سور الرباط العتيقة المبني في القرن السابع عشر. وإذا اقتربنا منه ودلفنا إليه، يمكننا هناك أن نحضر العديد من الاجتماعات واللقاءات، ونستمع إلى المحاضرات، ونشارك مع آخرين في مناقشات حارة وصادقة. وداخل الجمعية سنلتقي بإبراهيم، شاب من آلاف الجامعيين المغاربة العاطلين العاجزين عن الحصول على فرص العمل. وسنجد إبراهيم هنا من الصباح حتى المساء، على مدى أيام الأسبوع فيما عدا العطلة الأسبوعية منهمكا في أداء عمل تطوعي لا يتقاضى عليه أجرا، لكنه مع ذلك يجده باعثا على الرضا مشبعا للذات.

علينا الآن أن نعود إلى نقطة البداية، لنعرف كنه هذا المبنى الذي دخلناه وعرفنا بعض ما يجري فيه. "تامينوت" جمعية ثقافية أمازيغية. وإذا كنت لم تعرف بعد ماذا تعني كلمة "أمازيغية"، فأعلم أنها الصفة المأخوذة من اسم "أمازيغ" وجمعه "أمازيغيون"، وفي صورته الثانية يعني الاسم "الرجال الأحرار"، وهو الاسم الذي اختاره النشطون من المثقفين البربر في شمال أفريقيا ليطلقوه على جماعتهم، ففضّلوه على اسم "البربر" التقليدي الشائع المشتق من Barbarian اللاتينية. واللغة الأمازيغية التي يتحدثها الأمازيغيون تتكون من ثلاث لهجات. لهجة أهالي الريف، ولهجة سكان وسط وأعلى جبال الأطلس، ولهجة أمازيغ الجنوب. وليست الجمعية المذكورة سوى واحدة من ٣٧ جمعية مماثلة، تستهدف جميعها إعادة

❖ دانيل بيرتون روس

صحفي يعيش في Washington, DC ، ساهم في برنامج مدرسة التدريب الدولي المنعقد في ربيع ١٩٩٧ بالمغرب، وشارك في تحرير الكتاب التالي:

The Celling of America: An Inside Look at The US Prison Industry

صادر عن: Comnan Courage Press عام ١٩٨٨

تأكيد الهوية الأمازيغية بوصفها جزءا متكاملا من المجتمع المغربي. وفي سعيها لأداء تلك الرسالة وتوصيلها إلى متلقيها، تستخدم تلك الجمعيات وسائل عديدة، من أول الاجتماعات والمناقشات، مرورا بالصحف والمجلات، وانتهاء بالعروض المسرحية والحفلات الموسيقية. هكذا نجد الجمعيات الثقافية الأمازيغية تقوم بتنظيم حفلات الموسيقى، وبالتوازي مع ذلك تجتهد المجلات الثقافية الأمازيغية في خلق فضاء جديد لأدب أمازيغي جديد. فإذا توقفنا وتصفحنا بعض تلك المجلات سنعثر داخلها على محاولات لإعادة كتابة تاريخ الشعب الأمازيغي، وفي سياق ذلك بالضرورة وضمنيا إعادة كتابة تاريخ الأمة المغربية.

اتساع "الفضاء الجمعياتي"

تمثل الحركة الثقافية الأمازيغية نتيجة لعملية ظهور وتكون فضاء سياسي مستقل نسبيا داخل المجتمع المغربي. ولقد دعت صحيفة تاسافوت الأمازيغية تلك المساحة السياسية حديثة التكون بـ "الفضاء الجمعياتي" Associative Space، مرجع عوامل ظهورها إلى اضمحلال وتراجع السياسات القمعية للحكومة المغربية. فلقد مكنت ضغوط المجتمع الدولي على السلطة المغربية المناضلين المغاربة، من خلق فضائهم المستقل عبر تكوين جمعياتهم وروابطهم الخاصة، سعيا نحو تلبية احتياجات الجماهير من الخدمات الاجتماعية من جهة وتدعيما لحقوقها من جهة أخرى. وكانت حصيلة هذا الاتجاه المدني العام، تزايد عدد المنظمات المكونة حول قضايا معينة، تتراوح بين قضايا التنمية الاقتصادية بمختلف أبعادها وقضايا الصحة العامة ومشكلات البيئة. وفي هذا السياق سنجد أن أكثر تلك المنظمات بروزا وحضورا، تعمل في مجالات حقوق الإنسان والعمل النسوي، أما أكثر المنظمات شعبية فهي جماعات الشباب والجمعيات الثقافية(١).

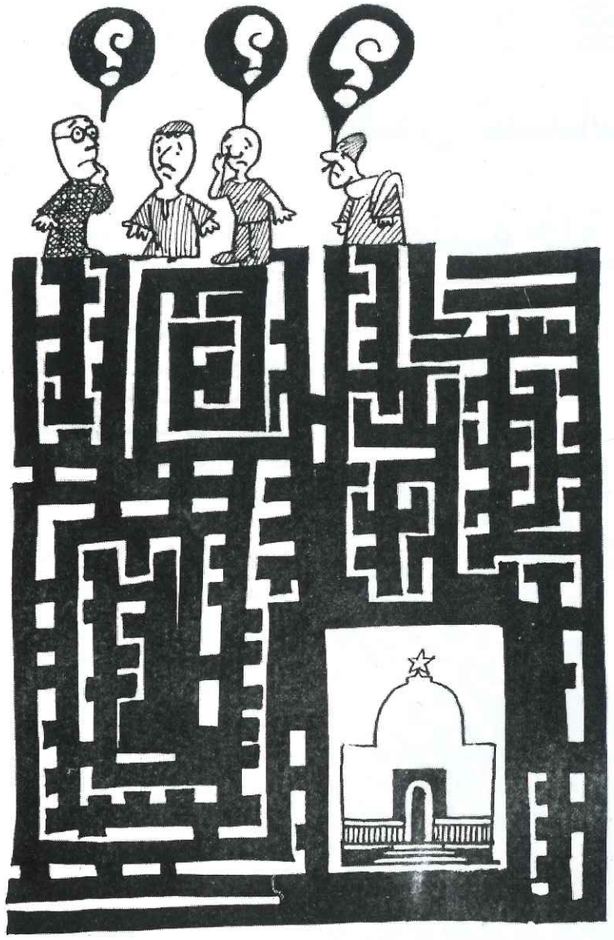

تراث القمع الحكومي

ترجع بدايات تلك العملية إلى أوائل الثمانينات، حيث يلاحظ في تلك الفترة اتجاه كثير من النشطين المغاربة صوب تبني توجه سياسي جديد، يتسم بالتدرج وأقل ميلا للصدام والمواجهة بالمقارنة بتوجه اليساريين والماركسيين في الستينات والسبعينات. في تلك السنوات كما يخبرنا زيدي عمر، وهو أحد أعضاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان AMDH حسب اختصار اسمها بالفرنسية)، كان اليساريون "يتحركون صوب أهدافهم بأسلوب مباشر، واقفين في مواجهة الدولة ومناهضين للوضع القائم، مستهدفين تأسيس دولة أخرى أكثر ديمقراطية وعدالة"(٢). وكان من شأن توجه سياسي صراعي مثل هذا، أن يقود حتما إلى سلسلة مصادمات مع السلطة، انتهت باختفاء وسجن مئات اليساريين الذي عانوا في سجنهم معاناة أليمة، استمرت أحيانا لعقود حتى صدور العفو العام عام ١٩٩١

واليوم نواجه وضعا مختلفا. فلقد أضحى اليساريون يحظون بوجود فضاء

لم ينعموا بوجوده من قبل يمنحهم إمكانية طرح ونقاش وتطوير أفكارهم وأنشطتهم بلا عوائق وبجدية نسبية. والواقع أن المغاربة حظوا قانونيا بحق تكوين الجمعيات والروابط منذ ١٩٥٨، أي منذ الإعلان الملكي بصدور "القانون الخاص droit Prive". إلا إنه على أرض الواقع لم يتمكنوا سوى من تكوين الجمعيات والروابط الموالية للسلطة والتابعة لها، والتي لم يكن في قدرتها بالتالي- الدخول في علاقة معارضة وتحد لها. وها هو زيدي عمر مرة أخرى- يصور لنا وضع الجمعيات في تلك الفترة، محددا أنها "كانت في الأغلب تنتمي إلى مجالات العمل الشبابي والثقافي، وتنشغل بقضايا الطفولة واحتياجاتها وما يندرج في مثل هذا المسار". ويستطرد إنه منذ أوائل الثمانينات أخذ بعد آخر وجديد في الظهور في هذا المجال.ما هى طبيعة هذا البعد؟ "للمرة الأولى شهدنا ميلاد الجمعيات النسوية، وهنا الآن سبع جمعيات تعمل في المجال النسائي. ومنذ منتصف الثمانينات أخذت الجمعيات الثقافية الأمازيغية في الظهور ومعها جمعيات وروابط حقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال ظهرت جمعيتنا المدعوة "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان عام ١٩٧٩". ويضيف إنه منذ عام ١٩٨٨ لاحظ إن "المجتمع أخذ يفرض حريته في العمل بشكل أو بآخر، وأضحت الخلايا الجمعياتية على درجة كبيرة من الأهمية، وبدأت الجمعيات في تأسيس نفسها والانتشار داخل النسيج الاجتماعي".(٣)

وينبهنا عمر زيدي في حواره إن هذا التطور لم يكن تطورا تدرجيا أو حتميا، بل تطوراً فرضه المجتمع فرضا. والمتحدث نفسه شاهدا على ذلك، فلقد اعتقل ثلاث مرات لأنشطته اليسارية والمؤيدة لحقوق الإنسان. وعندما يستدعي في ذهنه مسار التحولات، نراه يتحدث هكذا "خلف هذا التطور سنكتشف تضحيات ثلاثين عاما من الكفاح". وفي غمار هذا النضال الاجتماعي سجن الكثير من المواطنين، واختفى الكثير منهم من الوجود نفسه. وهو ما يعني إن تحقيق هذا الفضاء النسبي الذي يتنفس فيه المجتمع نسيم الحرية: "لم يكن أمرا هينا وسهلا، فلقد دفعنا مقابله ثمنا باهظا".(٤)

ولكن علينا أن ننتبه للوجه الأخر للظاهرة، وجه وثيق الارتباط بحداثتها وبالتالي ضعف جذورها وتقاليدها السياسية. وهاهو عبد الحي مودين أستاذ العلوم السياسية بكلية الحقوق بالرباط ينبهنا "نحن هنا أمام جماعات حديثة العهد تماما في مجال العمل لإصلاح الدولة من داخل الدولة ذاتها"(٥). وبينما نلاحظ إن بعض المنظمات أضحت قادرة على إظهار قوتها، سنجد إنه لا يزال هناك أيضا تراث تاريخي ثقيل الوطأة والتأثير، تراث القمع السياسي وما نتج عنه من خوف عام من العمل السياسي. وفي بلد عانى من الربط الوثيق بين العمل السياسي والسجن والتعذيب، لن يكون التغلب على ظاهرة الخوف من العمل السياسي مهمة سهلة.

"ليس هذا من شأننا"

فلننتقل الآن إلى بعد آخر من أبعاد موضوعنا. توافق ظهور وتزايد تلك الجمعيات والروابط المدنية، مع انحدار واضح في مصداقية السياسات الحزبية. فنحن الآن لن نجد سوى قليل من المغاربة يتوقعون خيرا في حياتهم، على يد سلطة الكهول المسيطرة على حكومتهم(٦). كذلك نلاحظ إن جماعات الشباب بالذات، قد أخذ سخطها على الوضع السياسي الراهن في التصاعد والانتشار(٧). وفي حدود معينة يمكن القول إن الجمعيات والروابط غير التابعة للسلطة، بما فيها الجمعيات ذات الوجهة الإسلامية، بدأت في ملء هذا الفراغ السياسي. وفي حوار مع حسن أوريد، الأستاذ في إحدى جامعات الرباط الخاصة وأحد محرري افتتاحيات صحيفة الشرق الأوسط السعودية، نراه يوجز الحقيقية السابقة كما يلي: "في الفترة السابقة كان يعبر عن كل الأفكار داخل الأحزاب السياسية والآن اشعر أن تلك الأفكار يعبر عنها بشكل أفضل داخل الجمعيات".(٨) وتمثل تلك الجمعيات الوسط، الذي يمكن للإرادات المتمايزة ومتعددة الثقافات، أن تجد داخله وسائل التعبير عن ذاتها.

وإذا أخذنا في اعتبارنا تحليل شرعية الأحزاب السياسية، وتراث القمع السياسي الذي عانت منه السياسات المعارضة، والفعالية الحديثة الاكتشاف للقنوات والوسائط غير الرسمية؛ سنفهم لماذا تتجنب لغة الجمعيات الجديدة استخدام الخطاب السياسي. وكما شرح لنا أحد المواطنين المغاربة "النا س باتت الآن تتحدث هكذا" هذا ليس أمراً سياسياً بل مسألة ثقافية، أنا رجل أكاديمي ولست رجل سياسة ". هكذا أصبح الناس ينكرون وجود أية دوافع أو محركات نهائية لأفعالهم، أو بتعبير أدق ينكرون أي وعي بوجود تلك الدوافع والمحركات.

ومن المؤكد إن ظهور الجمعيات والروابط الجديدة ذو صلة بواقع ومعنى المواطنة في المغرب. فتلك الجمعيات تطرح التساؤلات حول مدى تحكم وسيطرة المواطنين على حياتهم. وها هو حسن أوريد يخبرنا "لم يصل الناس حتى الآن إلى الشعور بدرجة من الأمن كافية لجعلهم يعبرون عن أنفسهم بحرية. وهو لا يعني إنهم غير مهتمين بل خائفين مذعورين. والواقع إننا لا نجد هذا داخل العامة فقط، بل أيضا داخل النخبة ذاتها. والأمر هنا ينطبق عليه القول الأمريكي الشائع "عندما لا تستخدم الشئ، فمن المؤكد أنك سوف تفقده"، وهو ما حدث لنا عندما لم نمارس النقد وحق النقد"، وفيما يرى نفس المتحدث فإن حقوق المواطنة "يمكن للنخبة المثقفة أن تنطلق في ممارستها، من أجل دفع الشعب لوعي وممارسة تلك الحقوق"(٩).

وها هو عمر زيدي يردد ذات الآراء في سياق دفاعه عن حقوق الإنسان. فالمشكلة التي واجهت العاملين في مجال حقوق

الإنسان في المغرب، كانت تتعلق تبعا لآراء زيدي- بكيفية تطور "الوعي الشعبي اللازم لتمكين الأهالي من الدفاع عن حقوقهم بعد معاناتهم كل تلك العقود من القهر السلطوي". وما هو حال هذا الوعي الذي يتعين العمل من أجل تطويره؟ يرسم عمر زيدي الصورة التالية: "في كل مرة يرغب الناس في تناول إحدى القضايا، نراهم يخاطبون أنفسهم "احترس فتلك سياسة"، والمغاربة يفهمون السياسة بوصفها النشاط الذي يضعك آليا في مواجهة الدولة ومعارضتها. وهكذا نجدهم يعملون وفقا لإحساسهم ووعيهم لما هوممكن، لكنهم غالبا لا يفعلون أي شئ. وهكذا يخاطبون أنفسهم دائما "ليس هذا من شأننا". وتلك هى على وجه التحديد المسألة التي لم ينجح الوعي بعد في تخطيها"(١٠).

ولا مفر لنا من الاعتراف بشرعية هذا التردد في مساحة منه. وها هو عمر زيدي يخبرنا "لم نحصل بعد في المغرب على حق التظاهر"(١١). أما أحمد ادراغني وهو محام امازيغي نشط، فيلاحظ بدوره "هناك بعض النشطين الذين يسمح لهم بالحركة والفعل، ولكن هذا لا ينطبق عليهم جميعا"(١٢).

الحكومة في مواجهة المجتمع المدني

هناك قاعدة ضمنية تنظم عمل هذا المناخ السياسي المغاربي الجديد، مضمونها امتناع العناصر النشطة عن القيام بتظاهرات عفوية وحرة. وقد أظهرت الحكومة بوضوح صارم النتائج الحتمية المترتبة على خرق تلك القاعدة الضمنية، عندما نظم النشطون الأمازيغيون اجتماعا حاشدا غير مصرح به في الأول من مايو ١٩٩٤، في مدينة الرشيدية الريفية الجنوبية ذات الأغلبية البربرية، استهدف الاعتراف الرسمي باللغة الأمازيغية. في مواجهة الخروج عن القاعدة المتفق عليها، قامت السلطة بفض الاجتماع واعتقال قادته. ولكن فيما بعد قام الملك الحسن بالعفو عن كل من شارك في تلك المناسبة، ثم مضى إلى ما هو أبعد من ذلك فاعترف في تصريح ملكي بالأمازيغية بوصفها جزءاً من تاريخ المغرب وثقافته، وإن اقتصر الاعتراف على كونها لهجة وليست لغة مكتملة التطور. وأعقب ذلك تأسيس منظمة أمازيغية شبه حكومية تدعى تافيلاتيت، وإن حرصت الحكومة على إعطائها الصبغة القانونية للمنظمات الأهلية غير الحكومية. وبالتوازي مع تلك الخطوة عين بعض الأمازيغيين النشطين على المستوى المحلي في مواقع داخل السلطة.

وفي سياق ذات التوجه الحكومي السابق أفرج النظام عن المساجين الأمازيغيين، من أجل إعاقة طرح قضية ذات قدرة على إثارة الاهتمام العام، وهكذا تقدم وأعلنها بأسلوب واضح "ليس لدينا مساجين سياسيون على ذمة حركات ثقافية". وبينما نلاحظ إن تلك الواقعة الصراعية التي شهدتها مدينة الرشيدية الجنوبية، قد أظهرت بوضوح إن السلطة لن تتوانى عن معاقبة النشطين الذين يتجاهلون القواعد الضمنية ويرفعون صوتهم أعلى مما هو متفق عليه، أظهرت في الوقت نفسه بذات الدرجة من الوضوح إن الحكومة لن تتوانى عن مكافأة هؤلاء النشطين بمنحهم المناصب المهيبة والمجزية، إذا اثبتوا مرونتهم واستجابوا لها منتهجين خطا معتدلا ومبتعدين بأهدافهم عن المجال السياسي.

والواقع إن نفس الصيغة طبقتها الحكومة على حركات أخرى، كان من ضمنها جمعية نسائية حكومية رسمية وإحدى جماعات حقوق الإنسان. أما الجماعات الإسلامية، فيما عدا الجماعات النشطة داخل الجامعات، فلقد ازداد اقتناع السلطة مع مرور الأيام بقابليتها للاستيعاب والدمج في إطار السياسات الرسمية(١٣). ومن واقع سيطرة بنية ذات طبيعة سلطوية على العلاقات بين القمة والقاعدة داخل تلك الجمعيات، ولا تتغير إلا قليلا مع تغير الجمعيات على مدار ألوان الطيف السياسي، سنجد أن عملية استيعاب ودمج قيادات تلك الجمعيات مسألة شديدة البساطة.

والواقع إن وجود قادة جمعيات أقوياء غير راغبين في مشاركة الأعضاء في سلطتهم، يعني في وجهه الآخر ضآلة عدد الذين يشعرون بكفاءتهم وقدرتهم على التنظيم. وإذا بحثنا عن الفوائد التي تجنيها الحكومة من تأسيس تلك المنظمات الحكومية الموازية أو استيعاب المنظمات غير الحكومية، فمن السهل اكتشافها في تقويض أسس العلة الأولى الدافعة لوجود المنظمات المستقلة وشبه المستقلة. علاوة على ما سبق نلاحظ أن أنصار تلك الجمعيات وجمهورها، عندما يدركون كيف نجحت الحكومة في استيعاب أعضائها في سياق سياساتها، يفقدون ثقتهم فيما يعلن ويحدث وتفقد الحركات بالتالي مصداقيتها. وفي حوارنا مع حسن أوريد نجد ما يؤيد صحة هذا التحليل، إذ تحدث عن قناعته بأن الحكومة "تتصرف بطريقة شديدة الذكاء والبراعة"(١٤).

إلا أن استراتيجية الاستيعاب والتكيف غير محصورة في نطاق سياسات السلطة. فالأحزاب السياسية بدورها تستخدم الكثير من الكلمات المنمقة الجوفاء واستراتيجية الاستيعاب والدمج، في سعيها لتقويض الجهود المخلصة والجادة الساعية للتغيير الاجتماعي. بل إن العديد من تلك الأحزاب بادر بتأسيس منظمات ملحقة به من نمط منظمات القضية الواحدة. وذات مرة سمعت أحد النشطين الشباب يتحدث عن تلك المنظمات الملحقة بالأحزاب، فوصفها بكونها جماعات "الظل الموجهة" معبرا بوصفه هذا عن شكه في نواياها وأهدافها.

وهناك فريق من المراقبين يعتقد إن نجاح جماعات النشطين في التحقيق الفعلي لأهدافها، لا يعني ضرورة أن يتخذ هذا التحقيق مسارا مناهضا لمصالح الحكومة. وفي حوارنا مع عبد الحي مودين نجده يحاول إثبات صحة هذا

الرأي، انطلاقا من قناعته بأن "الدولة أضحت أكثر نزوعا للشرعية". كيف؟ يرسم محاورنا لسياسات الدولة صورة تختلف بدرجة ما عن سياساتها القديمة، فيقول "نحن الآن بصدد وضع جديد. فالدولة لم تعد تغضب وتستفز، عندما تجد أن الأهالي يستخدمون لغة مختلفة عن أو خلافا للغة التي تريدهم أن يتحدثوها، وهكذا لا نراها تعمل على تأكيد ونشر الدينامية بين الجنسين تختلف عن الدينامية التي يعملون على تبنيها ونشرها. والحاصل إن كل هذا أضحى الآن لا يثير ضيقها وفزعها" لماذا؟ يستمر محاورنا في الحديث محللا رؤيته لخلفيات هذا التحول في السياسات الرسمية، فيذكر إن النظام الملكي المغربي أضحى يدرك الآن أن "مستقبله على المدى الزمني البعيد موجود في التنوع والاختلاف"، وهكذا أصبح يراهن على "استمراريته لمدى زمني طويل من خلال تبنيه للتعددية". وكيف يمكن للتنوع والاختلاف أن يخدما في تحقيق هذا الهدف؟ يجيبنا عبد الحي مودين قائلا إن المنطق الكامن خلف تلك الخطة، نجده فيما يلي "كلما كان المجتمع المغربي أكثر تباينا واختلافا، كلما زاد في المقابل احتياجه لقوة موحدة". إنه النبيذ القديم في الأواني الجديدة: "في الماضي كانت هناك صراعات القبائل المختلفة وتطاحنها، صراعات فرضت وقوّت موقع الملكية بوصفها القوة الموحدة. والآن نجد أنفسنا أمام تفاعلات الثقافات المختلفة، وهنا تظل الملكية أيضا هى المؤسسة الوحيدة القادرة على لعب دور القوة الموحدة". لا يوجد في المغرب من هو قادر الآن على فرض ثقافة واحدة متجانسة على الجميع، وهو ما يجعل محدثنا يشعر إنه "بغض النظر عن هوية من يحتل موقع المسئولية هنا، فسوف يجد نفسه ملزما بقبول التنوع والاختلاف في المجتمع المغربي"(١٥).

الجامعيون العاطلون

من ضمن الجماعات التي تجنبت عمليات الاستيعاب والتكيف جماعة تدعى "جمعية خريجي الجامعة العاطلين عن العمل"، وهى جمعية قومية ذات روابط غير محددة تضم في عضويتها ما يقرب من عشرين ألف عضو(١٦). وهدف الجماعة كما هو واضح من اسمها مطالبة الحكومة بتوفير الوظائف للشباب المغربي المتعلم تعليما عاليا. ففي مجتمع لا يزال فيه التعليم العالي التالي للمرحلة الثانوية يمثل ظاهرة جديدة نسبيا، سنجد إن هؤلاء الذين استطاعوا قطع مراحله يشعرون باستحقاقهم لمقابل ما تعويضا لما بذلوه من جهد في التعليم.

ومن ضمن هؤلاء هناك ٢٤٠٠ مغربي، قضوا ثلاثة أعوام في التعليم العالي في أعقاب الانتهاء من المرحلة الثانوية (البكالوريا)، ويعيشون الآن وضعا خاصا شديد القسوة والحرج. فلقد اضطر أغلبهم إما لقبول العمل في وظائف موسمية عارضة ومتواضعة، أو العمل في مهنة التدريس مقابل أجور شديدة التدني. وهم يشعرون عن حق بضرورة تحسين أوضاعهم المعيشية.

وفي سعيهم للتعبير عن مطالبهم يستخدم هؤلاء الخريجون أساليب احتلال المقرات الحكومية وتعطيل العمل فيها من أجل فرض الاستجابة لمطالبهم، أو الإضراب عن الطعام، كأساليب أساسية لفعلهم الجماعي. وقد أدت أنشطتهم إلى وضع الحكومة المغربية في وضع شديد الحرج على المستوى الدولي، الأمر الذي ساعد تلك الجماعات على تحقيق غدة انتصارات. وكان من شأن تلك الإنجازات خلق المزيد من العمل الجماعي، وإقناع المضربين بشرعية أهدافهم وإمكانية تحقيقها عمليا.

ونلاحظ أن الكثير من قواعد تلك الجماعات يرفضون بحزم فكرة كون حركتهم حركة سياسية. وفي هذا السياق تحضرني عبارة دالة، سمعتها من شاب لم يكن عاطلا فقط بل أيضا يحمل درجة الدكتوراه، قال محدثا حامل الدكتوراه "أعطني عملا ووقتها سوف اهتف عاش الملك، وبكل ما يشبه ذلك. وهذا هو كل ما في الأمر، ولن أهتم بشيء آخر". وتسيطر على أعضاء تلك الجماعات قناعة صلبة مضمونها أنهم قد اجتهدوا مقابل وعد بشئ ما لم يحصلوا عليه بعد، وبالتالي أضحى عليهم أن يناضلوا مقابل حقهم المفقود هذا. وفيما يتعلق بالجماعات الأمازيغية سنجد أن مطالبهم اللا سياسية، توفر لهم فضاء يمكنهم من تنظيم أنفسهم.

وثمة خاصية هامة من خصائص تلك الحركة، نجدها في التباين والاختلاف فيما بين أعضائها الذين جاؤوا من تخصصات علمية مختلفة، وبالتالي لا يجمعهم رابط مهني واحد يفرض معه مصالح مهنية جامعة. إلا أنهم رغم ذلك يتشابهون في أنماط الحياة والسياسة، تشابها ناتجا عن تأثير وحدة الخبرة السياسية. فعندما يقرر هؤلاء التحرك الجماعي باحتلال إحدى المقرات الحكومية حتى يستجاب لمطالبهم، يجدون أنفسهم معا داخل بيئة غير رسمية تمكنهم من أن يتعارفوا ويشاركوا معا في حوارات ذات طبيعة نقدية. ومن هنا نفهم السبب الذي يجعل جماعات الخريجين، تشكل أحد المنظمات الأهلية المغربية القليلة ذات البنية غير التراتبية(١٧).

ورغم إن العديد من المضربين عن الطعام تعرضوا لهجمات قوات الأمن التي عاملتهم بعنف شديد، ورغم إن قادتهم قد جُرّوا على الأرض جرا وأخضعت تليفوناتهم للرقابة، سنجد أن تلك الجماعات لم تشهد حتى الآن مواجهة صريحة مع سلطة الدولة حول حقها في الوجود. والواقع إن الكثير من أعضائها يرغب في خوض تلك المواجهة، إيمانا بعدالة مطالبهم من جهة ولغياب أي خيارات أخرى من جهة ثانية.

وهناك عامل ساهم في ظهور حركات الجامعيين العاطلين، هوعامل التصاعد السريع لعملية الخصخصة داخل الدولة، تلك العملية التي ترتب عليها تراجع

واضح في قدرتها على توفير نفس مستوى التوظيف، الذي كانت قادرة على توفيره فيما مضى. والواقع أن الدولة التي تفرض على مواطنيها علاقة ذات طبيعة تسلطية يمكنها في النهاية الهروب من بعض نتائج تسلطتها وتحقيق درجة من الشرعية، إذا استطاعت توفير فرص عمل شبه كاملة لكل مواطنيها. ومن هنا إذا حدث وأخذت قدرة الدولة على توظيف مواطنيها في التراجع، ستصبح الدولة ملزمة إما بالشروع في عملية الدمقرطة السياسية، أو الاستعداد للدخول في مواجهات سياسية. وفي حالتنا يعتقد الكثير من الجامعيين المغاربة العاطلين، أن الدولة لم تفِ بعد بنصيبها من العقد الاجتماعي والسياسي.

خيارات

تتراوح خيارات الدولة المغربية فيما يتعلق بقضايا المجتمع المدني، بين تبني الأشكال المختلفة للقمع السياسي المباشر وهو خيار يمكن أن يؤدي إلى هروب الاستثمارات الخارجية من البلاد، أو السماح بنوع من المقرطة البطيئة والمترددة وهو الخيار الذي تمارسه الآن. ونلاحظ أن الحكومة تحاول لفت الانتباه إلى عملية المقرطة، كوسيلة من الوسائل الأساسية لجذب رأس المال الأجنبي.

إن الدور الذي سوف يلعبه العرش في سياق عملية التغير الجارية لا يمكن التنبؤ به الآن. ولكن إذا نظرنا صوب المجتمع سيكون من السهل أن نلاحظ شيوع رغبة غير معلنة، تأمل مجيء ملك جديد راغب في أن يكون متوجا على القلوب. وفيما يتعلق بالمرحلة الراهنة يبدو لنا أن الفضاء السياسي ومجال الحريات آخذان في النمو والاتساع. إلا أن هذا الفضاء يعتمد على تحركات جماعات نشطين، تعي وتتبع ضمنيا القواعد الحاكمة للعبة السياسية، ومن هنا تظهر إمكانية تراجع وانكماش هذا الفضاء بسهولة وفي أي وقت. ومن السهل أن نستنتج إن المجتمع المدني، الذي يعتمد في حركته على منظمات جماهيرية قابلة للانصياع للسلطة لا يمكن أن يكون مجتمعا مدنيا قويا.ومن هنا يمكننا القول إن الجماعات الأقوى داخل المجتمع المدني، والتي تناضل نضالا شاقا من أجل خلق فضائها السياسي الخاص المستقل، مثل المنظمات الثقافية الأمازيغية وجمعية الجامعيين العاطلين، تمثل القوة القادرة على تحقيق مكاسب سياسية حقيقية.

هوامش

١- Takfarinas, L' Espace Associatif: un Autre Espoir de La-Societe Civile, Tasafut 17 January 1997, P.1.

٢- حوار مع عمر زيدي في مدينة الرباط- أبريل ١٩٩٧و وقد أجرينا معه باللغة الفرنسية كما هو حال حوارنا مع أحمد ادراغني.

٣- حوار مع عمر زيدي

٤- حوار مع عمر زيدي.

٥- حوار مع عبد الحي مودين في مدينة الرباط- مايو ١٩٩٧.

٦- من أجل معلومات حول مدى تقدم أعضاء النخبة السياسية المغربية في السن، انظر المقالة المنشورة في Economist تحت عنوانه New Democracy, old Men""

٧- من أجل وصف للشباب المغربي وأنماط تعبيره السياسي، انظر المرجع التالي:
Mounia Benani- chraebi, :Soumis et Rebelles, Les Jeunes au Maroc, (Paris: CNRS Editions, 1994)

٨- حوار مع حسن أوريد في مدينة الرباط- ابريل ١٩٩٧.

٩- حوار مع حسن أوريد.

١٠- حوار مع عمر زيدي.

١١- حوار مع عمر زيدي.

١٢- حوار مع أحمد ادراغني في مدينة الرباط- أبريل ١٩٩٧.

١٣- حول استراتيجية الحكومة المغربية الرامية إلى تصوير نفسها في صورة الدولة الأصولية من أجل تقويض قوة المجمعيات الإسلامية، انظر:
Francais Bourg and William Dowell, The Islamic Movement in North Africa, Austin, University of Texas, 1993.

* وحول العلاقة المتغيرة فيما بين الإسلاميين والحكومة انظر:
Melika es- Saedi, Que Se Passe- t- il L' Universite ", Jeune Afrique, Feb 5- 11, 1997.

١٤- حوار مع حسن اوريد

١٥- حوار مع حسن اوريد

١٦- يمثل هذا الرقم جزءاً من أكثر من مائة ألف من المغاربة، تخرجوا من الجامعات منذ مطلع الثمانينات ولا يعملون الآن عملا مجزيا.

١٧- حوار مع Shayna Cohen الباحث الأمريكي في شئون المغرب، أجريناه في مايو ١٩٩٧ بمدينة الرباط.

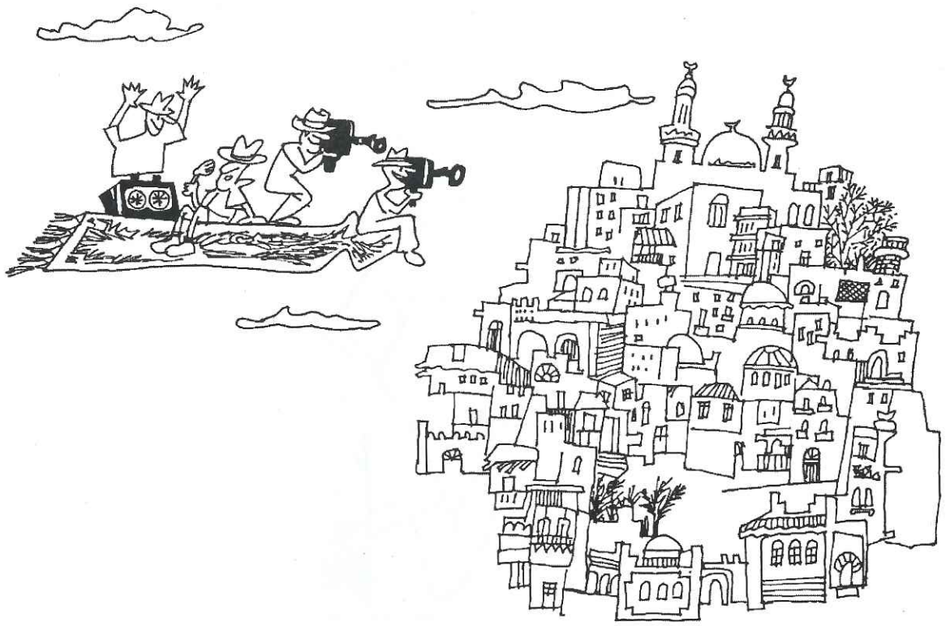

محاولة في النقد من واقع خبرة مراقب دولي للانتخابات المغربية

هنري مانسون*

من الممكن أن تكون المراقبة الدولية للانتخابات أداة شديدة النفع، لكنها كثيرا ما تتحول أيضا إلى محض ادعاء مثير للسخرية ومناف للعقل. والواقع أن المنظمات المشاركة في عمليات المراقبة الدولية للانتخابات، يتعين عليها أن تكون على ثقة من أن التقارير التي يعدها مراقبوها، ليست معدة من منظور يتفق مع سياسات الجهات التي تضطلع بتمويلها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب على تلك المنظمات، أن تحرص في ممارستها لدورها الرقابي على الانتخابات على التعاون الوثيق مع الجماعات المحلية، على الأخص الجماعات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

ومن الخطأ أن نتوقع وصول المراقبة الدولية للانتخابات إلى حد الكمال، لكننا بالتأكيد نستطيع العمل من أجل جعلها أكثر كفاءة وجدوى، قياسا على ما هى عليه الآن ومن المؤكد أن هذا ما يتعين علينا فعله والسعي إليه.

منذ أوائل الثمانينات بدأت منطقة الشرق الأوسط تعرف المشهد التالي: فرق من المراقبين الدوليين للانتخابات تتدفق بلا انقطاع على المنطقة، من أجل مراقبة الانتخابات في بلدان تشهد تحولات ديمقراطية ظاهرية. وأغلب هؤلاء لا يصل عادة إلى مكان عمله إلا قبل بدء الانتخابات بوقت قصير، ثم يغادر البلاد بعد انتهائها بفترة

* هنري مانسون (الأصغر) يعمل أستاذا للأنثروبولوجيا في جامعة Maine.
وهو مؤلف: Religion and Power in Morocco.

قصيرة. كما أنهم لا يزورون عادة سوى مجموعة قليلة من مراكز التصويت والمناطق الانتخابية، وتحظى العاصمة والمدن التي يسهل الوصول إليها، بقدر من انتباه وعناية المراقبين أكثر مما تحظى به المناطق الريفية وأغلب هؤلاء المراقبين الأجانب لا يعرفون سوى القليل عن السياق السياسي الذي تجري فيه الانتخابات موضع المراقبة وغالبا نجدهم يركزون اهتمامهم على متابعة الآليات الفنية للعملية الانتخابية، متجاهلين قضايا الانتخابات الأساسية مثل الدور الذي يمكن للتصويت أن يلعبه في إطار التوزيع الواقعي للسلطة. الواقع إن إضفاء أوصاف من نوع "حرة ونزيهة"، على انتخابات لا يشوبها شئ من النقص الفني، لكنها تنتهي بانتخاب برلمان مجرد فعليا من السلطة، هو أمر من شأنه أن يقود إلى نتائج خاطئة.

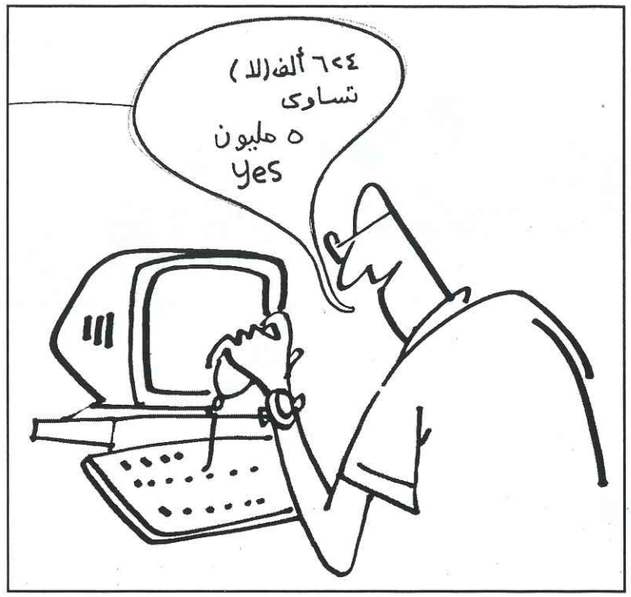

وأغلبهم لا يعرف أيضا لغة المناطق التي تجري فيها الانتخابات، ولهذا نراهم يعتمدون على مترجمين وافدين من طرف السلطات المحلية، أو على حوارات يجرونها مع بعض الأهالي الذين يتحدثون لغتهم. وتظهر خطورة عقبة اللغة عندما يجد المراقب نفسه عاجزا عن قراءة تذاكر الاقتراع ومحاضر التصويت.

وإذا أخذنا في اعتبارنا جهل أغلب المراقبين بلغة البلاد التي جاؤوا إليها، وعدم معرفتهم بحقائق وضعها السياسي، يصبح من حقنا أن نتساءل عما تسعى إليه بعثات مراقبة الانتخابات. وبعبارة أخرى ما هو الغرض الحقيقي لبعثات المراقبة الدولية؟ وهل تسعى تلك البعثات لتقديم تقييم أمين لما يجري في الانتخابات؟ أم أنها تقدم صورة للانتخابات تتسق مع البرنامج السياسي للحكومة و- أو المنظمة المضطلعة بدفع تكاليف البعثة؟.

والواقع أني لا أضمر داخلي أية رغبة تدفعني للإيحاء بكون المراقبة الدولية على الانتخابات أمرا لا جدوى منه. إلا أنه بالنظر إلى ما يحدث على أرض الواقع، تظهر المراقبة غالبا في صورة أقرب إلى المسرح السياسي منها إلى محاولة جادة لتقييم الانتخابات. وفي محاولة لجعل المراقبة الدولية على الانتخابات أكثر تأثيرا ونفعا، سأقترح هنا تبني مجموعة من القواعد الإرشادية من شأنها المساعدة على تجنب مشاكل المراقبة، تلك المشاكل التي خبرتها بنفسي كمراقب دولي لانتخابات ٢ يونيو ١٩٩٣ المغربية. وكنت قد ذهبت إلى المغرب في مهمة لمراقبة الانتخابات ضمن وفد قامت بتكوينه "المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية"

International Foundation for Electoral Systems

وهى مؤسسة خاصة تأسست عام ١٩٨٧ وتمولها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية. USAID

مراقبة انتخابات ١٩٩٣ المغربية

وصل فريقنا إلى الرباط في التاسع من يونيو ١٩٩٣، وكنت و احدا من أربعة مراقبين دوليين جاؤوا من طرف "المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية" واستمرت إقامتنا في البلاد حتى الثامن والعشرين أو التاسع والعشرين من يونيو، أي بعد ثلاثة أو أربعة أيام من يوم الانتخابات. وابتداء من التاسع عشر من يونيو انضم إلينا عشرة مراقبين Observers، وغادروا البلاد في نفس التوقيت الذي رحلنا فيه عنها، وأردنا التوقف لإبداء الملاحظة التالية رغم إن كلمتي راصد Monitor ومراقب Observer تستخدمان أحيانا كمترادفين، فإن الأولى أي الراصد- تعني في الأساس الشخص الذي يقضي فترة من

الوقت في دراسة وتحليل الانتخابات، أكثر من الفترة التي يقضيها الثاني: المراقب.

وكان أغلب أعضاء فريقنا الدولي لا يمكنه قراءة اللغة العربية، علما أن بطاقات الانتخاب ومحاضر التصويت في المغرب مكتوبة جميعها باللغة العربية. وكان من شأن هذا التناقض أن يظهر مشكلة خطيرة، إذا حدث وأصر أعضاء الفريق على فعل الذي كان يجب عليهم حقا أن يفعلوه: أي مراقبة عملية إحصاء الأصوات، ثم مقارنة محاضر التصويت في المواقع الانتخابية بالنتائج المعلن عنها رسميا من جانب وزارة الداخلية.

وفي التقرير النهائي للفريق نقرأ الفقرة التالية: "قام الفريق بمراقبة التصويت فيما يزيد عن ٢٢٠ مركزا انتخابياً من إجمالي ٥٠٠٠٠ مركز. وتمثل المراكز التي ذهبنا إليها ١٢٤٠٠٠ ناخب أي ١,١٪ من الناخبين المغاربة المسجلين في دفاتر الانتخابات"(٢). وحتى تلك الأرقام تبالغ في تقدير ما تمكن الفريق فعليا من متابعته ومراقبته، وهو ما يعكس واقعاً وهو أن أعضاء الفريق كانوا في أغلب الحالات يقضون القليل جدا من الوقت في كل موقع انتخابي.

محاضر التصويت المحلية والنتائج الرسمية للانتخابات

واجهت بعثات المراقبين الدولية، مثل الفريق الذي كنت عضوا فيه مشاكل حتمية في معرض قيامها بمراقبة العمليات الانتخابية. وبعض تلك المشاكل على الأقل، يمكن التخفيف من حدتها، وإن كان لا يمكن التغلب عليها تماما. يمتلك كل حزب سياسي مغربي الحق في إرسال مندوبين تابعين له، إلى المراكز الانتخابية المتواجدة في المناطق التي يخوض فيها مرشحوه الانتخابات ومن حق هؤلاء متابعة عملية إحصاء الأصوات في مراكز التصويت الموفدين إليها. كما أن القانون يخول لهم الحق في الحصول على نسخة من محاضر التصويت الرسمية، المعروفة في المغرب رسميا باسم "تقرير عن العمليات الانتخابية". وتشير تقارير البعثة التي شاركت في أعمالها، إلى تلك الوثائق مستخدمة عبارة "المحاضر الرسمية للموقع الانتخابي".

وكما سبق القول من المفترض قانونا، أن يحصل مندوب المرشح أو الحزب المتواجد في المركز الانتخابي لمنطقة الترشيح على نسخة من محاضر الانتخابات. وإذا افترضنا مبدئيا وجود مندوبي الأحزاب داخل كل مركز انتخابي في البلاد، سنجد أن المراقبين الدوليين الذين ليس في مقدورهم تغطية كل المناطق الانتخابية رقابيا، يمكنهم تعويض هذا الغياب باللجوء إلى مقارنة محاضر التصويت الرسمية الممنوحة من السلطات لمندوبي الأحزاب المتنافسة، بالنتائج الرسمية المعلن عنها، ومن شأن هذا الإجراء أن يوفر لنا طريقة فعالة وسيطة للانتفاع من عمل جماعات المندوبين المحليين المراقبين للانتخابات، ويمنحنا على الأقل وسيلة للتغلب على قدر من العقبات اللغوية والإدارية التي تعوق استمرار عمل وفود المراقبين الدوليين. ورغم ذلك لم يحدث خلال فترة عمل فريقنا الرقابي، أن أقترح أحد من زملائي أعضاء الوفد ضرورة القيام بمثل هذا الإجراء. وفي الواقع كنت أنا العضو الوحيد من أعضاء بعثة "المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية"، الذي سعى للحصول على نسخ من محاضر التصويت الرسمية.

ونجد أن أحد الأسباب التي تدفع المراقب الدولي إلى تجنب الاعتماد على المراقبين المحليين، هى رغبته في تجنب الوقوع في الانحياز. وفي استطاعة وفود المراقبة الدولية تجنب تهمة الانحياز، من خلال الحرص على تدقيق كل المحاضر الانتخابية، المتوفرة لدى مندوبي كل الأحزاب السياسية. ولقد لاحظنا إنه في حالة المغرب لم تكن كل الأحزاب قادرة على إرسال مندوبيها إلى كل المواقع.

وفي المراكز الانتخابية التي زرتها بنفسي خلال فترة مراقبتنا لانتخابات ١٩٩٣، وجدت دائما مراقبين أكفاء يمثلون حزبي المعارضة المغربية الأساسيين، أي حزب الاستقلال ذو التوجه الإسلامي الإصلاحي وحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية ذو التوجه الاشتراكي الديمقراطي، اللذان خاضا الانتخابات بقائمة مرشحين

مشتركة. أما هؤلاء المراقبون المحليون الممثلون للأحزاب التي خلقتها الحكومة، فغالبا ما نراهم يعانون من المشاكل حتى في تذكرهم لأسماء المرشحين والأحزاب التي يدعون تمثيلها.

وفي دائر الحي الحسيني الانتخابية في الدار البيضاء، تمكن مراقبو الانتخابات المحليون الممثلون لمحمد كرم مرشح تحالف حزبي الاستقلال والاتحاد، من الحصول على المحاضر الانتخابية لـ ١٨ مركزا انتخابيا فقط، من ضمن ١٩٠ مركزا احتوتهم الدائرة رسميا وكان من حقهم قانونا الحصول على محاضرهم الانتخابية جميعا. بل إن بعض تلك المحاضر الثمانية عشر لم يتمكن المندوبون من الحصول عليها فعليا، إلا بعد أن قمت بالسؤال رسميا عن أسباب عدم حصولهم عليها. ولقد قمت شخصيا ومعي أحد الدبلوماسيين الأمريكيين بفحص المحاضر الانتخابية، وأظهر لنا الفحص كيف إن كل إحصائيات التصويت في تلك المحاضر، تثبت فوز محمد كرم بهامش واسع من الأصوات. ومع ذلك جاءت النتائج الرسمية للانتخابات، لتعلن هزيمة كرم وفوز المرشح الذي تؤيده الحكومة(٣).

ويمكن للقارئ أن يتساءل عن علة القول بوجود فائدة، من وراء المقارنة بين ما تحتويه محاضر التصويت وما تأتي به النتائج الرسمية للانتخابات، إذا كانت الحكومة تقوم بمنتهى البساطة برفض منح المراقبين المحليين صوراً من تلك المحاضر. ويمكن لنا البدء في الرد على هذا التساؤل، بلفت النظر إلى أن مجرد امتناع الحكومة عن تسليم تلك المحاضر الرسمية إلي مندوبي المرشحين، يعد في حد ذاته إنذارا مفيدا باحتمال قيامهم بتزييف الانتخابات. وكان هذا هو ما حدث بشكل واضح في المغرب خلال انتخابات ١٩٩٣ و١٩٩٧(٤).

وإذا حدث وأدركت الحكومة وجود مراقبين أجانب حريصين على إجراء مقارنة، بين النتائج الرسمية والمحاضر الانتخابية لمراقبي الانتخابات الموفدين من جانب جماعات حقوق الإنسان المحلية والأحزاب السياسية فمن المحتمل أن يؤثر مثل هذا الوعي على أسلوب إدارتها للانتخابات وإذا حدث وأضحت تلك الممارسة تشكل القاعدة المتبعة في الانتخابات، فإننا على الأقل سنكون قد حققنا تقدما هاما على مستوى الرصد الواقعي لما يحدث، بالمقارنة مع ما تقدمه الكثير من التقارير الانطباعية. وغير الميدانية التي غالبا ما يدبجها المراقبون الأجانب عن الانتخابات.

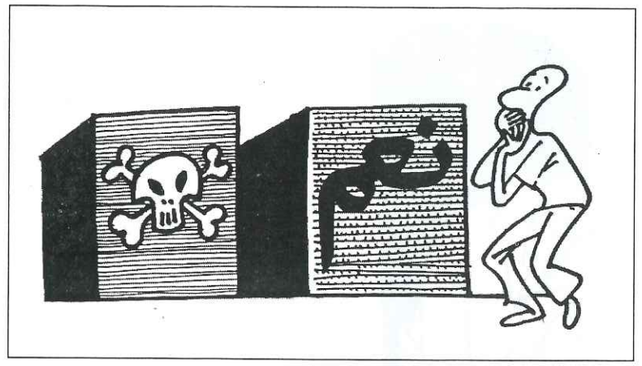

ومن منظور أكثر عمومية يمكننا القول إن البعثات الدولية المرسلة لمراقبة الانتخابات، يجب عليها أن تكشف من استخدامها لخبرة جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية. ولقد لاحظنا إن بعض التقارير الانتخابية الصادرة عن المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية والجماعات الشبيهة بها، تميل إلى التقليل من أهمية التقارير الموثقة جيدا التي تعدها جماعات حقوق الإنسان أو تجاهلها، والتي تزودنا بتفاصيل قيمة وكاشفة بشأن المناخ السياسي الذي تدور في ظله الانتخابات. ومن شأن هذا أن يعيدنا مرة أخرى إلى المسألة الحاسمة في موضوعنا، مسألة السياق السياسي الذي يعمل في إطاره المراقبون الدوليون.

تقسيم أمين أم تبرئة صورية؟

في سبتمبر ١٩٩٣ تسلمت الصيغة الأولية لتقرير المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، حول انتخابات المغرب البرلمانية التي أجريت في ٢٥ يونيو من نفس العام. وفي الصيغة الأولية للتقرير، نقرأ الحكم التالي: "إن النظر إلى انتخابات ٢٥ يونيو المغربية الأخيرة عبر سياقها المحلي-الاقليمي، يفرض علينا أن نقارن بينها وبين الانتخابات المغربية السابقة عليها من جهة، ثم بينها وبين انتخابات البلدان الأخرى في المنطقة مثل الانتخابات الجزائرية الأخيرة من جهة ثانية وعندما ننظر إليها عبر هذا المنظور يمكننا اعتبارها مؤشرا على التقدم المطرد للبلاد نحو الديمقراطية.

ويشير الرأي السابق إلى أن المؤسسة المذكورة كانت مصممة على

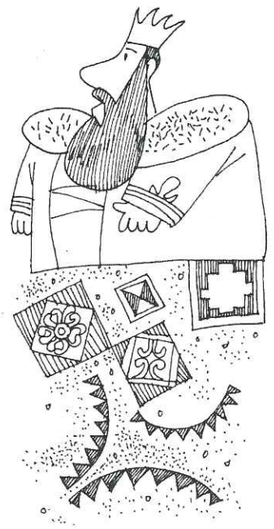

تقديم صورة إيجابية للانتخابات، حتى لو كان هذا يعني تجاهل أو التقليل من شأن الكثير من الوقائع الدالة على التزييف، والتي كنت قد جمعتها وقدمتها. والواقع هو إن المقارنة التي نجدها في العبارة السابقة، بين الانتخابات المغربية وانتخابات ١٩٩١ البرلمانية الجزائرية، يمكن وصفها بكونها مقارنة غير واقعية. ذلك أن الانتخابات الجزائرية، كانت ذات طبيعة صراعية حقيقية وتدور حول توزيع السلطة الفعلية. وتقف الانتخابات المغربية على طرف نقيض من طبيعة الانتخابات الجزائرية. فالملك الحسن كان هو الذي حدد نتائجها مقدما وقبل الإدلاء بأي صوت بفترة طويلة. والانتخابات كانت تدور حول انتخاب برلمان لا يمتلك سلطة فعلية.

وفي مكان آخر من صفحات الصيغة الأولية للتقرير نقرأ ما يلي: "تفيد الاتصالات التي أجراها الفريق الذي أرسلته المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بصفة عامة، إلى أن الانتخابات المغربية لا يزال ينقصها الكثير مما ينبغي عمله، لكنها رغم ذلك تشهد تحسنا مستمرا، ومن المرجح أن تستمر في تطورها الإيجابي، هذا والإجماع العام الذي وجدناه داخل فريق المؤسسة، يفيد أن الانتخابات لا تمثل الآليات المؤدية إلى تغيرات أساسية في المغرب، من واقع أن القصر الملكي يسيطر على السلطة النهائية. وبغض النظر عن ذلك نرى الشعب يكتسب تدريجيا المزيد من التأثير في شئون بلاده".

وبينما نلاحظ أن الحكم السابق يعترف على الأقل بأن الملك الحسن الثاني يحتفظ بين يديه بالسلطة الفعلية، نراه يوحي لنا بوجود "إجماع" بين أعضاء الوفد المرسل إلى المغرب، موضوعه كون البلاد تتقدم تقدما حقيقيا صوب الديمقراطية في عام ١٩٩٣. والواقع إن الإجماع المشار إليه لم يكن موجودا. هناك عضوان بالوفد قد اتخذا بالفعل الموقف المشار إليه، وهما جون اينتليس J. Entelis الأستاذ بجامعة فوردهام fordham وشخص ثان لن أذكر اسمه الحقيقي وسأدعوه مستر اكس Mr. X ولكن بقية أفراد الفريق لم يصلوا إلى نفس الآراء.

وربما كان العضو الأكثر معرفة والأفضل تأهيلا ضمن أعضاء فريق المؤسسة، هو السيدة رقية حميدان المحامية اليمنية التي شاركت في إدارة انتخابات ١٩٩٣ اليمنية ففي إحدى لقاءات الفريق بمدينة الرباط سمعنا السيدة رقية تقرر بصراحة تامة إن الانتخابات المغربية محض ادعاء لا يقبله العقل، وأضافت إننا في الواقع لا نفعل سوى إضاعة وقتنا في مراقبة ما يحدث. وعندما نراجع صفحات تقرير المؤسسة لن نجد لهذا التصريح ذكرا، ولن نجد أيضا تصريحات مشابهة صدرت عن مراقبين آخرين.

ولقد سببت لي تلك الرؤية الإيجابية نسبيا التي حاولت الصيغة الأولية للتقرير إضفائها على انتخابات ١٩٩٣، حالة من الانزعاج والقلق. وفي غمرة شعوري هذا بادرت بالاتصال ببعض أصدقائي المغاربة، وشجعتهم على نشر تقريري الشخصي عن الانتخابات. وفي أعقاب ذلك مباشرة نشر تقريري في صيغة احتوت على اختصار طفيف، في عدد الخامس من سبتمبر من صحيفة الاتحاد الاشتراكي المغربية وأدى النشر إلى إثارة سخط الرباط.

في أعقاب ظهور تقريري في المغرب، اتصل بي تليفونيا عضو فريق المراقبين الذي دعوته من قبل مستر اكس فور علمه بواقعة النشر، ليوبخني بقسوة واصفا ما فعلته بكونه سلوكاً غير أخلاقي. ولعله من المفيد أن نعرف السبب الحقيقي لغضب السيد اكس. يمتلك السيد المذكور شركة استشارات تعمل في واشنطن، وكان قد أقر لي واعترف أنه شارك في وفد المؤسسة الدولية المرسل إلى المغرب لسبب أساسي، هو دعم وتقوية علاقته الودية الراهنة مع السفير المغربي في واشنطن وتشجيع الحكومة المغربية على الاستثمار في برنامج كان مشاركا فيه في ولاية يوتا Utah ووقتها لم يكن يبدو على السيد المذكور إنه يرى وجود أي شئ غير أخلاقي في الدوافع التي تحركه. كان مستر اكس يصف الحكومة المغربية دائما بصفة الفاشية، ولكن هذا الوصف كان يرد فقط في حواراته الشخصية معي، أما في اللقاءات العامة فقد كان يشعر إنه ملزم بالحديث عن هذا التقدم العظيم الذي تحققه المغرب صوب الديمقراطية.

خلاصة

يمكن أن تصبح المراقبة الدولية للانتخابات أداة شديدة النفع، لكنها كثيرا ما تتحول أيضا إلى محض ادعاء مثير للسخرية ومناف للعقل. والواقع أن المنظمات المشاركة في عمليات المراقبة الدولية للانتخابات، يتعين عليها أن تكون على ثقة من أن التقارير التي يعدها مراقبوها، ليست معدة من منظور يتفق مع سياسات الجهات التي تضطلع بتمويلها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب على تلك المنظمات، أن تحرص في ممارستها لدورها الرقابي على الانتخابات على التعاون الوثيق مع الجماعات المحلية، على الأخص الجماعات العاملة في مجال حقوق الإنسان والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان. ويمثل هذا التعاون شرطا أساسيا من أجل النجاح في تعويض جوانب النقص في عمل فرق المراقبين، ومن قصر الفترة التي يقضونها عادة في البلد الذي

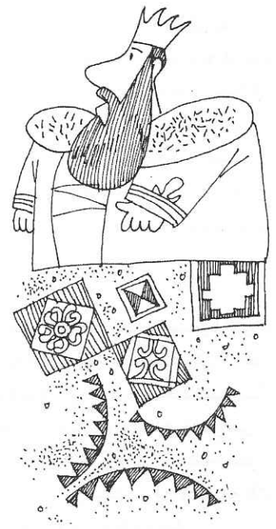

تجري فيه الانتخابات، إلى عجزهم عن التحدث بلغة البلاد أو قراءتها. والواقع أن ما يقال عن مسألة التحيز، سواء فيما يتعلق بالمراقبين المحليين أو المراقبين الدوليين، هو أمر لا يمكن لأحد إنكار وجوده. ولكن في مقدورنا أن نحد من هذا التحيز، من خلال العمل مع مجموعات ذات توجهات أيديولوجية مختلفة، والإصرار على وجود الوقائع والأدلة الضرورية من أجل تدعيم الاتهامات بالتزييف، علاوة على الإصرار على وجود ذات الأدلة من أجل تأييد المواقف المتباهية بـ "حرية ونزاهة" الانتخابات.

وهناك ضرورة ثانية مرتبطة ومكملة لضرورة التعاون مع الجماعات المحلية، هي ضرورة إنتاج أسلوب ميداني في تقييم العمليات الانتخابية المعلنة رسميا، وهى الحصول على نسخ من محاضر التصويت الرسمية لمراكز الانتخابات المحلية، لمقارنة ما جاء فيها بما أعلن رسميا. ومن شأن تلك المحاضر التي يوقع عليها المشرفون الرسميون المسئولون عن المركز الانتخابي، أن تمنحنا أدلة قوية نحن في أشد الحاجة إليها. فالتقارير التي تعدها جماعات المراقبين الدوليين، تحفل غالبا بتأكيدات تتحدث عن عدالة الانتخابات أو تزييفها، لكنها تأكيدات غير مدعمة بالأدلة الميدانية. ومن شأن الاعتماد على تلك الأدوات تمكين فرق المراقبين من تجاوز هذا النقص.

ولن يقدر لعملية المراقبة الدولية للانتخابات أن تصل إلى حد الكمال، لكنها كما سبق لنا القول- يمكن أن تكون أكثر فعالية وتأثيرا مما هي عليه الآن. وهذا ما يجب علينا العمل من أجله.

هوامش

١- Thomas C. Bayer, "Morocco, Direct Legislative Elections, June 25, 1993: Report of the IFES Monitoring Observation Delegations", (Washington, DC: International", Foundation for Electoral System, 1993).

٢- Bayer, "Morocco", P.2.

٣- انظر: هنري مانسون، "انتخابات ٢٥ يونيو جاءت أقل سفورا في التزوير من الانتخابات السابقة، لكنها مع ذلك لم تكن نزيهة"، في "الاتحاد الاشتراكي"، ٥ سبتمبر ١٩٩٣ .

Idem, "H. Munson, Observateur, persiste et signe" Liberation, Jan. 18, 1994, idem, "Les elections de 1993 et la democratization au Maroc", chairs pedagogues de L' ICU, No. 27.(march 1998); idem, "The Elections of 1993 and Representations of Democratization in Morocco", in: power in Morocco, ed. Rahma Baurqia and Susan G. Miller (Cambridge: Harvard University Press, Center for Middle Eastern Studies, forthcoming)

وتجدر الإشارة إلى إن صحيفة Liberation المشار إليها أعلاه، ليست هي الصحيفة الفرنسية التي تحمل هذا الاسم، بل صحيفة أخرى مغربية تحمل الاسم ذاته.

٤- فيما يتعلق بتزييف الانتخابات البلدية في ١٣ يونيو ١٩٩٧، والانتخابات البرلمانية في ١٤ نوفمبر من نفس العام، يمكننا العثور على توثيق جيد لهما في الصحافة المغربية المعارضة، وأيضا في الصحيفة المغربية المستقلة Le Maroc- hebdo

التي نجدها على شبكة الانترنت في الموقع التالي: www maroc-hebdo.press.ma وانظر ايضا:

Fatiha Land Naryes Rehaya, Maroc: Chronique d' une democratie en devenir (Casablanca: Editions Eddif, 1998); Ruqayyah Musaddq, La Reforme constitutionelle et les illusions consensuelles (Casablanca: Nazah El Jadida, 1998).

أبو زيد المقري ادريس، "حالات استثنائية في الانتخابات البرلمانية: حكايات ماجدة في مدينة وجدة"، الدار البيضاء: صحيفة الراية، ١٩٩٧.

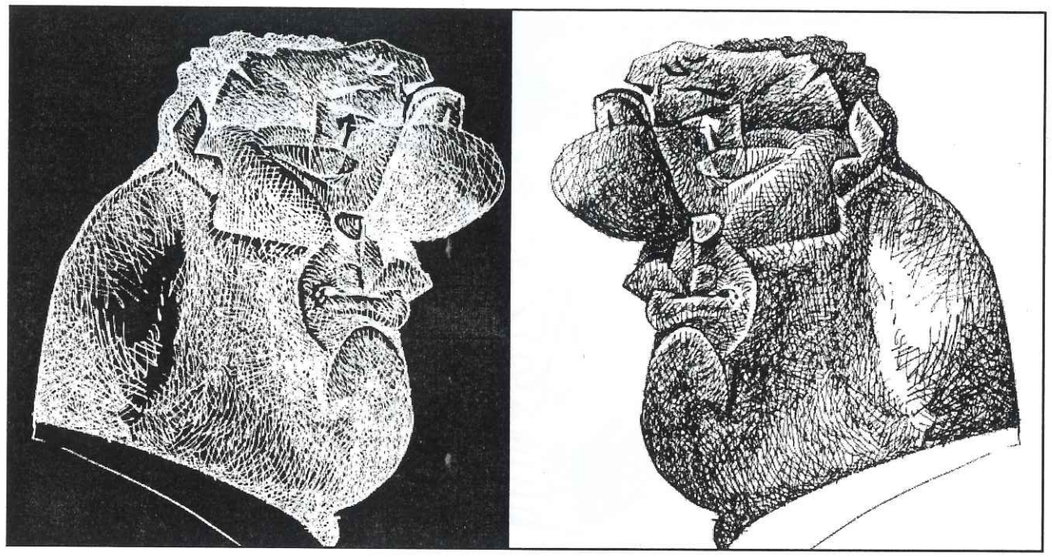

اعتلال الديمقراطية التركية

أسلي آيدينتاسباس

في أول لقاءاته التليفزيونية في أواخر ١٩٩٦، بعد أشهر فقط من توليه مهام منصبه، لم يبد العم "نجم الدين أربكان" أية دهشة وهو يسأل عن ذوقه في الملابس. قال المعلق التلفزيوني محمد علي بيراند: "السيد رئيس الوزراء، نحن نسمع أنك تفضل رابطات العنق التي يصممها المصمم الإيطالي فرساتشي ماهو الذي تحبه بالضبط في فرساتشي؟ أجاب أول رئيس وزراء إسلامي، بنصف ابتسامته الباهتة، بإن "هذا المصمم الغربي فرساتشي، يبدو أنه يقتبس تصميماته من الجماليات الإسلامية، ومن الأساليب والأنماط الشرقية".

مع رابطات فرساتشي للعنق، وببصيرة سياسية فذة، وظهور "نجم الدين أربكان" وحزب الرفاه، أعلن عن بدء عصر جديد من الصراع السياسي في تركيا، حكم حزب الرفاه تركيا لمدة ١٢ شهرا (من يونيو ١٩٩٧حتى يونيو ١٩٩٧) قبل أن يهزمه تحالف العلمانيين الذي قاده العسكريون الأتراك.

حينما أدى الصراع الذي امتد لعدة أشهر بين الجبهة العلمانية وبين حزب الرفاه إلى سقوط الحكومة، وصفته وسائل الإعلام عموما بـ "انقلاب ما بعد الحداثة" الأول في تركيا، حيث أُجبر الإسلاميين على الخروج من السلطة دون دفع القوات للشوارع. ومن ثم، استمر "جهاد" علماني، بحظر المحكمة الدستورية لنشاط حزب الرفاه، ومنع أربكان البالغ من العمر ٧١ عاما من العمل السياسي، بينما أقصت المحاكم العليا الأخرى الشخصيات الإسلامية الرئيسية، مثل محافظ اسطنبول ذي الشخصية الكاريزمية "رجب طيب اردوغان".

على النقيض من وجهة النظر السائدة في الأوساط الأكاديمية والفكرية التركية، أرى أن حزب الرفاه، هو نتاج للنظام البرلماني التركي، لا يشكل تهديدا للدولة التركية ولا يستهدف تغيير القواعد الأساسية للنظام كي يؤسس جمهورية إسلامية. فلا شك، أن حكم حزب الرفاه لمدة ١٢ شهراً يعطي مثالا لعملية المساومة السياسية بين الإسلاميين الأتراك والمؤسسة الكمالية، فالحزب الإسلامي تكيّف مع النظام السياسي العلماني الصارم، وبذلك غيَّر من صورته الذاتية ومن سياساته الخارجية والاقتصادية. كما أن الوجود في الحكم "تجربة معرفية" أجبرت حزب كالرفاه على هجر خطابه الحاد واستيضاح

❖ **أسلي آيدينتاسباس**، صحفي تركي، عمل مراسلا أجنبيا أثناء اكماله لدراساته بجامعة نيويورك. ترجمة **خالد الفيشاوي** عن ميدل إيست ريبورت. شتاء ١٩٩٨.

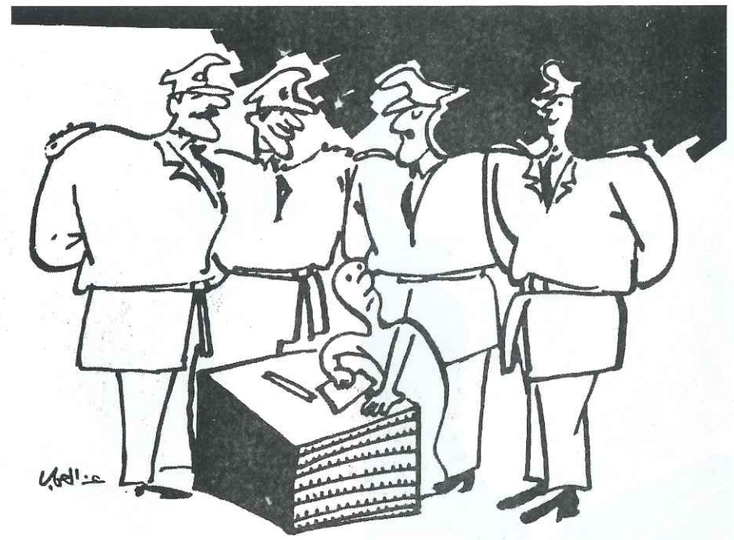

وتقنية سياساته في القضايا الرئيسية. من سوء الطالع، ومن غير الملائم أن يقابل منحنى التعلم "لحزب الرفاه بتجاهل العلمانيين الأتراك، ويؤكد مكسين هيبر إن العلمانيين الأتراك قد نظروا للعلاقة كلعبة غير ذات نتيجة صفرية بين العلمانية والإسلام ورفضوا فكرة التوفيق بين الاثنين"(١).

اليوم، بالرغم من تشكيل حزب جديد من أعضاء حزب الرفاه السابق أنفسهم، فإن النظام السياسي التركي يمضي في عملية تسعى للتعامل مع الإسلاميين الأتراك، المعتدلين منهم والمتشددين، باعتبارهم شيئاً واحدا. فتناقش الانتخابات والإصلاحات الانتخابية في إطار تقليص شأن الأصوات الإسلامية. رغم إنها لا زالت الأعلى في جداول الناخبين- إلى أدنى حد، وتعظيم فرص العلمانيين في البقاء في السلطة إلى أقصى مدى. وعلى الرغم من إن الدولة التركية شجعت الأيديولوجية الإسلامية كقوة مقابلة للمد اليساري في الثمانينات، فإنها الآن تجاهد من أجل استئصال القوة الإسلامية الكامنة في البلاد. ذلك هو مشروع الكماليين الكبير في أواخر القرن.

منذ إعلان مجلس الأمن القومي (الهيئة التركية العسكرية العليا التي تقود البلاد) في ١٩٩٧، إن الأصولية الإسلامية هى "التهديد الداخلي" ذو الأولوية الأولى في البلاد- تراجعت الأولوية التي كانت تحتلها المواجهة مع "الانفصاليين الأكراد" لتحتل المركز الثاني في الأولويات- وبدأ صراع القوة الجديد في أنقرة. واليوم تتسم الحياة السياسية التركية بالنضال من أجل السيطرة على قلوب وعقول خمس السكان الذين يضعون ثقتهم في حزب الرفاه، وذلك من خلال حرب إعلامية ضروس، وعشرات من الدعاوى القضائية والمناورات البرلمانية المتواصلة.

على مدى عام من حكم حزب الرفاه تغيرت الطبيعة السياسية لتركيا إلى الأبد. أظهرت الانتخابات العامة في ديسمبر ١٩٩٥ الطبيعة المجزأة للبنية السياسية التركية: فلم يتجاوز حزب سياسي واحد خمس أصوات الناخبين في ظل نظام التمثيل النسبي المعدل . إذ أدت الانقلابات العسكرية المتواترة في العقود السابقة إلى أضرار جسيمة في السياسة التركية، إذ مزقت كلاً من اليمين واليسار داخليا بإثارة منافسات داخلية مريرة. وصوت كثير من سكان المدن الذين يعيشون حياة غربية وشعروا بالتهديد من فوز الإسلاميين في الانتخابات المحلية عام ١٩٩٤ لصالح أقرب الأحزاب العلمانية والتي لم تكن المفضلة لديهم عادة كي يتجنبوا فوز حزب الرفاه، نتيجة لذلك حصل الجناحان اليمينيان الرئيسيان المنافسان، حزب "تانسو شيللر" المحافظ المسمى "الطريق القويم" وحزب تركيا الأم الذي يقوده "مسعود يلماظ"، حصل كل منهما على ٢٠٪ من الأصوات. أما حزب الرفاه فقد فاز بعدد غير مسبوق من الأصوات لصالح الإسلاميين، بلغ ٢١,٣٨٪ من أصوات الناخبين بفضل حملاته السياسية العنيدة ونمو شعبيته بين فقراء المدن، وخطابه الشعبوي المتزايد وأدائه المثير، وأيضاً بفضل أداءه في الحكومات المحلية. وبعد فشل عدة محاولات ائتلافية شكل كل من "تانسو شيللر" رئيسة الوزراء السابقة التي تعلمت الاقتصاد في الولايات المتحدة وبين المهندس الذي تدرب في ألمانيا "نجم الدين أربكان" حكومة ائتلافية.

جلب البروتوكول المعقد للائتلاف ارتياحا عميقا حين طلبت "شيللر" من شريكها القسم على القرآن الكريم(٢). إن تولي حزب الرفاه السلطة في يونيو ١٩٩٦ سبب صدمات حادة للنظام السياسي التركي، الذي اتسم لسنو ات طوال بقوة المؤسسة الكمالية والعلمانية، وخلال أشهر، وقعت البلاد في عملية استقطاب بين العلمانيين والإسلاميين. أعلنت معاقل العلمانيين، خاصة الاتجاه السائد لوسائل الإعلام والقوات المسلحة، أعلنت الحرب ضد التهديد الملحوظ للأصولية الإسلامية، من ناحيته، لم يكن حزب الرفاه لبقاً دائماً في تهدئة

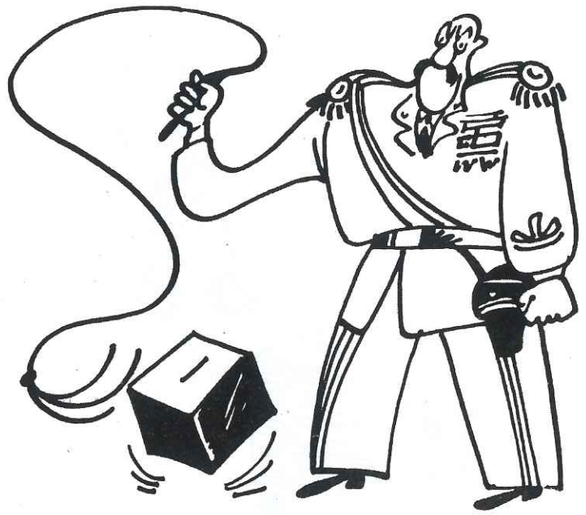

مخاوف العلمانيين.

ففي حديثه الصحفي، عمق محافظ اسطنبول الشخصية الزعامية في حزب الرفاه، من القلق والمخاوف بقوله: "إن مرجعيتنا ليست الديمقراطية لكنها الإ سلام، الديمقراطية ليست هدفا في ذاتها". من ناحية أخرى، فإن قرار "أربكان" بجعل زيارته الخارجية الأولى إلى إيران ثم ليبيا، آثار حنق وسائل الإعلام المتحفزة. والفزع السائد من أن الحكومة الجديدة سوف تحيد عن "التوجهات الغربية" لتركيا- هذا على الرغم من أن قادة تركيا السابقين زاروا هذين البلدين من قبل، كذلك انتقد الائتلاف لتجاهل الروابط مع الاتحاد الأوربي، بينما كان حزب الرفاه يوجه جهوده لإضفاء مرونة على القوانين التركية المتشددة التي تنظم ارتداء السيدات للحجاب مما أثار هياجا عاما في دوائر العلمانيين، قال "عصمت بركان " كاتب زاوية في صحيفة "راديكال" اليسارية التي كانت في طليعة المعركة التي خاضتها وسائل الإعلام الرئيسية ضد حكم الرفاه، قال: "بالطبع، زادت فترة حكم حزب الرفاه من فرص إقامة دولة الشريعة في تركيا. مرجعيتهم محددة في العودة للقرآن، ولا يستمدوا مرجعيتهم من الديمقراطية، يدعون لتحجيب النساء وجعل الجمعة أجازة أسبوعية، ولم تكن هذه مجرد مطالب ديمقراطية. إن هم سعوا لإعادة تنظيم القضاء العام والحياة الاجتماعية وفقا للرموز الدينية".

سياسات حزب الرفاه كانت تؤرق "بركان" وغيره باعتبار أنها تغير من الطبيعة العلمانية للدولة الكمالية- تلك السياسات التي حاولت تغيير تعريف "العلمانية" في الدستور، ورفعت الحظر المفروض على ارتداء موظفات القطاع العام للحجاب، فضلا عن محاباة الحركات الإسلامية في التعاقدات الحكومية والمحلية وتعزيز العلاقات والروابط مع الجماعات والطوائف الدينية. وبالنسبة للقوات المسلحة، كانت القشة التي قسمت ظهر البعير (طبقا لمصادر مطلعة في أنقرة)، هى القرار الحكومي بإغلاق وكالات الدولة في الساعة الرابعة والنصف بعد الظهر خلال شهر رمضان كي يتمكن الموظفون من العودة لمنازلهم لتناول إفطارهم وقت المغرب. وأقامت المعارضة الموحدة الممثلة في وسائل الإعلام، والأحزاب العلمانية والمثقفين، تحالفا مع القوات المسلحة بالغة الإخلاص للعلمانية في تركيا. ووجد الجميع في أعمال حزب الرفاه خطة مترابطة لتغيير طبيعة الدولة الكمالية.

تجاهلت المعارضة تحول حزب الرفاه تدريجيا إلى حزب سياسي يسير وفقا للاتجاه السائد، هذا التحول الذي اتضح تماما في عدد من الأحداث المحلية والدولية خلال فترة حكم حزب الرفاه. كان الحزب الإسلامي قد تأسس في الثمانينات بشق الأنفس، واعتاد الحصول على ٧ أو ٨٪ فقط من الأصوات في الانتخابات، واتسع نفوذه الراديكالي في بدا يات التسعينات من وجهة نظر الأعداد المتزايدة التي تمنح أصواتها لحزب الرفاه، إن الأحزاب السائدة تجسد السمات المنحطة للنظام السياسي التركي: ندرة القيادات السياسية على شاكلة الراحل "تورجوت أوزال"، الافتقار إلى الوسائل الشرعية لعلاج التضخم المفرط والتباين الاقتصادي، والعجز عن إيجاد حلول فعالة لمشكلة الأكراد التي دامت عقودا، والانتشار الواسع للفساد(٣). استثمر حزب الرفاه هذه الإحباطات واستفاد منها، ليحقق انتصارا كاسحا في الانتخابات المحلية لعام ١٩٩٤.

من ناحية أخرى، لم يكن النجاح الانتخابي لحزب الرفاه مجرد استثمار "لفشل الآخرين". ففي أوائل التسعينات، جاهد قادة الرفاه بثبات، رغم إنهم حققوا نجاحات محدودة، جاهدوا لتخفيض حدة نبرة خطاباتهم الصاخبة. لما كان قادة الحزب يرواحون في السابق بين الخطاب الاعتدالي وبين العداء الشديد للعلمانية(٤)، فقد انحازوا للخطاب التوفيقي في أعقاب النصر الذي حققوه في الانتخابات المحلية.

وباستخدام شبكة واسعة من النشطاء القاعديين، باشر حزب الرفاه التجنيد بنشاط مما جعله ينجح في عام ١٩٩٥، في تسجيل العدد الأكبر من أعضاء الأحزاب المسجلين. ووقفت الطرق الدينية، والتي أيدت تقليديا الأحزاب الوسيطة إلى جانب حزب الرفاه، وأعلن الحزب أن اهتماماته تتسع إلى ما هو أبعد كثيرا من الأصوات الإسلامية. وكي يقدم أوراق اعتماده كممثل ليمين الوسط، قدم عددا من غير الإسلاميين في انتخابات عام ١٩٩٥، منهم ابن رئيس الوزراء التركي السابق "عدنان مندريس". وبينما لعبت المرأة دورا أساسيا على المستوى القاعدي فقد قوبلت الدعوة لترشيح النساء بمعارضة داخلية في صفوف الحزب. من كل النواحي، بدى حزب الرفاه باعتباره تحالفا فضفاضا من أعداء العلمانية والإسلاميين المعتدلين والقوميين والقوميين الأكراد المحافظين، أكثر منه قوة إسلامية مستعدة للاستيلاء على النظام وإحداث تغيير راديكالي في تركيا.

رغم كل شئ، فإن حزب الرفاه وأسلافه يشكلون جزءا من النظام البرلماني التركي لعقود طويلة في السبعينات دخل "أربكان" بنفسه في حكومة ائتلافية، ودائما كان للإسلام التركي ارتباط قوي بالقومية التركية. من المفارقات إن الحكومة العسكرية نفسها هى التي شجعت مبدأ التوليفة التركية- الإسلامية ونمو شبكات الإسلاميين في الثمانينات، ومثل حزب الرفاه تقليدا أقدم ومختلفا نوعا ما، حيث تجمعت حول زعيم الحزب نخبة مسيطرة- اشتمل أعضاؤها على "أوجوزان أسيلتورك"، و"رجائي قوطان"، و"شوكت كازان". هؤلاء كانوا رفاقا لأربكان في الممارسة لفترة طويلة ولهم تاريخ طويل في وظائف الدولة. هذه الدائرة المحافظة من العجائز والتي تسمى "المكتب السياسي" أو "ذوي الشعور البيضاء"، كانت تدخل في صراع مع الشباب، الجيل الأكثر تحديا لقيادات الحزب، من حين لآخر[٥]. من المفارقات أيضا أن الشعبية الأساسية لحزب الرفاه نمت في التسعينات كنتيجة لشهرته بضبط النفس ولسيطرة "المكتب السياسي" على الحزب بإحكام.

ومع ذلك، لم تحدث التحولات في حزب الرفاه وهو في المعارضة، بل حدثت وهو في السلطة. ربما كان أكثر الأمثلة المذهلة لهذا التحول موافقة الحزب المترددة في البداية- على الرابطة التركية- الإسرائيلية. فقد كان لحزب الرفاه و"حزب الإنقاذ الوطني" السابق عليه، كان لهما موقف قوي ضد إسرائيل والصهيونية. رغم ذلك، تطورت الارتباطات التركية- الإسرائيلية في الوقت الذي ظهر فيه "أربكان" كرئيس للوزراء، وبلغت هذه العلاقات ذروتها في اتفاقية التعاون العسكري في فبراير ٩٩٦ ٥في ظل حكومة حزب الرفاه، جمعت تركيا وإسرائيل اتفاقية للتجارة الحرة، بينما انغمسا في تفاعل مشترك من خلال المناورات العسكرية الزيارات الرسمية المتبادلة. وخلال زيارته لواشنطن في فبراير ١٩٩٧ التقى مسئول السياسة الخارجية في حزب الرفاه الوزير "عبد الله جول" مع أعضاء اللوبي اليهودي الأمريكي وطمأنهم على أن حزب الرفاه "لا يعادي دولة إسرائيل"[٦]. من جانبه، احتفظ "أربكان" بمسافة استراتيجية عن إسرائيل، تكفي تماما لحفظ ماء وجهه في العالم الإسلامي، لكنها أيضا كانت قريبة بشكل كاف كي يمتدحه "بينامين ناتنياهو" علنا بقوله: "على عكس كل مخاوفنا وقلقنا، نحن اليوم مسرورون كثيرا بحكومة السيد أربكان"[٧].

كذلك جاء التحول أيضا في رؤية الحزب الفريدة للاقتصاد التركي- التي مزجت بين لغة السبعينات المعادية للإمبريالية وبين طموحات التنمية الصناعية. فقد كان "برنامج النظام العادل" مغلفا بخطاب شبه اشتراكي يقوم على نظام قوى للرفاهية، وسيطرة الدولة على التصنيع، والتحرر من متطلبات السوق الغربية مثل الخصخصة، والتبادل النقدي ونظام الحصص وإلغاء الدعوات الزراعية. في الوقت نفسه، عزز حزب

الرفاه من علاقاته مع فئة قوية من رجال الصناعة من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة الذين يتسمون بالمحافظة الاقتصادية والسياسية، والذين شكلوا عام ١٩٩٣ "لوبي" من رجال الأعمال المناصرين للرفاه، يدعي "موسياد" Musiad، سعوا من أجل مناهضة الحمائية، واتباع سياسات السوق الحرة في الوقت الذي تمسكوا فيه بأن يقوم الأعضاء بمعاملات خالية من سعر الفائدة.

وبمجرد أن وصل حزب الرفاه للسلطة قام فورا بالتخلص من "برنامج النظام العادل" الذي صاغه أربكان نفسه.

لقد حافظ الحزب على البيروقراطية الاقتصادية التركية، ورغم سنوات من الشعارات المعادية للإمبريالية وللغرب، أقام علاقات قوية مع المؤسسات المالية الدولية خصوصا مع صندوق النقد الدولي ومع البنك الدولي. كما دافع حزب الرفاه عن الخصخصة إذ تم بيع مشروعات الدولة والأراضي التي تملكها في ظل الحكومة الائتلافية لحزب الرفاه أكثر مما باعتها أية حكومة سابقة. في النهاية، في المؤتمر الخامس للحزب في أكتوبر ١٩٩٦، دعا "أربكان" لأن تكون الخصخصة والتحرير الاقتصادي واحدة من بين الأهداف السياسية الرئيسية للحزب.

أكثر التحولات الدرامية خلال عام من حكم حزب الرفاه، كان التغير الذي تم في صورته الذاتية: من قوة إسلامية معارضة، إلى حزب محافظ له قبول جماهيري ويسير في الاتجاه السائد. أصبح هذا التحول الصارخ واضحا خلال المؤتمر الخامس لحزب الرفاه. فالأعلام الخضراء المعتادة والشعارات المألوفة "أربكان المجاهد الديني" التي كانت سائدة تماما في اجتماعات الحزب السابقة استبدلت بالأعلام التركية وأناشيد تمجيد "باشبكان أربكان" (رئيس الوزراء أربكان) لم يعد أربكان زعيما معارضا يهدر على المنصة أن حزب الرفاه "مدافعا عن كل القيم الوسيطة"، بل أكد رئيس الوزراء إن حزبه ينحدر سياسيا من حزب "تورجوت أوزال" والحزب الديمقراطي في الخمسينات، وكلاهما معروف بالليبرالية الدينية والاقتصادية على السواء.

أعلن المؤتمر الخامس للحزب عن أمل الرفاه في الاندماج داخل النظام، آنذاك، اعتنق الحزب العلمانية بشكل رسمي- ولو أنه أكد أن "الرؤية الأمريكية" كانت أقرب لرؤيتهم للعالم من الرؤى الفرنسية أو الكمالية- كما أسقط الحزب مواقفه المجابهة للكمالية[٨]. في أواخر أيامها، أكثرت حكومة الرفاه بشكل متزايد من الحديث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان كموضوعات رئيسية، وبهذا التأكيدالجديد، حاول أن يقنع الناخبين بأن حزب الرفاه لم يكن حزبا هامشيا، لكنه عجز عن إقناع النائب العام "فورال سافاس" بأن حزب الرفاه لم يكن "يسعى لاستئصال الديمقراطية البرلمانية في تركيا" (على نحو ما ذكر من اتهامات في عريضة الدعوى). في النهاية، فرض الحظر على نشاط حزب الرفاه في ١٩٩٧ على أساس أنه يفتقر للمصداقية كحزب يمكن أن يلتزم بالديمقراطية البرلمانية، ويسعى لتغيير الطبيعة العلمانية للدولة التركية.

مع ذلك، لم يخفف منع نشاط الحزب ولا منع نشاط قياداته من مخاوف المؤسسات الكمالية بشأن "تهديد الأصوليين"، ولم ينه الأزمة الحادة في النظام السياسي والنظام الانتخابي في تركيا. طبقا لاستطلاعات الرأي الحديثة، فإن "حزب الفضيلة"، خليفة حزب الرفاه، لازال يتقدم منافسيه من الجناح اليميني بنسبة ٢٣ إلى ٢٤٪[٩]. يجري العسكريون والأحزاب السياسية المختلفة استطلاعات للرأي، يضعون من خلال نتائجها توقعاتهم السياسية ويزعم أحد أهم المحللين الذين يقومون باستطلاع الرأي العام بأنه إضافة إلى الناخبين الإسلاميين، فإن فقراء المدن والطرق الدينية المحافظة لازالت تؤيد حزب الفضيلة المتأثر بحزب الرفاه، بينما كل الأحزاب اليمينية واليسارية تعاني من ضعف قواعد ناخبيها التقليديين[١٠]. إن المناقشات حوْل النظم الانتخابية الجديدة مثلْ النظام الإسرائيلي على مستويين ومثل النظام الرئاسي- تشغل الرأي العام، بينما المشروعات العديدة للإصلاحات الانتخابية معطلة نتيجة للمناورات البرلمانية حولها.

في هذا المناخ السياسي غير العادي، فإن حملات "تانسو شيللر" العلمانية السابقة من أجل كسب أصوات الإسلاميين المحافظين والجماعات الدينية، وحزب "تركيا الأم" اليميني أصبحا اختيارا رئيسيا للناخبين المدنيين اليساريين التقليديين. من ناحية أخرى، فإن فضائح الفساد ومزاعم العلاقات مع المافيا، قد تضر بشكل لا يمكن إصلاحه بكل من الحزبين. بينما الحزبان اليساريان السائدان مستنزفان أيديولوجيا وغير قادرين على تقديم رؤية بديلة بأكثر من الهوية العلمانية الواضحة. وعلى طرفي الطيف العرقي- السياسي، يعاني حزب الديمقراطية الشعبية المؤيد للأكراد، وحزب القوميين المتطرفين المسمى حزب العمل الوطني، يعانيان من نفس علل الديمقراطية التركية: وليس من المحتمل أن يتجاوز أي منهما في الوقت الراهن نسبة ١٠٪ من أصوات الناخبين، في المقام الأول، هذه النسبة لن تتحقق إلا من خلال الاستفادة من غياب الرفاه[١١].

تتفاقم التقلبات السياسية التركية نتيجة للسؤال الوجودي عن الانتخابات: متى سوف تجري الانتخابات؟ الانتخابات مطلوبة عام ٢٠٠، لكن هناك رأيا عاما متناميا بين الأحزاب السياسية الكبرى يرى عقد انتخابات ميكرة في أبريل ١٩٩٩، علاوة على ذلك، يشك الكثيرون في أن الانتخابات سوف تتم مادام حزب الفضيلة يقف على قمة استطلاعات الرأي. في ظل هذه الظروف، فإن حكومة أخرى يقودها الإسلاميون قد تثير تماما غضب المحدثين ومن وراء المحدثين، ويفضلون عليها شكل ما من حكم العسكريين.

ملاحظات

١-

*Metin Heper, -Islam and Democracy in turkey: Towards a Reconciliation? Middle East Jornal 51/ 1 (Winter 1997), p. 44.

٢- في زاويته بصحيفة "الحرية" اليومية، المنشور ة في ٢١ يونيو ١٩٩٦، قال "آرتوجرول أوزكوك" رئيس التحرير: إن ميثاق الائتلاف "عرض بذئ" منذ أن قام على أساس أن أريكان سوف يتولى رئاسة الوزارة مقابل تأييده لإلغاء اتهام الفساد من جانب البرلمان qv "شيللر".

٣- لمعرفة التحليلات اليسارية عن الأزمة البرلمانية طوال العقد في تركيا، انظر:

Ertugrul Kurkqus "The Crisis of the Turkish, "Middle East Report 199 (April. June 1990).

٤- عن الطبيعة المزدوجة للخطاب العام لحزب الرفاه: انظر:

sumi Zubaida's"Turkish Islam and National Identity, "Middle East Report 199 (April. June 1996). PP. 10- 15.

٥- لمعرفة الصراعات الحزبية الداخلية ونمو حزب الرفاه التسعينات، انظر:

Journalesta Rusen cnkir's Ayet de slogan (Istanbul: Mil-liyet, 1992) and Ne seriat Ne Demokrasi (Istanbul: Metis, 1994).

٦- عن لقاء "جول" مع ممثلي الجماعات اليهودية في أمريكا، أيباك، ومجينسا، وعصبة مواجهة التشهير، ومجلس اليهود الأمريكان، انظر مجلة "ييني يلزيبل" في ٢٨ فبراير ١٩٩٧.

٧- من أول حديث مع "ناتنياهو" أجرته صحيفة ميلليت (الأمة).

٨- دافع أريكا ن مرة أخرى أمام المؤتمر عن رائد العلمانيين الأكراد بقوله أن "أتاتورك، لو كان حيا، لكان قد أصبح عضوا في حزب الرفاه.

٩- أجرت استطلاعات الآراء، وكالة "فرسو" للاستطلاع في أنقرة وظهرت في عدة صحف تركية في أغسطس ١٩٩٨.

١٠- أبدى المصدر رغبته في عدم ذكره اسمه.

١١- يصح هذا بشكل خاص في المناطق التي يسودها الأكراد في جنوب شرق تركيا. حيث فشل حزب الديمقراطية الشعبية المؤيد للأكراد في الحصول على التمثيل البرلماني لأنه لم يحصل على المستوى القومي على نسبة ١٠٪ من مجموع الأصوات اللازمة لدخول البرلمان، بينما كانت أصواته كافية (للحصول على ٢٢ مقعدا من مجموع مقاعد البرلمان البالغة ٥٥) كي تجعله أكبر الأحزاب في الإقليم.

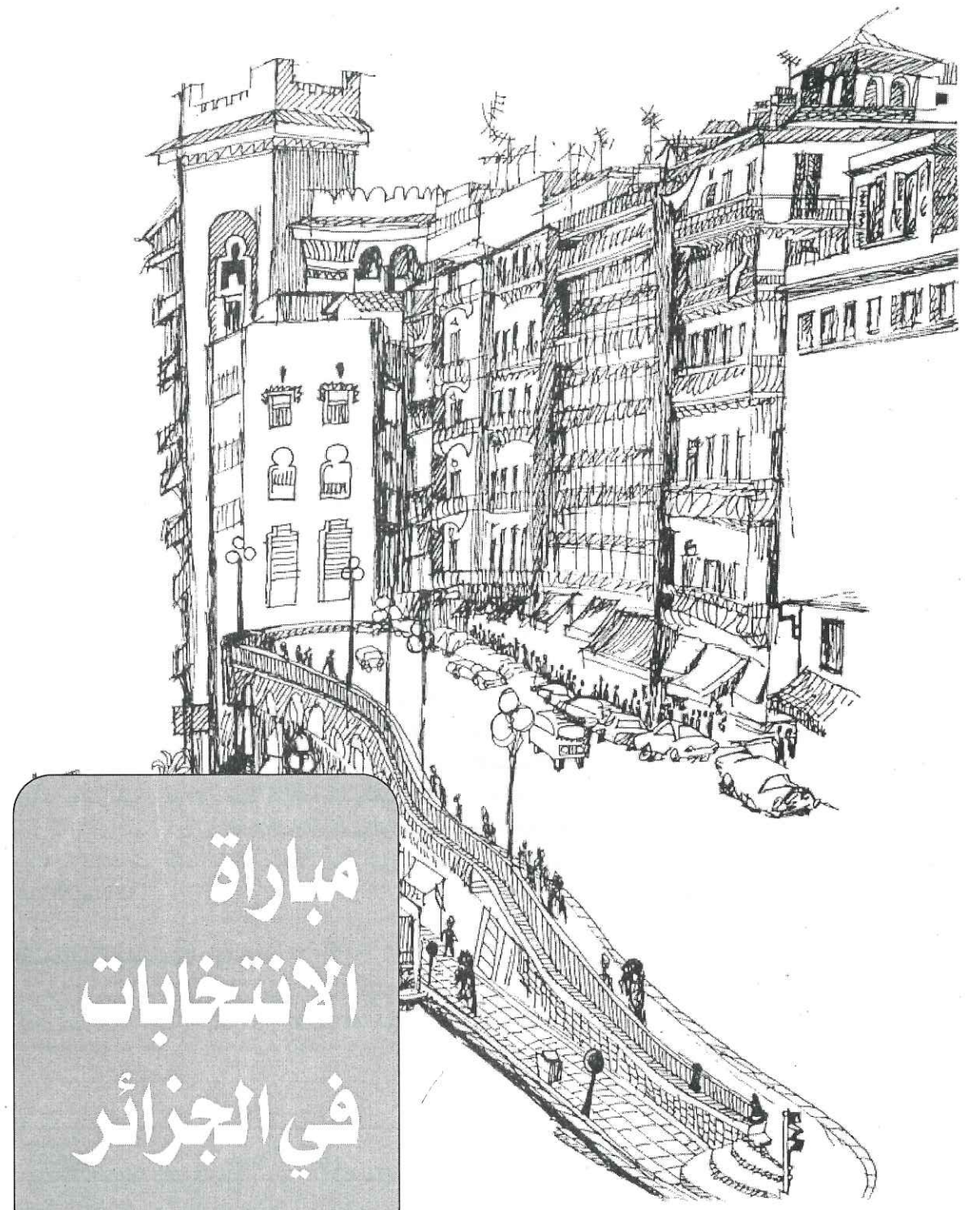

مباراة الانتخابات في الجزائر

هيو روبرتس

❖ هيو روبرتس، من كبار الباحثين بمعهد دراسات التنمية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة لندن

لقد كانت التقييمات الغربية للانتخابات التشريعية في الجزائر عام ١٩٩٧ إيجابية بشكل عام، أو على الأقل مقبولة. وقد أشار أحد الدبلوماسيين الأوروبيين بإيجاز، بعد الاقتراع بيوم، أن النتائج " لا تتخطى عتبة الألم لدي"؛ وأعطيت الانتخابات الأخيرة درجة " ٦ من ١٠"، بقدر ما يتعلق الأمر بالمطالب الديمقراطية. إن هذا الأسلوب في النظر إلى الأشياء يفترض أن الانتخابات في بلد مثل الجزائر يمكن تقييمها وفقا لمقياس يساوى فيه الرقم صفر الخداع التام، والتلاعب الكامل ٠٠٠٠ الخ؛ ويساوي فيه الرقم ١٠ الديمقراطية والحرية والنزاهة الكاملة. ويقضي هذا الافتراض ضمنا أن الانتخابات ديمقراطية بقدر أو آخر، بحيث أن الانتخابات إما أن تحترم قواعد اللعبة الديمقراطية أو تنتهكها، وإنه لا يجري تطبيق أى قواعد أخرى. ومن ثم، فخلف القشرة الرسمية –وإن كانت في الواقع جزئية فحسب– لاحترام القواعد الديمقراطية المماثلة للقواعد المتعارف عليها في واشنطن ولندن وباريس، توجد مجموعة مختلفة تماما من القواعد كانت الجزائر تتمسك بها بشكل غير رسمي وقد تم استبعادها استبعادا تحكميا. وبناء علي ذلك، فإن المراقبين الغربيين على الجزائر المعاصرة يشبهون المراقبين الكولونياليين الفرنسيين بالقرن التاسع عشر، والذين نتيجة لعجزهم عن استيعاب أن المجتمع الجزائري يعمل بالتوافق مع قواعد تختلف عن القواعد التي يجرى تطبيقها في فرنسا، خرجوا بنتيجة متسرعة مفادها أن القواعد برمتها كانت غائبة.(١)

وبالتعارض مع الأحكام الأيديولوجية لأولئك المنتمين إلى الخارج، استمعت إلى تعليق مغاير تماما عن نتائج انتخابات يونيو ١٩٩٧ قاله لي أحد الأكاديميين الجزائريين بعد الاقتراع مباشرة: " سواء أكانت هذه الانتخابات ديمقراطية أم لم تكن، فهذا شأنك. لقد عقدت هذه الانتخابات من أجل حل عدد معين من المشكلات السياسية؛ والسؤال المطروح هو ما إذا كانت قد حلت المشكلات أم لا". إذن، حول ماذا كانت تدور هذه الانتخابات؟

أربعة انتخابات واستفتاء واحد

لقد جرت دعوة الناخبين الجزائريين إلى لجان الاقتراع فيما لا يقل عن خمس مناسبات، خلال الفترة الواقعة بين نوفمبر ١٩٩٥ وأكتوبر ١٩٩٧ . وفي كل مرة كانت النتائج موضوعا لتحليلات غربية صريحة (راجع الجدول رقم ١)

ولنترك الاستفتاء جانبا الآن وندرس الانتخابات الأربعة:

● كان ينظر للانتخابات الرئاسية باعتبارها تثير الإعجاب وديمقراطية لأنها: (أ) كانت تعددية (وجود أربعة مرشحين)، (ب) كان الجمع حاشدا دون شك، ودالا على أنه طبيعي إن لم يكن متحمسا، (ج) كانت النتائج معقولة.

● حصلت انتخابات الجمعية الوطنية الشعبية على آراء مختلطة كانت النتائج مرضية من ناحية التعددية، مع تمثيل عشرة أحزاب في الجمعية الجديدة. ولم يكن عدد الأصوات والمقاعد التي حصل عليها حزب الحكومة، التجمع الوطني الديمقراطي، زائدة؛ وحصلت الأحزاب الإسلامية الدستورية على ١٠٣ مقاعد (٢٧٪ من مجموع المقاعد). أرقام الحضور الرسمية بدت مغالى فيها بالنسبة لبعض المراقبين، وكانت رائحة التلاعب من القوة بحيث يتعذر تجاهلها.

● انتخابات الجمعيات الشعبية المحلية والجمعيات الشعبية كانت تعتبر سيئة : فالتجمع الوطني الديمقراطي فاز بهامش ضخم في الحالتين، ورائحة التلاعب كانت شديدة.

إن نطاق التقييمات الدولية، كما لاحظنا، كان متوافقا للوهلة الأولى على الأقل مع متغير خاص في هذه الأحداث : كلما كانت القضية أبسط في التصويت، كلما بدا التصويت أكثر حرية وعدلا. في ١٩٩٥، كان هناك موقع واحد شاغر، وهو موقع رئيس الجمهورية. وفي يونيو ١٩٩٧، كان هناك ٣٨٠ مقعدا شاغرا في الجمعية الوطنية الشعبية. هذا، في حين وصلت المقاعد الشاغرة في الجمعيات الشعبية في أكتوبر ١٩٩٧ إلى ١٨٨٠ مقعداً في ٤٨ ولاية، و ١٣١٢٣ مقعداً بالجمعيات الشعبية المجتمعية في البلديات البالغ عددها ١٣٤١ بلدية في كافة أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، كان ٩٦ مقعدا في المجلس الأعلى للبرلمان الوطني، مجلس الأمة، معرضين للخطر في انتخابات ٢٣ أكتوبر، حيث كان ينبغي شغل هذه المقاعد عبر تصويت تال لأعضاء الجمعية على المستويين المحلي والإقليمي، الذين تم انتخابهم في ذلك اليوم.

هل كانت السهولة النسبية (أو التعقيد النسبي) للقضية التي يجري التصويت عليها هو ما حدد درجة حرية العملية الانتخابية وعدالتها ؟

جدول رقم (١)

التاريخ	طبيعة الاقتراع	التصور الغربي
١٦ نوفمبر ١٩٩٥	انتخابات رئيس الجمهورية	انتخابات حرة بصورة مثيرة للإعجاب
٢٨ نوفمبر ١٩٩٦	استفتاء حول مراجعة بالدستور	تلاعب بصورة مسيئة
٥ يونيو ١٩٩٧	انتخاب الجمعية الوطنية الشعبية	" ٦ من ١٠ "
٢٣ أكتوبر ١٩٩٧	انتخاب ٤٨ جمعية شعبية	تلاعب صريح
٢٣ أكتوبر ١٩٩٧	انتخاب ١٥٤١جمعية شعبية مجتمعية	تلاعب مفرط

الإجابة هي: كلا . وكبداية، يجدر القول بأن عدد المقاعد التي كان يجري التنافس عليها لم يكن هاما بنفس قدر أهمية غرض ووظيفة المكتب الذي كان يجري انتخاب أعضائه. ولكن ليست هذه هي القصة كلها. إذ يجدر إدراك انه لم يتم في أية واحدة من تلك "الانتخابات" انتخاب المرشحين علي الأقل بصورة تتناسب–بأي معيار غربي– مع معني المصطلح.

لم تكن الانتخابات الرئاسية في عام١٩٩٥ انتخابات بالفعل، إذ لم يشتمل " السباق " سوى علي مرشح واحد فقط : رئيس الدولة، الأمين زروال. أما بالنسبة للمرشحين الثلاثة الآخرين محفوظ نحناح (زعيم حماس، والتي تسمى الآن حركة المجتمع من أجل السلام، والحزب الإسلامي المعتدل)، وسعيد سعدي (زعيم التجمع البربري والعلماني من أجل الثقافة والديمقراطية)، ونور الدين بوكروه (زعيم حزب صغير من أجل التجديد الجزائري) فقد علق كثير من الجزائريين بقولهم: " كان ترشيحهم من أجل استكمال الشكل فقط ". كان دورهم يتمثل في إعطاء الإجراءات مظهر انتخابات تعددية، وزيادة عدد الناخبين بتمكين الميالين منهم إلى التعبئة على أسس أيديولوجية من الاشتراك عن طريق التصويت لواحد من المرشحين الثلاثة، فى حين يدلى الباقون جميعاً بأصواتهم لمرشح الجيش على أسس براجماتية تماما تتمثل في إنه الوحيد القادر على شغل المنصب المطروح. وبإيجاز، لم يقم الناخبون في عام ١٩٩٥ بانتخاب الرئيس بالفعل، وإنما قاموا إما بالتعبير عن إخلاصهم الأيديولوجي، أو صادقوا على اختيار الجيش للرئيس.

ماذا عن يونيو ١٩٩٧؟ النتائج الرسمية موضحة في الجدول رقم (٢). وما من شك في حدوث قدر كبير من التلاعب. لقد كان دور مكاتب التصويت المتنقلة مثيرا للشكوك على نحو خاص. فلقد جرى استخدام هذه المكاتب سابقا، علي وجه الحصر تقريبا، في الهضبة العليا والصحراء ذات العدد السكاني المحدود، حيث السكان المتناثرون شبه البدويين بإجراء الترتيبات الضرورية للاقتراع الخاص. ورغم هذا، ففي يونيو ١٩٩٧، تم استخدام عدد مذهل من تلك المكاتب في مناطق شمال الجزائر، بما فيها المناطق المجاورة للعاصمة، وكلها مناطق ذات عدد كثيف من السكان المستقرين بالكامل. ونتيجة لذلك، فإن نسبة كبيرة من التصويت في هذه الدوائر الهامة كان من المتعذر مراقبتها عن طريق المراقبين من الأحزاب السياسية لضمان الحرية والعدل أثناء الاقتراع. وعلاوة على ذلك، فإن ما يطلق عليه "التصويت الخاص " اقتراع أعضاء قوات الأمن (الجيش، البحرية، القوات الجوية، الدرك، قوات الشرطة، رجال المطافئ، ضباط الجمارك ٠٠٠٠ الخ) تم تسجيله على نحو منفصل في الثكنات أو المراكز التي يعملون فيها وحرمت الأحزاب من حقها في مراقبة هذه الإجراءات. ومع هذا كله، فإن كون الدوائر الانتخابية في يونيو ١٩٩٧ هي الولايات الثماني والأربعون للبلد، إنما يعني أن الأصوات على مستوى المجتمع المحلي يجب تجميعها وحسابها على مستوى الولاية.

ولم يكن متاحا للأحزاب، عند هذا المستوي، حق النفاذ إلى عملية حساب الأصوات، حيث يتم دمج النتائج؛ وربما تحدث عملية التزوير عند هذه المرحلة.

ومع ذلك، كانت النتائج جديرة بالتصديق، أو علي الأقل مقبولة لسببين: على الرغم من أن التجمع الوطني الديمقراطي التابع للنظام جاء في البداية كما هو متوقع، فإنه لم يكن مكتسحا: فعدد الأصوات التي حصل عليها بلغ ٣ر٥ مليون صوت، وهو ما يمثل ما لا يزيد عن ٣٣ر٦٦ ٪ من مجموع الأصوات؛ وحصل على ١٥٥ مقعداً، وهو ما يمثل ٤١ر٥٠٪ فقط من العدد الكلي للمقاعد في الجمعية. ثانيا، هناك تسعة أحزاب أخرى، بما فيها أحزاب هامة من المعارضة مثل جبهة قوات حسين أحمد، وحزب النهضة لعبد الله جبلاه فازت هي الأخرى بمقاعد، مع ١١ مرشحاً مستقلاً (٣) إذن ما الذي حدث بالفعل؟

تطرح الدلائل المتاحة أن النتيجة كانت محددة مسبقا بشكل عام. وفي حين لم يكن الدليل دامغا، فقد كان متسقا مع ثلاثة افتراضات.

أولا: التزوير الذي حدث على مستوى الولاية كانت وظيفته "تصحيح" أصوات بعض الناخبين.

ثانيا: لم يتم التزوير فقط أو أساسا لضمان فوز مرشحي التجمع الوطني الديمقراطي، وإنما بالأحرى لضمان أن الناخبين قاموا مرة أخرى بالتصديق بالفعل على خيارات أوسع واكثر تعقيدا لصانعي القرار في النظام.

ثالثا: لم يسع الطرف الأخير لضمان تأمين الأحزاب الموالية للحكومة (التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني) إلى أغلبية كلية فحسب، وإنما سعى أيضا إلى أن تفوز مختلف أحزاب المعارضة بقطعة من كعكة النظام والمساعدة على إضفاء الشرعية عليه ومن ثم طمس ذكرى انتخابات عام ١٩٩١ . وكما علق واحد من المراقبين الجزائريين، "إن الناس لا تنتخب حكومة في الواقع، وإنما تنتخب في الأساس معارضة"، ما عدا إنه في الحالتين كان الناس يصادقون بالفعل على اختيارات النظام، والذي كان معنيا باختيار المعارضة الملائمة له بقدر ما كان معنيا باختيار الحكومة الملائمة له.

وتنطبق هذه الفرضية أيضا على الانتخابات البلدية والإقليمية في ٢٣ أكتوبر ١٩٩٧، باستثناء إن التزوير في هذه الانتخابات كان أشد لأن النتائج التي كان ضمانها مطلوباً كانت أقل قبولا عن نتائج يونيو.

ويوضح الجدول رقم (٣) وجود زيادة ضخمة في التصويت الشعبي للتجمع الوطني الديمقراطي في أكتوبر أكثر مما كان عليه الحال في يونيو، وزياد ة مماثلة في حصته من المقاعد؛ وإن الزيادة في التصويتين والمقاعد على مستوى الجمعيات المجتمعية الشعبية كانت أكبر منها على مستوى الجمعيات الشعبية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن الجمعيات المجتمعية الشعبية أهم بكثير من الجمعيات الشعبية. فجمعيات الولايات ليست بالفعل سوى هيئات استشارية، فالوالي الذي تعينه الحكومة المركزية هو المسئول عن اتخاذ قرارات على هذا المستوى. أما الجمعيات المجتمعية الشعبية، من الناحية الأخرى، فليست مجرد جمعيات استشارية، طالما إنها تنتخب مسئوليها التنفيذيين، أي العمدة المحلي ونوابه، الذين يتولون بالفعل إدارة الميزانيات وغيرها من الموارد (بما فيها تسجيل الناخبين). لقد كانت المخاطر على المستوى البلدي أعلى منها على المستوى الإقليمي، وقرر

الحزب	الاصوات التي تم الحصول عليها	% من مجموع الناخبين	% من الأصوات الصحيحة	% من المقترعين	المقاعد	% من المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي	٣٥٣٣٤٣٤	٣٢,١٢	٣٣,٦٦	٢١,٠٧	١٥٥	٤١,٠٥
MSP	١٥٥٣١٥٤	١٤,١٢	١٤,٨٠	٩,٢٦	٦٩	١٨,١٦
جبهة التحرير الوطني	١٤٩٧٢٨٥	١٣,٦١	١٤,٢٦	٨,٩٣	٦٤	١٦,٣٢
النهضة	٩١٥٤٤٦	٨,٣٢	٨,٧٢	٥,٤٦	٣٤	٨,٩٥
FFS	٥٢٧٨٤٨	٤,٨٠	٥,٠٣	٣,١٥	١٦	٥,٢٦
التجمع البربري والعلماني من أجل الثقافة والديمقراطية	٤٤٢٧١	٤,٠٢	٤,٢١	٢,٤٦	١٦	٥,٠٠
المستقلون	٤٥٩٢٣٣	٤,١٧٥	٤,١٧٥	٢,٧٤	١١	٢,٨٩
PT	١٩٤٤٩٣	١,٧٧	١,٨٥	١,١٦	٤	١,٠٥
PRP	٦٥٣٧١	٠,٥٩	٠,٦٢	٠,٣٩	٣	٠,٧٩
UDL	٥١٠٩٠	٠,٤٦	٠,٤٩	٠,٣٠	١	٠,٢٦
PSD	٣٦٣٧٤	٠,٣٣	٠,٣٥	٠,٢٢	١	٠,٢٦
المجموع	٩٢٧٥٩٩٩	٨٤,٣٣	٨٨,٣٧	٥٥,٣٢	٣٨٠	١٠,٠٠
الأحزاب الأخرى	١٢٢٠٣٥٣	١١,٠٩	١١,٦٣	٧,٢٨	٠	٠,٠٠
المجموع الكلي	١٠٤٩٦٣٥٢	٩٥,٤٢	١٠٠,٠٠	٦٢,٦	٣٨٠	١٠٠,٠٠

النظام بوضوح أن الحزبين الموالين للحكومة (التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني) يجب أن يحصلوا على نصيب الأسد (٧٧ ٪) من المقاعد التي يتم تخصيصها على هذا المستوى. وبالتالي، سجلت النتائج انخفاضا ضخما في الأصوات المضمونة من الأحزاب الأخرى، وخاصة الحزبين الإسلاميين الدستوريين (MSP والنهضة)، فضلا عن زيادة ممكن تقديرها في تصويت جبهة التحرير الوطني.

ولقد دفعت هذه النتائج إلى حالة من الاحتجاج الجماهيري الضخم أعلى صوتا وأطول مدة من حالة الاحتجاج التي حدثت في يونيو ضد تزوير الانتخابات. كان التزوير أضخم على مستوى الجمعيات المجتمعية الشعبية، ليس فقط بسبب خيبة الأمل التي شعرت بها الأحزاب الأخرى من جراء نتائج الانتخابات، وإنما أيضا لأن التزوير في هذه الحالة جرى عند هذا المستوى. لم تكن توجد أية أعذار في ٢٣ أكتوبر، كما كان الحال في ٥ يونيو عندما كان التصويت الحر العادل متاحا على مستوى المجتمع المحلي، ذلك أن التزوير تم بتكتم وحذر على مستوى الولاية بعد أن تم استكمال حساب الأصوات محليا في وجود مراقبي الأحزاب وبرضاهم عندئذ(٤)

إذا ما صح التفسير الذي قدمناه بشأن ما حدث من تزوير، ما هي إذن تبعاته على آفاق تطور أصيل نحو نظام ديمقراطي في الجزائر؟

تقدم أم نكوص

تطرح نتائج انتخابات أكتوبر ١٩٩٧ بشدة أن النظام قد خطط لما أدى، على الأقل مؤقتا، إلى عودة الوضع السابق في ١٩٨٩ مع بعض المظاهر التعددية. لقد جرى عمليا احتكار التمثيل السياسي الفعال مرة أخرى عن طريق الأحزاب الموالية للنظام، باستثناء حزبين منها الآن (التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني)، فضلا عن وجود حزبين من كل إتجاه آخر حزبين إسلاميين دستوريين (MSP والنهضة)، وحزبين يرتكزان على الأقلية القبلية البربرية (التجمع البربري والعلماني من أجل الثقافة والديمقراطية، و FFS) ... الخ؛ ووضع يزيد من مساحة النظام للمناورة وقدرته على إدارة مباراة نهائية فاصلة بين الأحزاب إلى ما لا نهاية. وإذا ما استبعدنا الشكليات، نجد أن الفارق الجوهري بين الحكم الجديد والنظام في مرحلة ما قبل ١٩٨٩ يكمن في أن التعددية الشكلية، فيما يتعلق بميثاق العملية الانتخابية ومحتواها السياسي، أقل ديمقراطية بالفعل من نزعة الوحدة الشكلية المتراصة.

لقد كانت انتخابات الجمعيات المجتمعية الشعبية، والجمعيات الشعبية، والجمعية الوطنية الشعبية، تجري على نحو منتظم في ظل نظام الحزب الواحد القديم. وكانت القواعد الحاكمة لهذه الانتخابات تنص على ضرورة موافقة جبهة التحرير الوطني على جميع المرشحين وتضمينهم في قائمتها الوحيدة، ولكن عدد المرشحين ينبغي دائما أن يزيد عن عدد المقاعد المطلوب الفوز بها: الضعف في حالة انتخابات الجمعيات المجتمعية الشعبية والجمعيات الشعبية، وثلاثة أضعاف في انتخابات الجمعية الوطنية الشعبية.

ونتيجة لذلك، وبينما كان نظام التعددية الحزبية السياسية غير مسموح به علي نحو صريح، تمتع الناخبون، مع ذلك، باختيار حقيقي وإ ن كانَ محدودا. وعلاوة على ذلك، فإن وجود الاختيار لدى الناحيين قد أجبر المرشحين على شن حملات حول القضايا المثارة اشتملت على الطواف التماسا للأصوات الانتخابية. وفي حين تم تقديم قائمة رسمية وحيدة لجبهة التحرير الوطني، فإن " قوائم جانبية" غير رسمية أو تذاكر تم تقديمها عن طريق الأجنحة المتنافسة بين المرشحين الذين تم الترخيص لهم على المستوى المحلي؛ ومن أجل تأمين الدعم الانتخابي، كان يتعين على هذه " القوائم الجانبية " أن تلفت الانتباه إلى شكاوى الناخبين وتقديم وعود بتمثيل مصالحهم. وعلاوة على ذلك، كانت الدولة حيادية بشكل عام فيما يتعلق بالنتائج الانتخابية؛ إذ كان اهتمامها يتركز على ضرورة وجود عدد كبير من الناخبين بحيث يضفي الناس شرعية على النظام. ولتحقيق هذا الهدف، كان في صالح الدولة بالفعل إتاحة فرصة اختيار حقيقية للناخبين واحترام اختياراتهم.(٥)

وفي ظل ظروف التعددية الشكلية التي تلت عام ١٩٨٩، ابتعدت الدولة تماما عن الحيادية إزاء نتائج المنافسات الانتخابية، كما كانت عاجزة عن تبني سياسة عدم التدخل. وعلى العكس، تطرح دلائل انتخابات ١٩٩٧ إن نتائج اختيارات الناخبين ينبغي " تصحيحها " بطريقة منظومة حتى تتماثل مع المسارات الخلفية التي جرت بين مختلف الأجنحة داخل النظام، ومن ثم تحافظ على التوازن الداخلي المعقد الذي يرتكز عليه.

ومن هنا كان مقترب التعددية الشكلية في الجزائر يميل إلى جعل عملية تأمين الشرعية الشعبية خلال العملية الانتخابية اكثر صعوبة، طالما إن الوعي الشعبي بالتزوير يفرز عادة نزعة ساخرة، كما يجري تضخيم أرقام حضور الناخبين. فهذا ليس السبب الوحيد.

وبمعرفة إن المسموح للناخبين هو التصديق على اختيارات النظام وليس انتخاب ممثليهم بحرية، فمن الطبيعي العمل على زيادة الرغبة الشعبية في المشاركة في مثل هذا النشاط عندما يكون الاختيار المطلوب التصديق عليه هو اختيار رئيس الدولة، خاصة في ظل ظروف الأزمة الوطنية الطاحنة. ومن الطبيعي أيضا العمل على تقليص الرغبة الشعبية عندما تكون الاختيارات المطلوب التصديق عليها هي اختيارات أعضاء الجمعيات التي تعوزها القوة إلى حد كبير علي المستويين الوطني والإقليمي، أو عندما يكون الاختيار المطلوب التصديق عليه هو مواد مبهمة بقدر ما من دستور جديد، تقول الخبرة إن السلطات، مثلها مثل سابقتها، لن تحترمه.

وعلاوة على ذلك، فإ ن حقيقة أن التلاعب لا يميل فحسب إلى تشويه خيارات الناخبين، وإنما أيضا إلى هندسة تغييرات غير متوقعة، أو يصعب تفسيرها، في الحظ الانتخا بي لمختلف الأحزاب، إنما تطرح أن الانتخابات في الجزائر في ظل ظروف التعددية الشكلية وبعيدا عن إتاحة تحولا ت أصيلة في الرأى العام تميل إلى أحداث تأثير معاكس. ويؤدي ذلك الوضع إلى صعوبة، إن لم يكن استحالة، أن تقوم مختلف الأحزاب، بما فيها المعارضة، بالعمل بشكل مؤثر من أجل تطوير أصيل للديمقراطية. ونتيجة لذلك، يمكن أن تقترن السخرية الشعبية حول عملية التصويت بالسخرية من الأحزاب السياسية ذاتها. إن أحزاب المعارضة، مع اضطرارها للمشاركة في العملية الانتخابية نظرا لان البديل الوحيد الآخر المطروح هو قبول التهميش الكامل، قد استخدمها النظام، مثلها مثل الأحزاب الموالية للحكومة، وساوم به

الخاتمة

تجدر مراجعة التصورات الغربية بشأن ما يحدث في الجزائر. فالانتخابات التي تجري هناك منذ ١٩٩٥، يمكن الدفاع عنها على أساس نقطتين: أولا، أنها سمحت بعودة ولو شكلية للشرعية الدستورية؛ وثانيا، أنها مكنت المؤسسات التمثيلية والاستشارية من إعادة التأسيس كما أن استعادة المناخ السياسي المدني كان دون شك شرطا ضروريا لحل أزمة الجزائر. لقد بدا واضحا منذ فترة طويلة أن توفير التعبير السلمي لوجهات النظر والمصالح المختلفة أمام القنوات المؤسسية هو السبيل الوحيد الذي يجعل بإمكان الدولة الجزائرية أن تأمل في وضع نهاية للعنف الذي يمزق البلد

وإذا كانت المأسسة السياسية تمثل أحد الأمور، فإن عملية المقرطة تمثل أمرا آخر. وفي حين يرحب المراقبون الغربيون بإعادة تأسيس المؤسسات التمثيلية، فإنهم – مع دعمهم المخلص لقدوم الديمقراطية إلى الجزائر يشعرون بالقلق إزاء تبني إجراءات انتخابية ديمقراطية تتوافق بالفعل مع مبادئ أخرى، وتخضع لمنطق آخر.

الهـــوامش

١) راجع بهذا الصدد :
Bruno Etienne, L'Algerie, Cultures ET Revolution (Paris: Editions du Seuil, 1977) p. 98

٢) كما لاحظ، من بين آخرين : Paul Rich and Sarah Joseph في :
Algeria: Democratic Transition or Political Stalemate? (London: Safe world Report, May 1997) p. 10

٣) إن نتائج الانتخابات التشريعية، كما تم الإعلان عنها رسميا، قد تم تعديلها بعد ذلك بناء على مناشدة : النقاط التي أحرزتها جبهة التحرير الوطني قد تقلصت من ٦٤ إلى ٦٢، وحصل التجمع الوطني الديمقراطي على مقعد، مما جعل مجموع المقاعد التي حصل عليها ١٥٦. أما جبهة التحرير الوطني فقد فازت بمقعد، مما جعل مجموع المقاعد النهائية التي حصلت عليها ٢٠ مقعدا، وهو ما يزيد بمقعد واحد عن منافسها القبلي، التجمع البربري والعلماني من اجل الثقافة والديمقراطية.

٤) لقد تمكنت، في الخامس من يونيو، من مراقبة عملية الاقتراع في مدينة بويرا (وهي تقع في جنوب شرق العاصمة الجزائر على مسافة ٨٠ ميل)، كما تمكنت من إجراء مقابلات مع المسئولين المحليين ومرشحي كل من التجمع الوطني الديمقراطي، وجبهة التحرير الوطني، والتجمع البربري العلماني من اجل الثقافة والديمقراطية، وذلك في مدينتي بويرا وتيزي اوزو (حيث قمت أيضا بإجراء مقابلة مع من يقف على رأس قائمة MSP) وخلال هذه المقابلات، لم يذكر أي فرد أي شكاوي جدية بشأن أسلوب إدارة عملية التصويت على المستوى المحلي.

٥) من خلال عملي الميداني في مجال السياسات المحلية بالمنطقة القبلية في أعوام السبعينيات، يمكنني التأكيد علي أن السكان المحليين كانوا يأخذون هذه الانتخابات مأخذا جديا في الريف، على الرغم من الرؤية الساخرة التي عبرت عنها في تلك الفترة حركة المعارضة في المنفى.

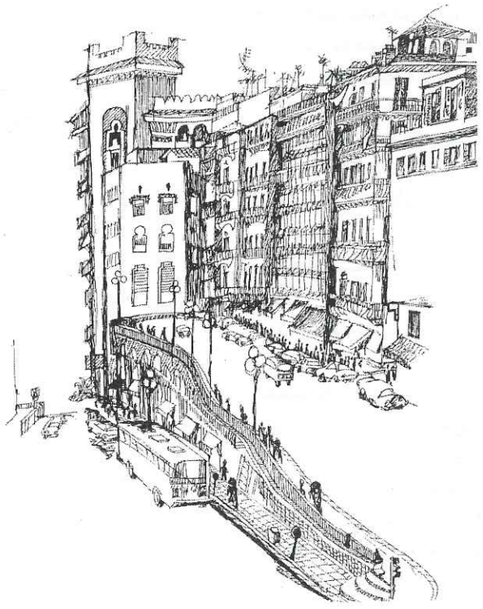

خلف صندوق الاقتراع

هندسة الانتخابات فى العالم العربي

مارشا بريبشتاين بوسوسني

إن التلاعب في النظم الانتخابية يمد النخب السلطوية بآلية بارعة للسيطرة الواسعة على النتائج الانتخابية المباشرة والسياسات الحزبية بصورة عامة. ويبدو أن عملية هندسة النظم الانتخابية سوف تزداد بما يتناسب على نحو مباشر مع نجاح قدرة مراقبي الانتخابات المحليين و/أو الأجانب على الحيلولة دون ممارسات التدخل والتزوير. ويمكن أن يحقق معارضو الحكومة مكاسب من خلال اشتباك مع النظم السلطوية في المناقشات والنضالات حول هذه الترتيبات المؤسسية "الخفية".

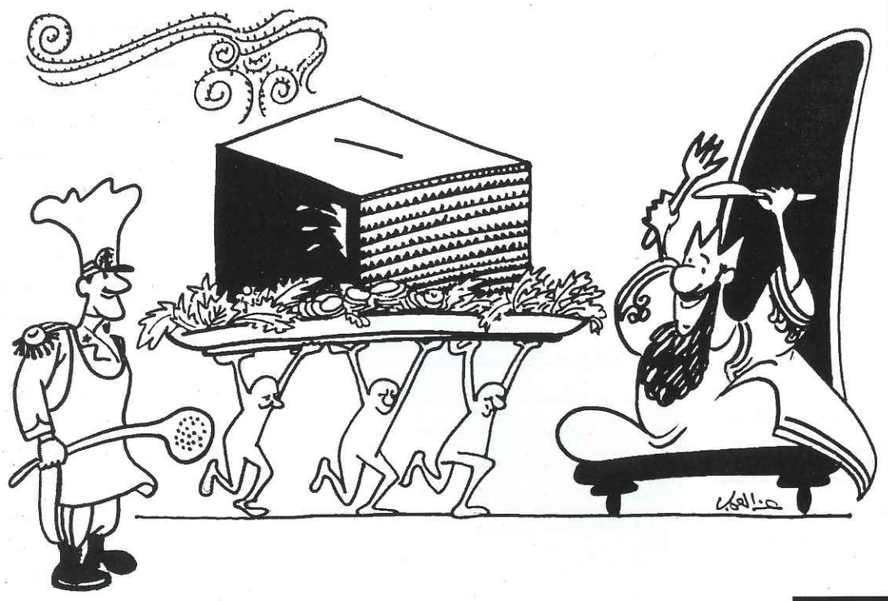

مارشا بريبشتاين بوسوسني: عضوة مجلس إدارة مجلة "ميريب"، وأستاذة العلوم السياسية بكلية بريانت، وأستاذ زائر بمعهد واطسون للدراسات الدولية بجامعة براون.

لقد شهدت السنوات العشر الماضية بداية أو توسيع المنافسة التعددية الحزبية للهيئات التشريعية المنتخبة في تونس، والجزائر، والمغرب، ومصر، والأردن، واليمن، والكويت، ولبنان، وأراضي السلطة الفلسطينية. وما تزال مواقع السلطة التنفيذية، في أغلب الحالات، غير خاضعة لمثل هذا التنافس، إن لم تكن غير منتخبة على الإطلاق. وعلى الرغم من ذلك، يعتبر الحكام المفروضون أن هذه الانتخابات التشريعية دليلٌ على الشرعية المحلية، وعادة ما يصنفون بلدانهم باعتبارها " على الطريق نحو الديمقراطية " في عهدهم.

إن الدليل على عكس ذلك معروف: التقييد الشديد لسلطات الفروع القضائية والتشريعية؛ وعدم نفاذ الأحزاب المعارضة إلى وسائل الإعلام إلا بقدر محدود، فضلا عما تتعرض له نشاطات وحملات هذه الأحزاب من قيود؛ وضرورة حصول الأحزاب السياسية الجديدة على إذن حكومي كي

تصبح قانونية؛ وممارسة سياسة الإجبار للتصويت لصالح الحزب الحاكم؛ وغير ذلك من وسائل التزوير عند حساب الأصوات. لم تؤد أى من تلك الانتخابات إلى تغيير الحكومات، أو حتى تغيير السياسات التي لا تحظى بتأييد شعبي. إنها انتخابات لا تعكر صفو البيئة السلطوية.

وعلى الرغم من ذلك، ' يشكل هذا الانفتاح السياسي ابتعاداً عن الممارسات الماضية، ويقف في مقابلة ما يحدث في بعض الدول المجاورة، حيث تغيب الهيئات التشريعية تماماً أو يتم اختيار أعضائها بدون منافسة. إن عقد منافسة انتخابية يعني أن المواطنين يملكون حق الانتقاء الذاتي للتمثيل السياسي. وحتى انتخابات التعددية الحزبية الخاضعة للسيطرة يمكن أن توفر منتدى محدوداًللنقاش العام حول مستقبل المجتمع، كما يمكن أن توفر فرصا محدودة للحشد وحرية التعبير، فضلا عن أن وجود المعارضة في البرلمان يوفر مجالاًلناقدي النظام يطرحون من خلاله وجهات نظرهم.

ويتعارض هذا الموقف مع موقف أولئك الذين ينكرون دور الأحزاب والجماعات العلمانية، والإسلامية المعارضة للعنف[1]، كما يتعارض مع موقف أولئك الذين يفترضون أن الانفتاح السياسي سوف يفرز حتماًالديمقراطية [2]. إن المستقبل غير يقيني، ويتوقف على السياسة.

وهنا، فإنني أر كز على جانب واحد فقط من جوانب هذه الانتخابات : السياسات التى تحيط بالنظم الانتخابية. إن عملية تصميم الانتخابات تتضمن تعيين حدود الدوائر الانتخابية، وعدد من الممثلين المنتخبين لكل دائرة، والقواعد التي تحدد الفائز. ويمكن أن تفرز النظم المختلفة هيئات تشريعية مختلفة اختلافاًكبيراً، يصحبها تبعات متعلقة بنتائج السياسة؛ كما تؤثر ايضاًعلى عدد الأحزاب السياسية الحيوية في البلد، فضلاً عن تأثيرها على أسلوب شن الحملات الانتخابية. ومن ثم، فإن التلاعب في النظم الانتخابية يمد النخب السلطوية بآلية بارعة للسيطرة على النتائج الانتخابية فور ظهورها وعلى السياسات الحزبية.

الفائز ينال كل شئ

تستخدم غالبية الانتخابات التنافسية التي تجري في العالم العربي نظام " الفائز ينال كل شئ "، وهو النظام الذي من بين تبعاته تشويه التصويت الفعلي المعطى للأحزاب الكبيرة المعروفة . لقد جرت الانتخابات البرلمانية في مصر عام ١٩٧٦ في ظل قاعدة أغلبية الدورة الحاسمة. ومن بين ٣٤٢ مقعداً، فاز " منبر" الوسط، الذي يمثل مؤيدي السادات، بعدد من المقاعد يبلغ ٢٨٠، أي ما يزيد عن ٨٠٪، ولكن بنسبة ٦٠٪ فقط من

الأصوات الشعبية.[3] وقد حدث نفس الشيء في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام ١٩٩٦، التي سارت وفق نظام موسع من تصميم لجنة عينها الرئيس عرفات. وقد حصل مرشحو قائمة فتح علي ٣٠٪ فقط من الأصوات، ولكنهم فازوا بنسبة ٥٨٪ من عدد المقاعد البالغ ٨٨ معقدا. وعلى العكس من ذلك، حصل المستقلون (وكثيرون منهم من نشطاء فتح لم تضمهم قائمة فتح في دوائرها الانتخابية) على ٦٠٪ من مجموع الأصوات، ولكنهم حصلوا على حوالي ٤٠٪ فقط من المقاعد.[4]

وجدير بالذكر، أنه في حالة فلسطين، تعزز وضع فتح نتيجة لأن الأجنحة المتنافسة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، فضلا عن كثير من الإسلاميين المنتمين إلى حماس، قد رفضت المشاركة في الانتخابات، على اعتبار أن المشاركة قد تعني قبولهم لاتفاقيات أوسلو. ولكن قرار الأحزاب الصغيرة بالمقاطعة، كما يشير خليل الشقاقي، قد شجعه اختيار نظام انتخابي لم يمنحهم سوى فرصة ضئيلة للحصول على مقاعد. أما أحزاب المعارضة التي شاركت في الانتخابات، فقد حصلت على ١٠٪ من مجموع الأصوات، ولكنها لم تحصل سوى على ٣٪ فقط من المقاعد. وقبل صدور الموافقة على مشروع القانون الانتخابي، قامت العديد من أحزاب المعارضة، علاوة على اللجنة الدولية للحقوقيين ومقرها جنيف، بالدفع في اتجاه تبني النظام النسبي للانتخابات، وذلك من أجل منح أحزاب المعارضة صوتاًأكبر.[5]

ومن المفارقة أن النظام الموسع ذاته و الذي أعطى ميزة لفتح لم ينجح على نحو جيد بالنسبة للملك حسين عندما جرى استخدامه في انتخابات عام ١٩٨٩ بالأردن. ونظراً لان حظر الأحزاب السياسية المستمر لمدة ٣٢ سنة كان لا يزال قائماً، فقد حصل الأخوان المسلمون على ميزة " الاعتراف الوطني، وكانوا قادرين، باعتبارهم منظمة خيرية، على تقديم مرشحين. وعلى الرغم من أن تقسيم المناطق إلى دوائر أعطى مزيدا من التمثيل للفرد في مناطق الضفة الشرقية التي من المفترض أنها موالية للنظام، فقد فاز الأخوان

تصميم الانتخابات

يمكن تمييز النظم الانتخابية عن طريق، أولا، حجم الدائرة الانتخابية أي عدد الناس الذين يتم انتخابهم لنفس المنصب، وفي ذات الوقت عن طريق نفس مجموعة الناس. وعلى سبيل المثال، فإنه في مكاتب مثل المكاتب الرئاسية أو مكاتب العمودية، يكون حجم الدائرة دائما يعادل واحدا. وهكذا يطلق عليها مصطلح "دائرة الفائز الواحد ". ومع كل، فإن الهيئات التشريعية التي تتكون من ممثلين عديدين، يتولى كل منهم نفس الموقع، يمكن أيضاً تحديدها في مجموعات أي " دوائر ذ ات أكثر من فائز ". وفي إطار كل فئة من هاتين الفئتين، توجد قواعد مختلفة تحدد الفائز (الفائزين)، ارتكازا على توزيع التصويت الشعبي. كما أن اختيار نظام انتخابي لا يؤثر فقط على نتائج الأحزاب في السباق، وإنما يؤثر أيضاً على التكوين العرقي ونوع الجنس بالنسب ة للفائزين، كما يؤثر على طبيعة الحملات التي تجرى إدارتها.

المسلمون والمرشحون الإسلاميون بحوالي ٤٢٪ من عدد المقاعد البالغ ٨٠ مقعدا، وهي نسبة كبيرة من المقاعد أكبر من نسبة الأصوات التي حصلوا عليها بالاقتراع.[6]

وكما هو متوقع، تتغاضى التغطية الغربية للانتخابات عن الآثار الناجمة عن النظم الانتخابية المصممة لصالح المسئولين. ولقد كانت انتخابات عام ١٩٩٣ بالأردن مثالاً جيداً في هذا الصدد. لقد اندفعت الصحافة ترحب بالنتائج بعد أن أعاد الملك حسين تنظيم النظام الانتخابي من أجل " تصحيح مشكلة " اقتراع عام ١٩٨٩ فقبل ذلك بعام، سمح النظام الملكي بتشكيل الأحزاب السياسية، وأجازت ٢٤ حزبا سياسيا قبل الاقتراع، كان أغلبها يعكس وجهات نظر قومية عربية أو إسلامية أو فلسطينية. ولكن الملك اصدر أيضاً مرسوما بالانتقال إلى نظام " التصويت المحدود ". وكما توقع النظام الملكي، منح كثير من المواطنين أصواتهم المنفردة إلى تفضيلات قبلية وليست أيديولوجية. ولم يضم البرلمان الناتج سوى عدد محدود بدرجة كبيرة للمعارضة. إن جبهة العمل الإسلامي، وهي تحالف يسيطر عليه الأخوان المسلمون، فازت بعدد من المقاعد يبلغ ١٦ مقعدا، وفاز الإسلاميون المستقلون بأربعة مقاعد أخرى، ومن ثم أصبحت القوى الإسلامية تسيطر اليوم على ٢٥٪ فقط من المقاعد. وهناك ثمانية مقاعد حصلت عليها مختلف القوى اليسارية، تاركة أغلبية تبلغ نسبتها حوالي ٦٥٪ تتكون من شخصيات موالية للنظام بشكل عام. وهكذا، حصل الملك على الهيئة التشريعية التي كان يبتغيها، في حين بدا كما لو إنه يروج لعملية إحلال الديمقراطية؛ وعلاوة على ذلك، فقد طنطن النظام ومؤيدوه في الغرب لنتائج الانتخابات، باعتبارها دليلاًعلى أن الأردنيين يؤيدون السياسة الخارجية التي ينتهجها الملك حسين : فقد أعلنت إذاعة الأردن التابعة للدولة إنه " يبدو إن دعوة جلالة الملك من أجل الاعتدال قد لاقت استجابة.[7] هذا، بينما صرحت " نيويورك تايمز " أن " الأردنيين قد تبنوا بقوة الجهود السلمية في الشرق الأوسط، وذلك برفضهم للإسلاميين الذين يعارض برنامجهم الأساسي إجراء أي محادثات سلام مع إسرائيل".[8]

الفائز ينال كل شئ

إن الانتخابات القائمة على نظام " دائرة الفائز الواحد " تعرف أيضاً باسم نظام "الفائز ينال كل شئ "، ذلك أن فردا واحدا يستولي على كل القوة من أجل تمثيل دائرة، حتى على الرغم من أن نسبة كبيرة من الأصوات يمكن ألا تؤيد هذا الفوز. وفي ظل نظام " الفائز ينال كل شئ "، من المرجح أن الأحزاب التي تتنافس للحصول على اغلب الأصوات تقوم بترشيح مرشحين من المجموعة العرقية المهيمنة في الدائرة، وتتجنب طموحات المرأة في الفوز بالمن ص ب. وفي ظل حكم التعددية (من يحصل على أغلب الأصوات)، فإن الفائز يمكن ألا يحصل على دعم الأغلبية، ما لم يوجد اثنان من المرشحين.

مصر تغير قوانين الانتخابات

لقد لجأ الرئيس المصري حسني مبارك إلى إعادة هندسة نظام الانتخاب في نفس الوقت الذي أعطى فيه مزيدا من الحرية لأحزاب المعارضة. كان واضحا أن مبارك لم يكن راضيا عن الأغلبية التي بعث بها قانون الانتخابات السابقة إلى الحزب الحاكم. ففي الاقتراع الذي جرى عام ١٩٧٦، فاز المستقلون بأغلب المقاعد التي لم يحصل عليها مؤيدو الحكومة. وقد اغلق قانون مبارك عام ١٩٨٤ للانتخابات الباب أمام المرشحين المستقلين، كما أدى إلى الحد من فرص أحزاب المعارضة. وقد سقط هذا القانون في النهاية عبر السبل القانونية. وتوضح الأمثلة المطروحة أعلاه أهمية نضال جماعات المعارضة من أجل القوانين الانتخابية. كما أن حالة مصر تلقي الضوء ايضاً على الحاجة إلى دراسة متأنية للبديل. ويبدو أن القانون الانتخابي الجديد بمصر أكثر ضررا على أحزاب المعارضة من القانون السابق.

اختار مبارك بداية نظام التمثيل النسبي بالقائمة الحزبية، ولكن حداً أدنى كبيراً كهذا ٨٪ – ألغى ميزات نظام التمثيل النسبي لأغلب أحزاب المعارضة. لقد كان القانون شاقا، إذ كان يتطلب أن يحصل الحزب في الاقتراع على ٨٪ من التصويت على المستوى الوطني حتى يفوز بمقاعد في أي دائرة انتخابية. وعلاوة على ذلك، فإن أصوات الأحزاب الصغيرة التي لا يمكن استخدامها للحصول على مقاعد يمكن أن تتراكم لصالح الحزب الأكبر، أي لصالح الحزب الوطني الديمقراطي.[9]

وعلى الرغم من كل هذه المساوئ، فقد لجأ الحزب الوطني الديمقراطي إلى عمليات التدخل والتزوير بدرجة كبيرة، ورفض مبارك أن تخضع الانتخابات لإشراف هيئة قضائية❖ وقد بينت النتائج النهائية فوز الحزب الوطني الديمقراطي بنسبة ٨٧٪ من المقاعد، ولكنه فاز بنسبة ٧٣٪ فقط من الأصوات الشعبية. إن الفجوة القائمة بين عدد الأصوات الشعبية التي حصل عليها الحزب الحاكم وما حصل عليه من أغلبية في الهيئة التشريعية، كانت تعكس حيازة الحزب الوطني الديمقراطي لأصوات حزب التجمع اليساري وأصوات حزب العمل الاشتراكي (وهو منافس إسلامي/قومي)، وكلاهما فشل في الوصول إلى الحد الأدنى المحدد سلفا. لقد كان التحالف بين حزب الوفد الجديد والأخوان المسلمين هو التجمع الوحيد القادر على تخطي نسبة ٨٪، وحصل على العدد المتبقي من المقاعد وتبلغ نسبته ١٣٪.

وقد تغير قانون الانتخابات لعام ١٩٨٤ بعد الفوز في القضية التي رفعها المحامون المنتمون للمعارضة. بعد مرور ثلاث سنوات

❖ تتم الانتخابات في مصر عموما تحت إشراف قضائي جزئي، وتطالب أحزاب المعارضة بإشراف قضائي كامل، وهو ما يجعل صياغة المؤلفة غير دقيقة (المحرر). .

وعندما اصبح واضحا أن المحكمة الدستورية العليا ستحكم لصالح المحامين المنتمين للمعارضة قام النظام بحل البرلمان واصدر قانونا انتخابيا جديدا. لقد خصص القانون الجديد مقعدا واحدا في كل دائرة انتخابية للمرشحين المستقلين، على الرغم من السماح للأحزاب ايضاً بترشيح أفراد لهذه المقاعد. لقد جرى التنافس الانتخابي على أساس التعددية، مع إجراء دورة انتخابية حاسمة إذ لم يحصل المرشح الأول على اكثر من ٢٠٪ من الأصوات. أما بالنسبة لباقي المقاعد، فقد ظل نظام التمثيل النسبي بحد أدنى ٨٪ قائما. إن تخصيص مقاعد للتنافس الفردي وفر فرصة للأحزاب المعارضة الصغيرة للحصول على مقاعد عن طريق تقديم مرشحيها الشعبيين على المستوى المحلى كمستقلين. كما كان ذلك أيضاً بمثابة انفراجة للأحزاب التي لم تحصل على اعتراف قانوني بوجودها من الحكومة، فضلا عن النشطاء الذين لا يعملون ضمن الأحزاب المتاحة، سواء القانونية أو السرية. ومع كل هذا، فقد سعى أيضاً أفراد من الحزب الوطني الديمقراطي للحصول على مقاعد بهذه الطريقة، وخاصة أولئك الأفراد الذين لم تتضمنهم القائمة الحزبية ببعض الدوائر. وهكذا، ظهر في اغلب الدوائر من ٤٠ إلى ٥٠ اسما في الاقتراع.(١٠)

لقد أفرزت انتخابات عام ١٩٨٧ بالفعل هيئة تشريعية اكثر تنوعا؛ ففي حين كان الحزب الوطني الديمقراطي يتمتع بهامش كبير فوق أغلبية الثلثين المطلوبة لتمرير التشريعات وضمان إعادة ترشيح مبارك، فقد تقلصت سطوته إلى ٧٩٪ ومن المثير للاستغراب، أن الحزب أبلى بلاء افضل في المنافسة على المقاعد الفردية اكثر مما حدث في الاقتراع النسبي. ومع ما يقرب من ٧٠٪ من تصويت القائمة الحزبية، حصل الحزب على ٣٠٩ مقاعد من ٤٠٠ مقعدا أو ما يعادل ٧٧٪ من هذه المقاعد. وقد حصل المستقلون الموالون للحزب الوطني الديمقراطي على ٣٩ مقعدا من ٤٨ أو ما يعادل٨١٪ من المقاعد الفردية؛ إضافة إلى خمسة مقاعد أخرى فاز بها أعضاء الحزب الوطني الديمقراطي الذين دخلوا المعركة الانتخابية دون مساندة من حزبهم.

وفي مايو ١٩٩٠، أصدرت المحكمة الدستورية العليا في مصر حكما ينص على أن قانون الانتخابات لعام ١٩٨٦ كان يميز بشكل غير عادل ضد المستقلين، وأعلنت " بطلان " البرلمان الذي جري انتخاب أعضائه بموجب هذا القانون. وقام مبارك بحل البرلمان -قبل سنتين- وعين لجنة من الخبراء القانونيين من أجل صياغة مشروع قانون انتخابي جديد.

وعلى الرغم من أن القانون الجديد استعاد الأغلبية الناجمة عن نظام الدورة الحاسمة فإنه فشل في ضمان الإشراف المستقل على الانتخابات. ولهذا السبب، قاطعت جميع الأحزاب الرسمية للمعارضة، ماعدا حزب التجمع، انتخابات ديسمبر عام ١٩٩٠. وقد شاركت، من بين الأحزاب غير الرسمية، الأحزاب التالية : حزب الخضر، والحزب الناصري، والحزب الشيوعي المصري، هذا في حين شاركت جماعة الأخوان المسلمين وبعض المجموعات الشيوعية الصغيرة في المقاطعة . وقال الجميع إن ٣٠٠٠ مرشح دخلوا المنافسة الانتخابية، ما يعادل تقريبا ٧ لكل مقعد، بما في ذلك ٧٨٩ مرشحا منتمين للحزب الوطني الديمقراطي ولكنهم دخلوا المنافسة الانتخابية دون تأييد من حزبهم.(١١)

أغلبية دائرة الفائز الواحد

عندما يتم استخدام نظام أغلبية دائرة الفائز الواحد في انتخابات الهيئة التشريعية، عادة ما تكون النتائج نوعا من التوافق المشوه إلى حد كبير بين التصويت الشعبي الفعلي على المستوى الوطني وتوزيع المقاعد بين الأحزاب. وإذا تصورنا وجود هيئة تشريعية ذات مائة مقعد، يتم انتخابها عبر مائة دائرة متساوية الحجم من دوائر الفائز الواحد، حيث ٦٠ دائرة أدلت بنسبة ٤٠٪ من الأصوات لصالح مرشح اللون الأرجواني، و٣٠٪ لصالح مرشح اللون الأزرق، و٣٠٪ لمرشح اللون الأصفر، والأربعون دائرة الباقية أدلت بأصواتها لصالح ١٠٪ ارجواني، ٦٠٪ ازرق، و٣٠٪ اصفر. نجد، في هذه الحالة، على صعيد البلد ككل، أن الحزب الأصفر فاز بنسبة ٣ ٠٪ من الأصوات، ولكنه لم يحصل على أي مقعد ! أما بالنسبة للحزب الأرجواني، فمع حصوله علي ٢٨٪ فقط من الأصوات، فاز بنسبة ٦٠٪ من المقاعد، وهو ما يمثل أغلبية بالهيئة التشريعية . وفي حين نجد أن هذا المثال يتسم بالمبالغة، فقد كانت توجد حالات فعلية، في بلدان استخدم ت نظام تعددية دائرة الفائز الواحد، فاز فيها حزب غير تعددي بأغلبية المقاعد البرلمانية.

ويميل أيضاً نظام أغلبية دائرة الفائز الواحد، على الأقل في السياق الديمقراطي العربي، إلى إفراز نظام الحزبين. ويحدث ذلك نظراً لان الناخبين يتعلمون اختيار "أهون الشرين" بدلاً من " إفساد الصوت " بالنسبة لحزب ليس لديه فرصة للفوز. والأسوأ من ذلك، أن الناخبين بإدلائهم بأصواتهم لصالح مرشحي "حزب ثالث" يفضلونه، إنما يخاطرون بالمساعدة على انتخاب مرشح الحزب الأساسي الذي لا يفضلونه. وتقوم بعض البلدان بتعديل قاعدة الأغلبية عن طريق تحد يد إنه في حالة عدم فوز أي مرشح بالأغلبية، تواجه الجبهتان المتنافستان بعضهما خلال انتخابات الدورة الحاسمة . إن نظام أغلبية الدورة الحاسمة يمكن أن يؤدي إلى زيادة المنافسة بين الأنصار، وتقليص " الأصوات الضائعة "، ذلك عن طريق السماح لمؤيدي المرشحين الذين لا يتمتعون بشعبية كبيرة باختيارهم في الجولة الأولى وتظل الفرصة سانحة أمامهم للتمييز بين المتنافسين المتقدمين في الترتيب. ومع هذا، تتطلب انتخابات الدورة الحاسمة شن حملات انتخابية تكلّف وقتا ومالا، فضلا عن إعادة الانتخابات، والتي تتكلف وقتا ومالا أيضاً، بدون ضمانات أن الفائزين بالأغلبية في الجولة الأولى هما المرشحان اللذان يتمتعان بالشعبية بالفعل.

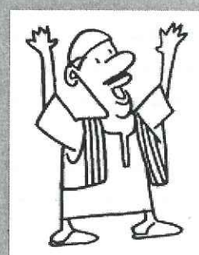

إضعاف الأحزاب السياسية

تقول نتيجة الانتخابات ما يلي: فاز المرشحون الذين يحظون بتأييد الحزب الوطني بعدد ٢٥٣ مقعدا فقط، مع هزيمة ذات دلالة لأمناء الحزب في ٦ محافظات . ومع هذا، فقد فاز ٩٥ من مرشحي الحزب الذين لم يدخلوا المنافسة الانتخابية على أساس التأييد الحزبي بل كمستقلين، وقد تم ضم معظمهم في اللجنة البرلمانية للحزب. وهكذا، أصبح بمقدور الحزب الوطني الديمقراطي، مرة أخرى، أن يعتمد على اكثر من ٧٥٪ من أصوات الهيئة التشريعية . وبقدر ما يتعلق الأمر بالسيطرة البرلمانية، كان نظام "الفائز ينال كل شئ " ناجحا بالنسبة للحزب الحاكم، بقدر نجاح النظام السابق. ولكن عملية الترشيح الفردى منعت قادة الحزب من تحديد عضو الحزب الوطني الديمقراطي الذي سيكون في الهيئة التشريعية.

لقد أدى النظام الجديد إلى حدوث خلافات داخل بعض أحزاب المعارضة أيضاً. فقد اتسمت قرارات المقاطعة بالتناقض، كما عارضت العديد من شخصيات المعارضة أحزابها ودخلت المنافسة الانتخابية تحت فئة المستقلين. وهكذا، وفر النظام الجديد فرصا لشن الحملات من جانب المستقلين الحقيقيين وأعضاء الأحزاب غير الشرعية على حساب انضباط وتماسك المعارضة القانونية. وربما أسهمت هذه الظاهرة في العنف الذي شوه الانتخابات البرلمانية في مصر عام ١٩٩٥.(١٢) وقد تمت الموافقة على تشكيل أحزاب جديدة، ووافقت الحكومة على مضاعفة القدر المحدود من الإذاعة المتاحة للمعارضة . إن ذلك، علاوة على وعود مبارك ووزير داخليته حول ضمان حرية وعدالة التصويت، أدى إلى مشاركة كافة جماعات المعارضة. لقد وصل عدد المرشحين إلى أربعة آلاف مرشح، بمعدل يبلغ تقريبا ١٠ مرشحين لكل مقعد. ولكن قادة المعارضة ونشطاء حقوق الإنسان أفادوا بحدوث مستوى غير مسبوق من القمع والتدخل. وقد زادت أغلبية الحزب الوطني الديمقراطي بصورة جوهرية، على الرغم من تعزيز المنافسة. ويقول البعض إن ذلك يرجع جزئيا إلى أن قادة الحزب تشككوا في ولاء الأعضاء الذين خاضوا الانتخابات كمستقلين، عندما لم يمنحهم الحزب تأييده.(١٣)

لقد فرضت الحكومة في البداية إجراءات صارمة على الأخوان المسلمين، فقد ألقت القبض على ما يزيد عن ٧٠٠ منهم، وحثت بعض المرشحين المنتمين للمنظمة على الانسحاب من الحملة. إن مؤيدي المرشحين الذين استمروا في السباق، وغيرهم من مرشحي المعارضة، تعرضوا لعمليات التخويف

انتخابات تعدد الفائزين

إن بعض نظم " تعدد الفائزين " تمد قاعدة الأغلبية إلى مجموعة الانتخابات التشريعية. ففي تصويت الكتلة الحزبية، يختار الناخبون حز با واحدا، والحزب الذي يفوز بأغلب الأصوات يستولي على جميع المقاعد لهذه الدائرة. أما النظام الموسع، فسيتيح للناخبين اختيار عدد من المرشحين بقدر عدد المقاعد التي ينبغي إشغالها. ويؤدي ذلك إلى تمكين الناخبين من التعبير عن مختلف الهويات وربما اختيار بعض الأفراد ارتكازاً على العرق و/أو نوع الجنس، وربما اختيار البعض الآخر ارتكازاً على الأيديولوجية أو قضايا سياسية معينة. وعلى الرغم من ذلك، ينتمي هذان النظامان إلى نظام " الفائز ينال كل شئ". إنهما يشوشان التصويت لصالح الأحزاب الوطنية الكبيرة؛ وفي الدوائر المتعددة العرقية حيث يتبع التصويت التوجهات العرقية يمكن منع أحزاب الأقلية ومرشحيها من الدخول في المباراة. إن " التصويت المحدود " يعمل على تعديل النظام الموسع عن طريق السماح لكل ناخب باختيار واحد فقط. ويؤدي ذلك إلى تقليص تشوش الأصوات ويعطي الأقليات العرقية فر ة افضل للحصول على التمثيل. ولكنه، مع ذلك، يمكن أن يسفر عن شعور مؤيدي المرشحين الخاسرين بأنهم محرومون من أي صوت في الحكومة. وفي مقابل النظام المرتكز على التعددية، نجد أن نظام التمثيل النسبي يرتكز على المبدأ القائل بإن جميع الناخبين يجب أن يكونوا قادرين على اختيار مشروع واحد على الأقل يمكن أن تساعد أصواتهم على نجاحه. وكل مسئول منتخب، يكون لديه، بدوره، دائرة سياسية محددة تمثل فئة جزئية من مجموعات دوائر السكان. إن شكل " القائمة الحزبية " من نظام التمثيل النسبي يحقق ذلك عن طريق تخصيص مقاعد لكل حزب بما يتناسب مع النسبة المئوية للتصويت الكلي الذي حصل عليه، علاوة على تجاوز الحزب للحد الأدنى. وبهذه الكيفية، يقوم الناخبون بالاختيار بين الأحزاب، وليس بين المرشحين الأفراد ؛ وبعد ذلك تقوم الأحزاب بتوزيع المقاعد على مرشحيها طبقاً لترتيب القائمة. ونظراً لأن الأحزاب لا تحتاج إلا لتجاوز الحد الأدنى، وليس التفوق على جميع الآخرين، من أجل الفوز بمقاعد في ظل هذا النظام، فإنها لا تخشى من مرشحي الأقلية العرقية و/أو المرشحات السيدات، أو حتى الحديث حول القضايا الخلافية. إن النظام الذي وصفناه أعلاه هو أبسط شكل من أشكال نظام التمثيل النسبي، وهو عرضة لشكوى تقول بأنه يعوق المرشحين المستقلين. وعلاوة على ذلك، نجد إنه في نظام " القائمة المغلقة " حيث يعهد بسلطة ترتيب المرشحين إلى قادة الأحزاب فقط تظهر ممارسات حزبية غير ديمقراطية. أما نظام " القائمة المفتوحة "، فيعطي ناخبي الأحز اب فرصة للتأثير على ترتيب القائمة . ويطرح بعض النقاد أن نظام التمثيل النسبي يقود إلى التفتيت الحزبي والاستقطاب الاجتماعي. وهناك طرح لا يختلف عما يطرحه حكام الشرق الأوسط في الماضي والحاضر حول دولة الحزب الواحد، ويتمثل في أن فلسفة " الخيمة الكبرى "، التي ي ناصرها بالضرورة الحزبان الأساسيان في ظل نظام تعددية دائرة الفائز الواحد، تساعد في بناء التماسك الوطني، في حين يعمل نظام التعددية الحزبية على تشجيع عدم الوحدة عبر الخطوط العرقية و/أو غيرها من التوجهات. ويطرح النقاد إننا إذا دمجنا نظام التمثيل النسبي مع حكومة ذات طابع برلماني (أي نظم يختار خلالها البرلمان، وليس الناخبين، رئيس الوزراء ومجلس الوزراء)، فان نظام التمثيل النسبي يقود إلى عدم الاستقرار، وذلك، عن طريق تعقيد عملية بناء الإجماع بين مختلف الأحزاب من أجل الحصول على أغلبية تشريعية. إن مثل هذه المساومة يمكن أن تسفر أيضاً عن حصول الأحزاب الصغيرة على نفوذ غير متفاوت حول سياسات معينة. وتعتبر إسرائيل مثالاً جيداً على هذا المأزق، حيث كانت الأحزاب الدينية الصغيرة قادرة على انتزاع تنازلات من كل من حكومتي العمل والليكود. ومع هذا، تستخدم إسرائيل حداً أدنى أقل بـ(١,٥ ٪) عما هو مستخدم في أوروبا (٣-٥٪)

والعنف على أيدي قوات الأمن في يوم الاقتراع، في حين كان رجال الشرطة يساعدون وكلاء الحكومة في ملء صناديق الاقتراع بأصوات زائفة. وعلاوة على ذلك، نشب نزاع مسلح بين مؤيدي مختلف المرشحين المتنافسين في عديد من المناطق، وهو ما يرجعه بعض المراقبين إلى المنافسات القديمة بين النخب. وقد أفاد الجميع أن ما يقرب من خمسين فرداً " قتلوا و " جرح حوالي ٩٠٠ فرد.

فاز ١٣٨ مرشحاً في الجولة الأولى من الانتخابات، من بينهم ١٢٤ يحظون بتأييد الحزب الوطني الديمقراطي. ومن بين المرشحين المستقلين الفائزين البالغ عددهم ١٤ مرشحا هناك ١١ مرشحاً ينتمون للحزب الوطني الديمقراطي. ولم يحصل أي حزب معارض على أي مقعد. ومن هنا، فقد قام مرشحو الحزب الوطني الديمقراطي المنتخبون بالتنافس على ١٨٣ مقعدا، من عدد المقاعد البالغ ٣٠٦، علي أساس نظام الدورة الحاسمة، في حين انشقت أحزاب المعارضة الأربعة إلى ١٣٠ ومرة أخرى، كان أغلب الفائزين المستقلين ينتمون إلى الحزب الوطني الديمقراطي، ومن ثم، حصل الحزب الحاكم بعد الاقتراع على ٩٤٪ من المقاعد المطروحة للتنافس.

ويبدو أن التحول بعيدا عن نظام التمثيل النسبي في مصر قد أضعف أحزاب المعارضة، أو في أفضل الأحوال أخفق في مساعدتها. وحتى بدون القمع والعنف المتصاعدين، كان من الممكن أن يعزز نظام " الفائز ينال كل شئ " المميزات التي يتمتع بها الحزب الحاكم. إن نظام التمثيل النسبي مع حد أدنى اكثر معقولية حوالي ٤٪ مقترنا بمزيد من عمليات الاختيار الديمقراطي داخل أحزاب المعارضة، يمكن أن يخدم، على نحو أفضل، إضعاف قبضة الحزب الوطني الديمقراطي على الهيئة التشريعية.

اهتزاز الزورق

إن آلية التلاعب الانتخابي التي وصفناها في هذا المقال قد تجاهلها، إلى حد كبير الباحثون الغربيون، كما تجاهلتها وسائل الإعلام الغربية، ويبدو من المرجح أن تؤدي عملية هندسة النظم الانتخابية إلى زيادة غير مباشرة في نسبة نجاح قدرة مراقبي الانتخابات المحليين و/ أو الأجانب على الحيلولة دون ممارسات التدخل والتزوير. ويمكن لمعارضي الحكومة أن يحققوا المكاسب من خلال إشراك النظم السلطوية في نقاشات ونضالات حول هذه الترتيبات المؤسسية " الخفية ".

إن تحديد نوعية النظام الانتخابي الأفضل لظروف ديمقراطية معينة ' يعد موضوعا لنقاش شرعي، على الرغم من أن نظام " الفائز ينال كل شئ " يعمل بوضوح ضد تمثيل الأقلية ولصالح الأحزاب الوطنية الراسخة. وينبغي أن تختلف عملية الحساب في أي بلد غير ديمقراطي. كما أن نظام التمثيل النسبي، الذي يؤدى إلى زيادة تمثيل القوى المعارضة، يمكن أن يخدم بشكل أفضل عملية تقويض النظم السلطوية الرسمية. والنضال من أجل نظام التمثيل النسبي يعد هو الآخر مجالا لتعاون أحزاب المعارضة، على الرغم من خلافاتها الأيديولوجية، ذلك أن الجميع يعمل من أجل الفوز بمقاعد إذا ما تحقق المطلب. ولسوف يقاوم المسئولون الحاكمون، بطبيعة الحال، أي نظام للتمثيل النسبي المبني على نحو جيد، ولكن كشف عنادهم سوف يؤدى إلى مزيد من تآكل مشروعية الالتزام التي تدعيها هذه النظم بشأن التمثيل السياسي الأصيل.

ملحوظة

تتوجه الكاتبة بالشكر إلى كل من إيفا بيلين، وستيف هيديمان، وآن ليش، وروجر أوين، وروب ريشي، والى آخرين عديدين في هيئة تحرير "ميدل ايست ريبورت" لما قدموه من ملاحظات قيمة على الصيغة الأولى من المقال.

الهوامش

١) راجع بهذا الصدد:
Ghassan Salame, " Introduction: Where are the Democrats?" and John Wasterbury, " Democracy without Democrats? The Potential for Political Liberalization in Middle East", in Salame, ed., Democracy without Democrats:
The renewal of Politics in the Muslim World (New York; I.B Taurus, 1994).

٢) راجع بهذا الصدد :
Augustus Richard Norton, ed., Civil Society in the Middle Brill, 1995) and Saad Eddin Ibrahim, " . East (Leidem: EJ. Overview " in Political Liberalization and Democratization in the Arab World, Rex Brynen, Bahgat Korany and Paul Noble, eds. (Boulder, Co : Lynne Rienner, 1995).

٣) راجع بهذا الصدد :
Mark Cooper, The Transformation of Egypt (Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1982),

٤) كان العديد من المستقلين من نشطاء فتح الذين لم تتضمنهم قائمة فتح في دوائرهم الانتخابية. راجع بهذا الصدد:
Jerusalem Post, January 23, 1996; Deutsche Press Agentur, January 22, 1996; As'ad Ghanem, "Founding Elections in a Transitional Period: The First Palestinian. General Elections, "Middle East Journal 50/4 (fall 1996)

٥) راجع بهذا الصدد :
Ghanem, op cit; Jerusalem Post, June 16, 1995, December 7, 1995, and January 19,1996.

٦) حول انتخابات الأردن في عامي ١٩٨٩ و١٩٩٣، راجع :
Middle East Magazine,October 10,1989; Kamel S. Abu Jaber and Schirin H.Fathi, " The 1989 Jordanian Parliamentary Elections", Orient 31 (1990); Andrew Reynolds and Jorgen Elkit, " Jordan: Electoral System Design in the Arab World, in the International IDEA handbook of Electoral System Design (Stockhlm:International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 1997); " Jordan: The Rise of the Fundamentalists", Middle East Economic Digest, November 24, 1989; Timothy Piro, "Parliament, Politics, and Pluralism in Jordan" , Middle East Insight, July October 1992; TimH. Keidel, " The 1993 Parliamentary Elections in Jordan", Orient 35 (1994), P. 53; Ben Wederman, " Democracy in Jordan", Middle East Insight, November December 1993, p.11 ; and MEED November 19,1993.

٧) ورد في :
United Press
International November 9, 1993.

٨) راجع بهذا الصدد :
New York Times, November 10,1993

٩) هناك جانب آخر من القانون مصمم من أجل إعاقة الأحزاب الصغيرة، وهذا الجانب يتطلب منهم أن يرشحوا عددا كافياً من المرشحين لشغل جميع المقاعد المتاحة، علاوة على اختيار بدائل يمكنهم الإحلال محل أي مسئول ' منتخب في حالة وفاته أو استقالته. بلغ العدد الإجمالي من المرشحين المطلوب ترشيحهم ٦٩٠ مرشحا. راجع بهذا الصدد :
Fauzi Najjar, " Elections and Democracy in Egypt", American Arab Affairs (Summer 1989), and BHendriks, " Egypt's Elections, Mubarak'd Bind", MERIP Reports 129 (January 1985).

١٠) راجع بهذا الصدد :
1987election information from Erika Post, " Egypt's Elections", Middle East Report 147 (July August 1987),
بالإضافة إلى ملاحظات شخصية.

١١) معلومات عن انتخابات عام ١٩٩٠ من :
Gehad Auda, " Egypt's Uneasy Party Politics, " Journal Of Democracy 2/2 (Spring, 1991) ; Africa Economic Digest , May 28 , 1990 ; Middle East Economic Digest, September 28 and October 12, 1990 ; The Guardian, November 29,1990;
علاوة على مقابلة في أبريل ١٩٩٣ مع احمد عبد الله.

١٢) حول انتخابات ١٩٩٥، راجع :
Mona Makram Ebeid, " Egypt's 1995 Elections : One step Forward, two steps Back? " Middle East Policy 4/3 (March , 1996); Al Ahram Weekly , December 7-13 and December 14-20 , 1995; Reuters, UPI, and Deutsche Presse Agentur, November December, 1995; and Reuters, October 4, 1996.

١٣) راجع بهذا الصدد :
Eberhard Kienle , " More than a Response to Islamism : The Political Deliberalization of Egypt in the 1990s , " Middle East Journal 52/2 (spring 1998).

المراجع

The International IDEA handbook of Electoral System Design (Stockholm : International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 1997).
Center for Voting and Democracy (www. Fairvote. Org).

المهمة المطروحة الديمقراطية

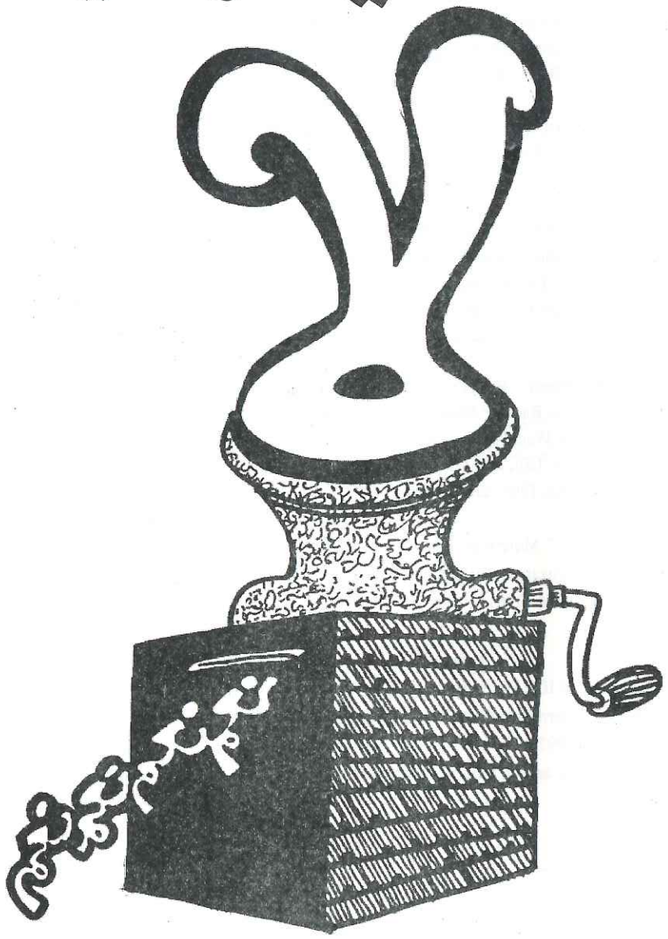

شيلا كاربيكو

لا يدعو القادة المحليون القائمون المراقبين الأجانب لمراقبة الانتخابات إلا عندما يكون ذلك في مصلحتهم. إن المساعدات المالية الكبيرة نادرا ما تكون مشروطة بإجراء الانتخابات، ولكن إجراءها يحسن صورة النظام في الخارج. وبالنسبة للحكومات التي تجري عليها الرقابة، يكمن "سر الصفقة" في ترتيب الانتخابات على نحو لا يؤثر في شكوك المراقبين، ويكفي لضمان الفوز بها في نفس الوقت.

وإذا استبعدنا الصورة النمطية المتحيزة عن النفور الفطري للعرب والمسلمين من الليبرالية السياسية، فالهيئات الغربية قامت بإنفاق ملايين الدولارات والآلاف من أيام العمل من أجل "دمقرطة" بلدان الشرق الأوسط خلال السنوات العشر الماضية. ويستخدم خبراء ومراقبو الانتخابات منهجية متميزة تعمد إلى تأطير السياسات المحلية بالاستعانة بمعايير عالمية يمكن ملاحظتها.

إن هيئات بيروقراطية متعددة الجنسية ومركبة ترسل بعثات للقيام بمشروعات تشتمل جزئيا على الترجمة وجزئيا على التوثيق، مشروعات تنهض على سيناريو مميز وعقدة وحل مميزين. وتميل مثل تلك المشروعات -في العالم العربي- مثلها مثل غيرها في أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا ووسط آسيا، إلى أن تعيد إنتاج ذاتها وأن تشبع أغراضها بنفسها.

إن وصول المستشارين والمراقبين يثير الطموحات الديمقراطية للناخبين والمرشحين المعارضين والنشطاء المنتمين لمنظمات محلية، ولكنها نادرا ما تشبعها.

الهيئات المانحة، وخبراء الديمقراطية

إن خبراء الانتخابات، مثلهم مثل متخصصي التنمية، يلتحقون بفرق تسمي " بعثات، على سبيل المثال: بعثة لصياغة مشروع قانون انتخابي أو لمراقبة عملية التصويت. ولكل بعثة مهمة: تحسين الجوانب التقنية لعملية الاقتراع، أو المساعدة على ضمان أن تكون النتائج حرة ونزيهة".

وتختلف المشروعات الانتخابية عن المعونة الأجنبية التقليدية. ويكمن الاختلاف الأساسي في ضيق الجدول الزمني في

شيلا كاربيكو: رئيس لجنة تحرير مجلة " ميريب"، ورئيس قسم العلوم السياسية بجامعة ريتشموند. آخر مؤلفاتها : كتاب " المجتمع المدني في اليمن : الاقتصاد السياسي للنشاط في الجزيرة العربية الحديثة": Civil Society in Yemen: A Political Economy of Activism in Modern Arabia (Cambridge University Press, 1998).

الشهور والأسابيع والأيام السابقة لعملية الاقتراع. وبالمقارنة بالمساعدات المستمرة في مجال التنمية الاقتصادية والمشروعات متعددة السنوات لتشييد المؤسسات للدول، نجد أن البعثات المرتبطة بالانتخابات تكون عرضية علي نحو قطعي. فالمساعدة التقنية في الانتخابات تعني إرسال الخبراء الأجانب إلى العواصم لفترة تصل إلى ستة شهور قبل بدء الانتخابات، ثم تصل بعد ذلك فرق المراقبة لمدة أسبوع أو أسبوعين من أجل تقديم المشورة أو التدريب. ونظرا للتسمية التي يطلقها النقاد على تلك البعثات باعتبارها "بعثات مراقبة قصيرة الأمد" داخل صناعة أو "سياحة الانتخابات، يجري إرسال وفود المراقبة دون إعطاء مهلة كافية بغرض محدد وهو مراقبة الممارسات في إطار بعينه من الدوائر الانتخابية أثناء حساب الأصوات وعدها.

وتعد المراقبة الدولية للإنتخابات العربية ابتكارا جديدا يقترن بالعديد من توجهات الموجة الثالثة من الديمقراطية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. فبعد سقوط سور برلين مباشرة، توجه مستشارو الانتخابات إلى أوروبا الوسطى لتيسير عملية الانتقال المتحمسة والمتوقعة نحو الليبرالية السياسية والاقتصادية. وفي نفس الوقت، أدى استعراض العون الذي قدم في الماضي واثرى بعض الديكتاتوريين -مثل ماركوس، ودوفالييه، وموبوتو، وسوهارتو- إلى إصلاح السياسات داخل الهيئات المانحة، كما أدى إلى ظهور دوائر عالمية للمناصرة من أجل حماية حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، والبيئة، وغير ذلك من القضايا الجديرة بالحماية في العالم الثالث. ومع حلول منتصف أعوام التسعينات، قرر صناع السياسية الاقتصاديين بالبنك الدولي أن المؤسسات الديمقراطية تعزز النمو Sustainable ، ومن ثم تحركت مسألة الانتخابات واحتلت مواقع متقدمة في برامج السياسة الخارجية لدى القوى الكبرى.(١)

لقد قامت هيئة الأمم المتحدة، منذ باكورة نشأتها، بابتداع فكرة مراقبة الانتخابات كجزء من مهمتها لمساعدة الأمم الجديدة، مثل الأراضي الأفريقية التي كانت تسير في طريق الاستقلال، والأمم التي كانت تتعافى من الحرب الأهلية - وهي المعايير التي تبدو واضحة الآن في أراضي الحكم الذاتي الفلسطينية، ولبنان ما بعد الحرب الأهلية، واليمن المتحد الجديد بعد الحرب الأهلية، وإريتريا الحديثة الاستقلال، والدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة. وفي ظل ظروف استثنائية -أحدثها الوضع في البوسنة وكمبوديا- يوجه مجلس الآمن قسم المساعدة الانتخابية بهيئة الأمم المتحدة للإشراف علي الانتخابات أو تنظيمها. كما يمكن أيضا آن ترسل الجامعة العربية أو منظمة الوحدة الأفريقية مراقبين باسم الدول الأعضاء. ومع ذلك، فقبل أواخر عام ١٩٨٠، كانت المراقبة الثنائية للانتخابات تعد بمثابة شيئا محرماً وخلال السنوات العشر الماضية فقط اصبح هناك " تعديل على مفهوم التدخل" من شأنه عدم اعتبار مراقبة عملية الاقتراع، وما يرتبط بها من معونة تقنية، انتهاكا للسيادة الوطنية. (٢)

ونجد حاليا آن مجموعة كبيرة من المؤسسات المتعدية القومية تنخرط، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، في هندسة الانتخابات أو مراقبتها. وفي ظل تفويض سياسة ماستريخت الخارجية والأمنية المشتركة من أجل المساعدة والمراقبة الانتخابية، قامت وحدة الانتخابات بالاتحاد الأوروبي بتكريس مئات من شهور الخبرة للإعداد للانتخابات التاريخية الفلسطينية وفي جنوب أفريقيا ومراقبتها(٣) إن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مثلها مثل نظيراتها في كندا وهولندة وألمانيا، تسعي من أجل " الحكم الجيد " و " الحقوق المدنية والسياسية " من خلال مجموعة من المشروعات التي تهدف إلى النهوض ببناء المؤسسات البرلمانية والقضائية، فضلا عن مؤسسات المجتمع المدني(٤)

في حين يقدم الوقف القومي للديمقراطية -وتمويله منفصل- المنح المالية لكل من المعهد الوطني الديمقراطي، والمعهد الجمهوري الدولي للمشروعات المتعدية القومية. (٥) ولقد قامت خمس مؤسسات ألمانية ذات ارتباطات حزبية -اشهرها تلك المرتبطة بالديمقراطيين المسيحيين والديمقراطيين الاجتماعيين- بإرسال بعثات لتقوية أو مراقبة إدارة الانتخابات، كما تفعل المؤسسات الكندية والهولندية والفرنسية شبه المستقلة ذاتيا. وفي حين نجد أن بعض الجماعات مثل -مركز كارتر أو مؤسسة سوروس تحصل على تمويلها من جهات خاصة، هناك مجموعات أخرى مثل المؤسسة الدولية لمجموعة الولايات المتحدة/ المملكة المتحدة للأنظمة الانتخابية، أو مجموعة كندا للانتخابات تقوم بتنفيذ برامج في ظل التعاقدات المبرمة مع وكالات المعونة.

إن مراقبة الانتخابات ليست مجرد تطبيقا مبسطا للنفوذ الأمريكي وهو الأمر الذي ربما يناقض تصورات كثير من الأمريكيين وإنما هي ممارسة متعددة الأطراف والأوجه.(٦) والمعونة الأمريكية، التي انفصلت عن معيار الفقر تدعم سياسة أمنية تنهض على تحويلات ضخمة إلى إسرائيل، وبعثة ضخمة في مصر، وبرامج ذات دلالة في الأردن والمجتمعات الفلسطينية والجمهوريات الجديدة بدول الكومنولث المستقلة. هذا، بينما تحافظ على مستوى أقل في الأماكن الأخرى بالمنطقة. إن بعثات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في تونس واليمن وعمان وباكستان قد أغلقت أبوابها، بينما تحصل المغرب ولبنان على معونة رمزية فحسب من الولايات المتحدة . وهكذا، فعلى الرغم من الوضع العسكري المرئي لأمريكا في المنطقة، فإن أغلب البلدان المحتاجة تعتمد على المعونة الأوروبية أو متعددة الأطراف أكثر من اعتمادها على المنح والقروض الاقتصادية من الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، عادة ما يقوم حلفاء الولايات المتحدة، بل حتى المنظمات غير الحكومية الأمريكية، بنقد الأعمال العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة ضد الأهداف العربية . ولذات السبب، تعد الانتخابات بمثابة مناسبات ملائمة للاستعراض الأمريكي التقني الخاص، قصير الأمد وغير الرسمي للخبرة والاهتمام بتلك البلدان التي لا تتمتع بمساعدات الولايات المتحدة الخارجية. مع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن جهود الترويج للديمقراطية التي تبذلها إدارة كلينتون تمثل في الأساس سياسة واقعية (تعني لفظة "واقعية Realpolitik هنا أنها تنطلق من الاعتبارات الاستراتيجية، ولا صلة لها بمعنى القابلية للتطبيق أو معنى الصلة القوية بالواقع (المحرر). وذلك إذا استبعدنا الطنين الدعائي.(٧)

المقرطة المنتقاة

يقوم الأجانب، في الشرق الأدنى والأوسط بمراقبة الانتخابات في البلدان ذات الدخل المنخفض أو، المتوسط، التي تسعي للحصول علي قروض البنوك التجارية الخاصة، والاستثمارات المباشرة فضلا عن المساعدات الرسمية، والهبات المباشرة والمعونة التقنية. إن حكومات الأردن والمغرب، والجزائر، واليمن، وباكستان، والسلطة الفلسطينية ولبنان، وكازاخستان، وازربيجان تأمل في أن الانتخابات ذات الدعاية الجماهيرية الجيدة سوف تجعلهم يفوزون برضى الجهات الغربية المانحة والمقرضة.

وفي المقابل، فان النظم المنبوذة مثلها مثل الدول الحليفة للغرب، ترفض عملية مراقبة الانتخابات باعتبارها انتهاكا لسيادتهم الوطنية. ونجد أن العراق وإيران وليبيا وسوريا والسودان وأفغانستان يجتمعون علي الحط من قدر اللغة الديمقراطية الغربية، ويعتبرونها إمبريالية جديدة، كما ينتقدون بشدة المراقبين باعتبارهم عملاء تجسس.

إن أصدقاء وحلفاء الولايات المتحدة يشعرون بحساسية أيضا إزاء التطفل السياسي. لا يوجد مراقبون للانتخابات في تركيا، وهي العضو الوحيد بالمنطقة في حلف شمال الأطلنطي (ناتو)، كما لا يوجد في إسرائيل، وهي البلد الوحيد في المنطقة الذي يتسم بديمقراطية برلمانية مستقرة. وعلى الرغم من مستوى المعيشة المرتفع في إسرائيل، فهى أكبر متلق للمعونة من الولايات المتحدة في العالم (واكبر مستفيد من الأعمال الخيرية الخاصة)، وهي تحصل على معونة نقدية أكثر مما تحصل عليه من مساعدة تقنية : لا يوجد في إسرائيل بعثة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، والتي تمنح الخبرة الأمريكية. وحتى في مصر، حيث المعونات الأمريكية والأوروبية الهامة تضم تمويلا للمكاتب البرلمانية والمنظمات الفكرية الليبرالية ومثيلاتها، لم يسمح النظام للأجانب بمراقبة العمليات الانتخابية.

أما العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة –وهي دول غنية مما يجعلها غير مؤهلة للمساعدات الاقتصادية المقدمة من الولايات المتحدة وهيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي أو المساعدات الأوروبية– فهي تتحكم حتى في الصحفيين المحليين وتضيق عليهم الخناق فيما يكتبونه، كما هو الحال في باقي دول المنطقة، كما تعتبر هذه البلدان أن الديمقراطية هي بنية غربية غريبة عن تراثها الثقافي والديني. وفقط الكويت، التي نجد فيها طنطنة كبيرة تنسقها هيئات العلاقات العامة بواشنطن، قد رحبت بالمراقبين الدوليين في انتخاباتها البرلمانية التي تلت حرب الخليج، ثم أظهرت تقديرا أكبر للسياسات الليبرالية بإعطاء منحة قدرها ٥٠ آلف دولار لمؤسسة حقوق الإنسان التابعة للكونجرس [٨]. لقد تم السماح للمعهد الجمهوري الدولي بكتابة دراسة عن التشريعات العمانية، ولكن المعهد كان حريصا ولم يدعُ في الدراسة إلى الانتخابات [٩]، بينما لم تجد مطالبة مفكرين في البحرين بالدعم الدولي، لحركتهم المناصرة للديمقراطية، سوى آذان صماء.

الاستعراض المسرحي يوم الانتخابات

إن الصحفيين والباحثين والمتخصصين المنتمين إلى كافة الاتجاهات السياسية قد أمعنوا النظر بصورة نقدية في الأنشطة الانتخابية للهيئات المانحة والمؤسسات شبه المستقلة ذاتيا في الأمريكتين وأوروبا. ونجد في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي أن برامج المعونة الأمريكية قد شيدت أجهزة للأمن القومي[١٠] وشجعت ما أطلق عليه انتخابات المظاهرة، حيث كانت تمول في العادة مرشحي الجناح اليميني. وحتى قامت المحكمة الدستورية بحظر الممارسة في التسعينيات، فإن مؤسسات حزبية جهوية ألمانيا الفيدرالية دربت ومولت عددا مختارا من الأحزاب الأجنبية.[١١] لقد اختارت القوى الغربية الأحزاب والمرشحين والمنظمات غير الشيوعية في روسيا[١٢]، وتشيكوسلوفاكيا، والمجر[١٣] كما نسقت وأيدت الانتخابات المخادعة في البوسنة.[١٤] وبعد مرور عامين فقط، أطلق البولنديون اسم " فرقة ماريوت "[١٥] على " مستشاري الإصلاح " في وارسو. وفي كافة أنحاء البلدان الشيوعية السابقة، فسدت الآمال الأولى بشأن نقل المستشارين القادمين من الديمقراطيات الغربية لأسرار الحكم الليبرالي القيمة تاركة خلفها نظرة ساخرة لعمليات المراقبة التي يجري تنسيقها بحرص من أجل " ممثلي المجتمع الدولي".

ولقد تكررت هذه الخبرات في العالم العربي؛ فالانتخابات يسبقها سيل من مصممي ومقيمي ومستشاري ومراقبي المشروعات، الذين سرعان ما يصلون بعد الإعلان عن الانتخابات من أجل إجراء المسوح وتقديم المشورة، وتدريب المسئولين والمشاركين المحليين . فمع توقع إجراء الانتخابات التشريعية الهامة عام ١٩٩٦ في الضفة الغربية وغزة (١٦)، قامت كل من وحدة الانتخابات بالاتحاد الأوروبي، والمعهد الوطني الديمقراطي، والمعهد الجمهوري الديمقراطي، والمؤسسة الدولية لمجموعة الولايات المتحدة / المملكة المتحدة للنظم الانتخابية، والجماعات العربية الأمريكية، ومركز كارتر، وغيرها من المؤسسات الأوروبية والأمريكية الشمالية بإرسال بعثات أو إنشاء مكاتب مع إعداد دراسات وبرامج تدريبية وتقديم مساعدات تقنية في أمور مثل : تحديد الدوائر الانتخابية، وتسجيل الناخبين، وأمن الاقتراع، وحساب الأصوات.

وقبل يوم الاقتراع بحوالي أسبوع كانت كافة الفنادق بمواقع مثل الرباط أو صنعاء محجوزة من جانب المراقبين من كافة أنحاء العالم. إن إرسال فريق ميداني صغير من الخبراء، أو وفد كبير للمراقبة، يكلف أموالا طائلة، وخاصة إذا ما سافروا من الولايات المتحدة : فهناك المرتبات، وتذاكر الطيران، والمترجمون، ونفقات التقييم والمراقبة، وكلها حددت أسعار الانتخابات بالنسبة للبرلمانات الفلسطينية، واليمنية والأردنية بما يصل إلى عدة دولارات لكل ناخب.

وفى العادة لا يدعو الرسميون الوطنيون المراقبين الأجانب لمراقبة الانتخابات إلا عندما يكون ذلك فى مصلحتهم. ونادرا ما تكون المساعدة المالية الكبيرة " مشروطة " بعقد الانتخابات، علي الرغم من أن ذلك يؤدي إلى تحسين صورة النظام في الخارج. وحتى على الرغم من أن صافي التحويلات النقدية المالية أو السلع يعد ضئيلا، واستضافة الخبراء يمكن أن تفرض تكاليفَ خفية، فإن النظم العطشى للتمويل في البلدان الفقيرة تتوقع الحصول على مكافآت مادية أو سياسية. ويساعد نشطاء المنظمات غير الحكومية والمثقفون وشخوص المعارضة الوفية للدولة على "بيع" الندوات والولائم وحفلات التكريم للمسئولين المحليين خلال العملية الانتخابية. وفيما وراء الساحة الانتخابية، حيث تتنافس الأحزاب في الدوائر الانتخابية المحلية، تتنافس كذلك من أجل الرعاية الدولية، سواء سياسيا أو ماليا. [١٧]

وفي ظل هذه الظروف، يجري تنسيق هذه المهرجانات الانتخابية بواسطة الزوار من أصحاب المقام الرفيع ومن أجلهم. ويلتقي قادة البعثات والمندوبون مع " كل شخص وأي شخص ". وتقوم المحطات الإخبارية بالفنادق الكبرى أو مراكز المؤتمرات بتوزيع مواد باللغة الإنجليزية، بينما ينتظر المواطنون نتائج الاقتراع عبر محطات التلفزيون الدولية التي تبث من خلال الأقمار الصناعية. كما يصور المذيعون أو يستنبطون " ختم موافقة " الوفود القادمة من أمريكا وأوروبا. وفى إحدى هذه الأحداث، بعد الانتخابات البرلمانية اليمنية عام ١٩٩٣، قدم المعهد الوطني الديمقراطي شكوى إلى اللجنة الانتخابية العليا أن اعتراضاته على ما قام به الحزب الحاكم من تلاعب في لجنة مراقبة الانتخابات المحلية التي يرعاها المعهد قد " صورها التلفزيون على نحو غير دقيق، مؤكدا مصادقة المعهد الوطني الديمقراطي للجنة الانتخابية العليا ونجاحها فى بناء آليات مضمونة لتحقيق انتخابات حرة وعادلة "[١٨]

ولقد ارتاب بعض المراقبين في أن ما شهدوه كان مختلفا عن الواقع السياسي. وقد كتب أحدهم يقول إن " حشدا من المقاولين الخاصين الذين يدعون امتلاكهم للخبرة في مجال " بناء الديمقراطية " " وصلوا إلى كيرجيزستان قبل عقد الانتخابات في باكورة عام ١٩٩٣. واتخذوا من فنادق الحزب الشيوعي السابق مسكنا لهم، وشيدوا مجتمعا مصطنعا من المقاولين" منعزلا عن المجتمع المحلي. وأنهي حديثه قائلا: " إن ذات المعونة الأساسية الخاصة بالديمقراطية كانت شديدة التجريد، والمرجعية الذاتية، ولم تكن مناسبة " بحيث كان تأثيرها

ضئيلا[١٩]. وقد شعر واحد من المراقبين الميدانيين في باكستان واحد من حوالي عشرين أمريكي في فريق نظمه المعهد الوطني للديمقراطية، ويضم ٤٠ فردا من ١٦ بلداً، أن المواقف والأفعال الحقيقية كانت جميعها عند الحواف المحيطية لرؤية الفريق: لقد " مضى وهو شاعر بعدم الراحة بشأن ما لم يره " [٢٠] كما اشتكى المراقبون الميدانيون، على نحو غير معلن، من أن بيان تهنئة الحكومة بالانتخابات الناجحة عادة ما تجري كتابته في وزارة الداخلية قبل انتهاء البعثة الميدانية من تقييمها (أو حتى قبل أن تنتهي كافة لجان الاقتراع من الإبلاغ عن نتائجها)، مما يضفي على الممارسة طابعا زائفا إلى حد ما .

وبالنسبة للحكومات التي تسري عليها عملية المراقبة، تكمن الخدعة في تنسيق العملية علي نحو كاف للفوز، دون أن يثير ذلك شكوك المراقبين . ويحب مراقبو الاقتراع مشاهدة صفوف طويلة منظمة من المواطنين، وخاصة النساء. وتكون النتائج اكثر مصداقية إذا ما منحت الأحزاب الحاكمة على الأقل بعض المقاعد للمعارضة السلمية، وعندما تشهد الملصقات والتغطية التلفزيونية والتجمعات وجود تنافس في ظل التعددية الحزبية تفوق خلاله الحزب الحاكم على منافسيه. إن العنف أو التلاعب المباشر في وجود المراقبين سوف يفسد التجربة، كما حدث عندما رفض مراقبو OSCE والمعهد الوطني الديمقراطي تأكيد صحة إعادة انتخاب رئيس ازربيجان في أكتوبر ١٩٩٨، مقدمين دلائل واضحة على التزوير وملء صناديق الاقتراع بأصوات زائفة. وبخلاف ذلك، يبقي خاضعا للنقاش ما إذا كان حجم تلك الشوائب يكفي لإبطال النتائج.[٢١]

فإذا ما سارت الانتخابات على نحو جيد، في البلدان المعتمدة على التمويل الأجنبي، فإن ذلك يعد مؤشرا على أن المسئولين الانتخابيين، قد حصلوا على تدريب جيد. فذلك يعني أن التصويت كان منظما ومفتوحا على نحو جيد للمراقبة، وسار وفق عملية قانونية . ويعني أيضا أن الحزب الفائز قد نشر أنواعا من الشعارات والأدبيات والإعلانات والاستراتيجيات خلال الحملات الانتخابية، يرى الخبراء أنها ساهمت في الفوز بالانتخابات. وفي هذه الحالة، يمكن القول بإن الحكومة لديها "تفويض".

وكما هو الحال في أوروبا الوسطى، فإن الآمال الأولى بشأن منح الخبراء الغربيين للدواء السياسي الشافي من كل داء قد تحولت إلى ريبة وخيبة أمل وفي النهاية نزعة شكاكة. وخلف دائرة متخصصي التنمية المصريين في القاهرة، الذين يتحدثون اللغة الإنجليزية، نجد أن كثيرا من النشطاء السياسيين في المجتمعات المحلية يشعرون بالقلق إزاء الهيئات المانحة الأجنبية. وفي ذات الوقت، يمكن أن يشعر المتخصصون المصرين بالغيظ إزاء حصول الخبراء الأجانب على رواتب أعلى، مع احتياجهم لمترجمين ليعرفوا ما يعرفه الخبراء المحليين. فبدلا من ذلك يمكن أن يفضّل الكثير من الناخبين الحصول على بضعة دولارات أكثر من زيارة وفقد المراقبين الدوليين. إن خيبة الأمل لا تنبع فقط من النزعات الثقافية أو الدينية، وإنما أيضا من الطموحات الديمقراطية المطروحة وغير الملباة.[٢٢] وعندما تقوم البرلمانات المنتخبة بإصدار قوانين من شأنها تقليص الوظائف والأمن الاجتماعي والخدمات العامة، بينما تزيد الرسوم أو تفرضها على المياه والطاقة والدواء والغذاء وغير ذلك من الضروريات، فإن التصويت يتجرد من مغزاه السياسي ومعنى المشاركة.

وفي النهاية،تجدر الإشارة إلى أن الانتخابات في الشرق الأوسط ليست ظاهرة محلية محضة، على الرغم من أننا لا ينبغي أن نختزل الممارسة برمتها إلى مجرد انعكاس لهيمنة الليبرالية الجديدة الغربية. ومع محاولة الحكومات التي حصلت على مساعدات لتعزيز صورتها الداخلية والخارجية، فإن مؤسسة ليبرالية متعدية القومية لما بعد الحرب الباردة تعمل على عقلنة وتفسير السياسات الفوضوية من خلال عدسة الصياغات العالمية. إن عملية مراقبة الانتخابات تفتح الباب أمام متابعة أداء نظام سياسي للتدقيق، وتطرح السياسات الوطنية علي المسرح العالمي، كما أن عملية المراقبة تضع إطارا للسياسات الوطنية، مقدمة للعالم الخارجي مظهرا تنظيميا من خلال خرائط الدوائر الانتخابية، والرسوم الخاصة بالبرلمانات، والملاحق القانونية، والملخصات التنفيذية للمشكلات ولجوانب التقدم، وتقييمات المقابلات المرتبة التي تم إجراؤها. ويجري نقل المدربين، خلال تراتبية الخبرة، من العواصم الغربية إلى النخب المتحدثة بالإنجليزية في القاهرة، وإلى طلاب الكليات وأهل الريف المتعلمين، وإلى الناخبين والعاملين في لجان الاقتراع بالأماكن البعيدة، وأخيرا يجري جلب ممثلين من الجانب الأول لتوثيق أداء الجانب الثاني. هكذا، على الرغم من أن المراقبين الدوليين يمكنهم المساعدة على إجراء " أول " انتخابات بصوره سلمية وربما الحفاظ علي أمانة الحكومات، يوجد أيضا خطر في وجودهم يكمن في أن أولئك القادمين من الخارج يقومون فقط بتأكيد صحة مزاعم الأحزاب الرسمية حول وجود قاعدة ديمقراطية مشكوك فيها.

الهوامش

١) راجع بهذا الصدد :
World Bank, World Development Report 1997 (Washington, 1997)

٢) راجع بهذا الصدد :
A. Tostenser, D.C. Faber and K. de Jong, " Towards an Ing tegrated Approach to Election Observation? Professionalizin European Long Term Election Observation Mission, " Policy Management Report No. 7 (Maastricht, European Center for Policy Management, 1997).

٣) راجع بهذا الصدد :
Stefan Mair, "Election Observation: Roles and Responsibilities of Long- Term Election Observers ", http : // www. Oneworld. Org/ ecdpm / pubs / wp22 gb.htm (p.6)

٤) راجع بهذا الصدد :
John P. Mason, AID's Experience with Democratic Initiatives: A Review of Regional Programs in Legal Institution Building, AID Program Evaluation Discussion Paper No. 29 (Washington: USAID, February 1990).

٥) راجع بهذا الصدد :
Thomas Caro Thers, " The NED at Ten, " Foreign Policy 95 (Summer 1994)

٦) راجع بهذا الصدد :
David Halloran Lumsdaine, Moral Vision in International Politics : The Foreign Aid Regime 1949-89 (Princeton : Princeton University Press 1993).

٧) راجع بهذا الصدد :
Thomas Carothers, " Democracy Promotion Under Clinton, The Washington Quarterly 18/4 (Autumn 1995), pp. 13-26.

٨) راجع بهذا الصدد :
the fields of Oppression: A David Smaules, " At Play in Government Funded Agency Pretends to Export Democracy ", Harper's Magazine (May 1995)

٩) وفقا للمعهد الجمهوري الديمقراطي، فإن " الانتخابات والسلطة التشريعية الشاملة ينظر إليهما كأهداف متوسطة او طويلة المدى، وليس كواجهتين لاقناع العالم بتقدم ' عمان " راجع:
Http : // www / iri, org / Asia ME /Publications /Middle East East / Oman Political 95 htm (.).

١٠) حول العلاقة بين المعونة الأمريكية الخارجية وانتهاكات حقوق الإنسان لدى المتلقين للمعونة في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، يمكن الاطلاع على ما يلي :
Y. Bouandel, " Quantitative Approaches to the Comparative Study of Human Rights", Coexistence 30 (1993).

١١) راجع بهذا الصدد :
Michael Pinto Duschinsky, " Foreign Political Aid : The tions ", ECDPM working Paper No. 33 German Political Founda (Maastricht : ECDPM, 1997) http : www. oneworld. org / ecdpm / pubs/ wp33 gb. htm.

١٢) راجع ايضا :
Vladimir Vukovsky, " Drowning Democracy ", National Rewiew, September 23, 1991.

١٣) راجع بهذا الصدد :
ry, " Foreign Policy's Loose Cannon : The Na- Barbara Con tional Endowment for Democracy" USA Today (magazine) , (September 1994)

١٤) راجع بهذا الصدد :
Anna Husorka, " Election Fraud in Bosnia," The New Republic, "Octobner 13, 1997; Douglas E. Schoen and Mark J.Penn,Perverting Democracy, " Campaigns and Elections 14/3 (August 1993).

١٥) راجع بهذا الصدد :
Devin F.F. Quiglcy, " For Democracy's Sake : How Funders Fail and succeed," World Policy Journal 13/1 (spring 1996)

١٦) راجع :
Hady Amr, "Electoral Systems and Democracy : Palestinian and South African Elections Compared," Middle East Report 201 (1996).

١٧) راجع ايضا :
Sheila Carapico, " Replicable Models : Channeling Aid to Arab Women " , Middle East Policy 5/3 (September 1997).

١٨) راجع بهذا الصدد :
NDI, Promoting Participation in Yemen's 1993 Elections (Washington : National Democratic Institute for International Affairs, 1994), pp. 22-25, 122 124.

١٩) راجع بهذا الصدد :
Gregory Gleason , " Democracy in Central Asia, " pp. 4-5 : www. umu. edu / - gleasong / ITC / demos. html. http ://

٢٠) راجع بهذا الصدد :
Hendrik Hertzberg, "Team Player," The New Republic, Novermber 19,1990, p.42.

٢١) انظر :
Mark Katz, " Election Day in Aden, " Middle East Policy 5/3 (September 1997).

٢٢) راجع علي سبيل المثال : محمد الحيوان بجريدة الوفد، ٢٩ يونيو ١٩٩٨، صـ١٤
FBIS-NES 98-108 ، حول خيبة الامل بشأن برامج المعونة الأمريكية .

هذا العدد

يجب أن تتسم عملية الرقابة بطابع تعاقدي ولو بصورة ضمنية فتترك للرقابة مهمة تقويم الجوانب السياسية من العملية، مثل قوانين الانتخابات ونظم التمثيل المطلوبة، مما يمس تشكيل النظام السياسي بشكل عام

جيليان شويدلر

من المؤكد أن ظهور الجمعيات والروابط الجديدة ذو صلة بواقع ومعنى المواطنة في الغرب. فتلك الجمعيات تطرح التساؤلات حول مدى تحكم وسيطرة المواطنين على حياتهم. وهاهو حسن أوريد يخبرنا "لم يصل الناس حتى الآن إلى الشعور بدرجة من الأمن كافية لجعلهم يعبرون عن أنفسهم بحرية".

دانيل بيرتون-روس

من الممكن أن تكون المراقبة الدولية للانتخابات أداة شديدة النفع، لكنها كثيراً ما تتحول أيضاً إلى محض ادعاء مثير للسخرية ومناف للعقل. والواقع أن المنظمات المشاركة في عمليات المراقبة الدولية للانتخابات يتعين عليها أن تكون على ثقة من أن التقارير التي يعدها مراقبوها ليست معدة من منظور يتفق مع سياسات الجهات التي تضطلع بتمويلها.

هنري مانسون

على النقيض من وجهة النظرالسائدة في الأوساط الأكاديمية الفكرية التركية، أرى أن حزب الرفاه، هو نتاج للنظام البرلماني التركي، ولا يشكل تهديدا للدولة التركية ولا يستهدف تغيير القواعد الأساسية للنظام كي يؤسس جمهورية إسلامية

أسلي أيد ينتسباس

تجدر مراجعة التصورات الغربية بشأن مايحدث في الجزائر. فالانتخابات التي تجري هناك منذ ١٩٩٥ يمكن الدفاع عنها على أساس نقطتين: أولاً، أنها سمحت بعودة ولو شكلية للشرعية الدستورية؛ وثانياً، أنها مكنت المؤسسات التمثيلية والاستشارية من إعادة التأسيس.

هيوروبرتس